# صنعاء المُستباحة

## واقع التغيير الديموغرافي وتطييف المجتمع

عبدالباسط نعمان الشاجع

2023

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

# صناعة المُستباحة

## واقع التغيير الديموغرافي وتطييف المجتمع

عبدالباسط نعمان الشاجع

2023

الفهرس

**ملخص الدراسة..... 08**
**المقدمة..... 10**
منهجية الدراسة..... 14
نبذة تعريفية عن أمانة العاصمة..... 14
**المبحث الأول: الشأن السياسي..... 17**
كيف أسقط الحوثيون العاصمة صنعاء..... 18
تحالف الحوثي وصالح.. اتفاق وافتراق..... 24
استفراد بالحكم والهيمنة المطلقة..... 22
عودة إلى عهود الظلام..... 29
كيانات موازية على أنقاض الدولة..... 32
الدور الإيراني.. قبل وبعد سقوط صنعاء..... 36
أ.إرهاصات ما قبل إسقاط صنعاء..... 37
ب.مرحلة ما بعد الاجتياح..... 40
ج.مسارات إيرانية لاستكمال المخطط..... 43
طهرنة صنعاء..... 46
هيكلة بُنية الجماعة..... 49
حسن إيرلو.. الحرس الثوري يحكم صنعاء..... 51
خلافات وصراعات الأجنحة الحوثية..... 55
تكسير الأجنحة..... 56
أسباب الخلافات البينية..... 60
السعي لطمس النظام الجمهوري..... 62
ميدان السبعين..... 64
معالم أخرى تحت مقصلة الشطب..... 66
حرب على ثورة 26 سبتمبر..... 67
استبدال النشيد الوطني بالصرخة..... 69
استبدال الرموز الوطنية بأخرى سلالية..... 70

وثائق العهد الجمهوري.. مصير مجهول..... 73
**المبحث الثاني: الاجتماعي والفكري..... 74**
1.التغيير الديموغرافي ..... 75
مخاطر على النسيج الاجتماعي والهوية..... 77
تغيير ديموغرافي بفعل الحروب..... 79
غاية الحوثية من التهجير القسري..... 82
سياسة إفراغ العاصمة من نخبة المجتمع..... 86
الأراضي والعقارات.. استحواذ وتوطين..... 88
حزام طائفي يطوق عُنق العاصمة..... 90
ادعاءات الأسر الهاشمية بتملك الأراضي..... 91
أدوات حوثية لمصادرة الأملاك..... 94
الهيئة العدلية وملاحقة الأمناء..... 96
أراضي الوقف.. نهب وبسط مبكر..... 100
عائلة الحوثي وهندسة الأراضي..... 102
مساكن الأوقاف.. عُرضة للنهب والسطو..... 103
اللجنة العسكرية.. رأس حربة في حرب الديموغرافيا..... 108
غسيل الأموال في العقارات..... 114
تشكيل مديريات جديدة..... 118
إعادة هندسة التركيبة السكانية..... 119
الأمن الوقائي.. سلاح إيران الخفي بالعاصمة..... 122
2.التغيير المذهبي..... 126
حروب فكرية وإبادة ثقافية..... 126
المساجد ودور تعليم القرآن..... 131
المراكز الصيفية.. محاضن حوثية لغسيل الأدمغة..... 134
التعليم كمدخل لزعزعة الاستقرار..... 136

البعثات الدبلوماسية كأداة استقطاب..... 138
المدارس والجامعات..... 143
الإذاعات المدرسية.. حسينيات إيرانية..... 146
الجامعات واستهداف الهوية..... 153
تعديلات المناهج وحروب الهوية..... 158
أ.علاقة الفكر الخميني بتعديلات المناهج..... 160
د.نماذج من التغييرات..... 168
ه.التأثيرات الفكرية لتغييرات 2018 و 2019 وخطورتها..... 167
و.تزوير حقائق التاريخ الإسلامي..... 173
منهج 2020.. بصمات إيران أكثر وضوحا.ز..... 177
نماذج إضافية..... 185
حذف سير أبطال اليمن الذين حاربوا الفرس..... 187
التأثيرات الفكرية..... 189
مدونة السلوك الوظيفي وأدلجة موظفي الدولة..... 192
وسائل الاعلام.. خبرات إيرانية تنفث سموم الطائفية..... 194
مؤسسات ثقافية في مرمى الاستهداف..... 198
إغلاق دور النشر..... 199
نسف الحوثية للمواطنة المتساوية..... 200
قانون الخمس.. نظام العبودية والتمييز الطبقي..... 201
موقف المجتمع من سلوك وسيطرة الحوثيين..... 205
مظاهر أخرى للمقاومة المجتمعية..... 207
**المبحث الثالث: الشأن الاقتصادي..... 212**
كيف يدير الحوثيون الاقتصاد في صنعاء؟..... 213
السطو على اقتصاد الدولة..... 215
إيرادات الضرائب وضريبة الخمس..... 217

النفط والغاز..... 219
مصادرة ونهب المؤسسات الايرادية..... 221
إيرادات الضرائب والجمارك..... 222
إيرادات المساعدات الإنسانية..... 224
إيرادات الأوقاف واحتكار العقارات..... 226
تطبيق التجربة الإيرانية في إضعاف القطاع الخاص..... 228
الحارس القضائي.. أداة حوثية لنهب أموال اليمنيين..... 230
**المبحث الرابع: الشأن الإنساني..... 235**
سياسة التجويع والافقار..... 238
نهب المرتبات والاحلال الوظيفي..... 240
السوق السوداء وتعميق المأساة..... 242
اجتثاث روافع العمل الخيري والإنساني..... 244
تجهيل متعمد وإلغاء مجانية التعليم..... 245
المعلمون وأساتذة الجامعات.. تركيع نخبة المجتمع..... 248
دور مجلس التنسيق الإنساني في زيادة المجاعة..... 250
الفوضى الأمنية..... 252
القطاع الخاص.. تدمير ممنهج..... 254
معاناة النساء تحت سلطة الحوثية..... 258
فرض العزلة وخنق المجتمع..... 261
**الاستنتاجات والتوصيات..... 264**
**المراجع..... 268**
**الملحقات..... 284**

## ملخص الدراسة:

ناقشت هذه الدراسة ما آلت إليه العاصمة اليمنية صنعاء، الواقعة تحت سيطرة الجماعة الحوثية، منذ 21 سبتمبر/ أيلول 2014، وضمت عدة فصول "السياسي، الاجتماعي والفكري، الاقتصادي، الانساني". سلطت الضوء على وسائل وأدوات المشروع الإيراني في إحداث تغيير ديموغرافي ومذهبي داخل العاصمة صنعاء، وأثرها على النسيج الاجتماعي اليمني، وحوت أيضاَ تحليل منهجي شامل للتعديلات التي طالت المناهج الدراسية وما تحمله من مخاطر واستلاب عقول الأجيال القادمة.

في إطار آخر تناولت الدراسة سياسة الابتلا ع لمؤسسات الدولة، كما أن الحوثيين كجماعة لم تظل متوحدة، وهكذا هي الإمامة بكل نسخها. إذ أشارت إلى التباينات داخلها والخلافات التي تعصف بين أجنحتها وما هي أبرز الأطراف المسيطرة، وما هي صنعاء بالنسبة لهم، في ظل سعيهم للاستحواذ على المال والسلطة والنفوذ، وذلك يقودنا إلى اقتصاد الحوثي الطارئ، والذي كونه خلال سنوات الحرب، وفقاً للأسواق السوداء ومصادرة الإغاثات وغيرها، وصولاً إلى إنشاء هيئات وكيانات جديدة، وذلك من أجل السيطرة على كل أموال وممتلكات الدولة والمناوئين لهم في صنعاء ومحافظات أخرى.

تطرقت أيضاً إلى الجوانب الإنسانية، وكيف نهب الحوثيون لقمة العيش من أفواه صنعاء، التي ازداد سكانها نتيجة النزوح إليها، في ظل الحرب المستمرة التي يشنها الحوثيون على عديد محافظات يمنية، كما أن الفقر سمة غالبة نتيجة مصادرة الرواتب لموظفي الدولة، وقلة فرص العمل.

وانتهت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات للتعامل مع استحداثات الحوثيين في مختلف المستويات والجوانب التعليمية والاجتماعية والإعلامية والإنسانية في هذا الظرف والمرحلة الحساسة التي يمرّ بها الوطن.

# المقدمــة

**هي عاصمة الروح**

**أبوابها سبعة**

**والفراديس أبوابها سبعة**

**كل بابٍ يحقق أمنية للغريب**

**ومن أيّ بابٍ دخلت**

**سلامٌ عليك**

"صنعاء، عاصمة للروح"، هكذا وصفها عبدالعزيز المقالح، أحد أكبر شعراء اليمن المعاصرين، الشاعر والأكاديمي الذي لم يغادرها حتى وفاته في 28 نوفمبر 2022 عن عمر ناهز خمسة وثمانين عاماً، لم يستسغ الحياة بعيداً عنها وعن هوائها المتفرد.

عملاقة هي منذ الأزل، كانت سام وآزال وكانت صنعاء، فارتبط بها المقالح أو لنقل تعالق بها، كما يقول الأسلوبيون وجداناً وحساً، كما غيره الكثير قديماً وحديثاً، وفي العام 2000 كانت قصيدته الخاصة، التي جاء في كتاب كامل، كتاب صنعاء، ككتاب للروح والعشق معاً. وبعد

أربعة عشر عاماً، حدث الزلازل المدمر، الذي لم يأت على أبنية المدينة العتيقة، بل أتى على روحها، ولم تظهر آثاره حينها في العام 2014.

مظاهر التشوه كثيرة التي أصابت عاصمة اليمنيين، صحيح أنها لم تكن في تخطيط جمالي باذخ، إلا أن لها مكوناتها الخاصة، كما أن لأزقتها وأبنيتها وشوارعها وطيرماناتها وأسواقها وبساتينها شجن، ذو طابع خاص يعرفه كل من سكن فيها أو زارها أحد يوماً ما.. كل ذلك تغير، أصابه الاعتوار بعد 8 سنوات من انقلاب جماعة الحوثي المسلحة والمدعومة من إيران في 21 سبتمبر/أيلول 2014 والمدرع بأفكار طائفية سلبت شيئاً كثيراً من الهوية والُحسن ومن الأشياء الجامعة، من وطنية ودينية وتاريخية.

إلى اليوم وفي الذاكرة العربية وربما غيرها أن صنعاء عاصمة عربية سامقة، لا يذكر العرب إلاَّ حين ذكرها، الاستئناس بأحرفها الخمسة، والتي فيها وبها ولها دلالة الوطن والحضارة والتموضع في أعلى هضبة، تظهر وكأنها تظلل بمهابة وكبرياء بقية أرجاء الجزيرة العربية من كل الاتجاهات، كحصن منيع، أما الآن ونتيجة لما يعتمل فيها، أراد الحوثيون، إلغاء هذه القدسية والمهابة معاً، بل وطمسها تماماً، وإلحاقها قسراً بثقافة فارس المندثرة، وبعمائم الإمام الفقيه في طهران وبقية الحوزات، ليسهل لها أي جماعة الحوثيين ونظام إيران الاستمرار في التحكم بصنعاء واليمن والمنطقة.

نزعُ كل ذلك أرادت الحوثية ومن ورائها إيران في سلب صنعاء أولاً من اليمنيين، كما سلبوا وسرقوا ونهبوا من قبل صعدة، ليسهل الاستئثار والاستغلال بالجمهورية اليمنية، بموقعها الجغرافي الهام، الذي لم يغادر مكانته وفرادته واستراتيجيته قديماً وحديثاً، وإن تغيرت الوسائل. فاليمن كما هي رابطة الشرق بالغرب، وأس الأمن والاستقرار في المنطقة العربية برمتها والمحيط الهندي، فكان الانتهاج الحوثي الخطير على صنعاء، والذي ما زال الاشتغال عليها، لتكون لها كطائفة ومكون دخيل، تكون منبعاً للإرهاب والقتل والخراب، لا الحياة بمواطنة ومشاركة ومثاقفة، ولا الاتخاذ منها عاصمة للجميع، جامعة لها، تقبل كل يمني، يأتي إليها يشعر بها ويستأنس بها وتأنس به، لا أن يعافها أول ما يدخلها، كونه سيرى وسيعايش كل ما ينفر منه، ولا يمس بشيء إلى هويته وفكره وحاجته.

مفاهيم هذه الدراسة تدور حول ذلك، تظهر جزءاً من التشويه والتجريف الحوثي لصنعاء خلال العقد الماضي، والذي انتهج أساليب عديدة من خلال إعادة تشكيل وهندسة العاصمة صنعاء ومجتمعها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديمغرافياً.

يسرّع الحوثيون خطوات ترسيخ حكمهم في العاصمة صنعاء وبقية المحافظات الخاضعة لسيطرتهم، من خلال العمل على إرساء ما

يسمونه في أدبياتهم "يمنا جديدا"، يتم تفصيله وفقاً لمشروعهم السياسي والثقافي والاجتماعي والطائفي، مستغلين امتداد فترة الحرب وتأخر الحسم.

ويشهد اليمن منذ انقلابهم في العاصمة صنعاء عملية تغيير تطاول الجغرافيا والرموز الوطنية، إذ يجرون تعديلات عميقة في مراكز القوى، الاجتماعية والقبلية والسياسية، فيما يتلاعبون في أملاك الأوقاف وممتلكات الدولة، عبر خصخصة المؤسسات العامة، وإنشاء مراكز قوى اقتصادية جديدة على أنقاض الدولة واقتصادها المنهوب من قبلهم، وهذه المراكز تنتمي لـ"السلالة الهاشمية".

لجأ الحوثيون من أجل استهداف مؤسسات الدولة والسيطرة على الدولة برمتها، إلى استهداف النسيج الاجتماعي اليمني وتمزيق هويته الجامعة، للحصول على أتباع وأنصار ومقاتلين، ولأجل تحقيق تلك الأهداف استخدم الحوثيون تغيير الديموغرافيا اليمنية والحصول على مناطق سيطرة وحكم فعلي للجماعة، حتى تأمن البقاء ولأجل ذلك قامت بتجريف الهوية الوطنية وتجريف كل ما يتعلق بمعاداة الأخر والانتقاص من تكوينه، والانحياز لهوية فرعية أخرى.

لقد سعت طهران من خلال إسقاط الحوثيين للعاصمة صنعاء إلى إعادة رسم الخريطة السياسية في اليمن على اعتبار أن اليمن دولة استراتيجية

من وجهة النظر الإيرانية، لتكون خريطة طائفية مثلما هي الحال في لبنان والعراق وسوريا، علاوة على استنساخ نموذج حزب الله جديد في اليمن من خلال جماعة الحوثيين.

## منهجية الدراسة

بنى الكاتب معلوماته من تقارير مركز العاصمة الإعلامي الذي كان رئيسه منذ تأسيسه في 2015 وحتى 2021م موثقة. والتقارير الدولية التي أشارت الى وضع العاصمة صنعاء، ومقابلات ومعلومات لم تنشر بعد عن وضع الجماعة الداخلي والخارجي، والدور الإيراني في تشييع عاصمة اليمنيين.

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي الوصفي في سلوك جماعة الحوثي المسلحة منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء في سبتمبر/ أيلول 2014، وحتى أكتوبر/ كانون الثاني 2022، لتحقيق الهدف العام لهذا الكتاب.

## نبذة تعريفية عن أمانة العاصمة

يطلق عليها تسمية أمانة العاصمة، وتعد حاضرة اليمن ومعلماً من معالمها الحضارية، ويشكل سكان الأمانة ما نسبته (8.9 %) من أجمالي سكان الجمهورية، وتقسم أمانة العاصمة إدارياً إلى 10 مديريات، وتكتسب أهميتها باعتبارها العاصمة السياسية والتاريخية للجمهورية اليمنية، حيث

تتركز فيها الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية والهيئات السياسية العربية والأجنبية فضلاً عن النشاط التجاري والصناعي الواسع، ومما جعل العاصمة تزداد روعة وجمالاً وتكتسب شهرة عربية وعالمية واسعة المحافظة على تراث صنعاء القديمة وتميزها بالطابع المعماري الفريد، وهذا ما أهلها أن تصبح ضمن المدن التاريخية العالمية، ويتميز مناخها باعتدال في درجة حرارتها في فصل الشتاء وفي فصل الصيف(1)

تقع أمانة العاصمة على خط (21-15) شمال خط الاستواء وخط طول(12-44) شرق جرينتش وعلى ارتفاع (2150) متر عن مستوى سطح البحر وهي محاطة بجبلين (جبل نقم من جهة الشرق وجبل عيبان من جهة الغرب). كما تحيط بها محافظة صنعاء من جميع الجهات.

تبلغ مساحتها حوالي (390) كيلو متراً مربعاً تتوزع على عشر مديريات، ويبلغ عدد سكانها وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام 2004 م (1747834) نسمة وينمو السكان بمعدل (5.55%) سنوياً؛ إذ يشكل سكانها ما نسبته (8.9%) من إجمالي سكان الجمهورية (2)، ويتوزع السكان والمساكن والأسر على مستوى المديريات على النحو التالي:

"صنعاء القديمة، شعوب، آزال، الصافية، السبعين، الوحدة، التحرير، معين، الثورة، بني الحارث".

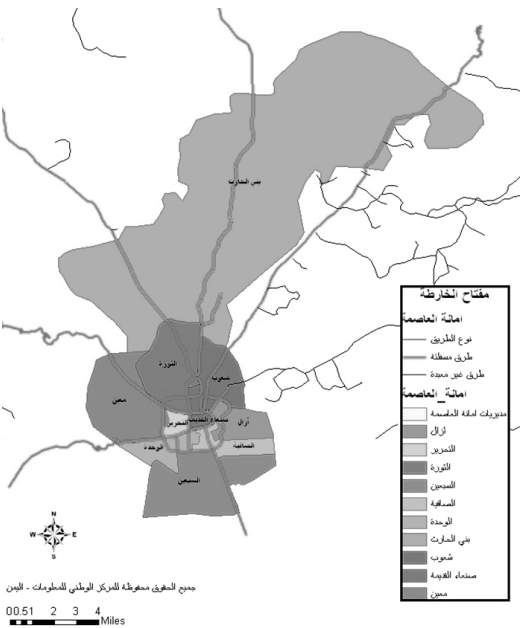

# المبحث الأول:

## الشأن السياسي

## كيف أسقط الحوثيون العاصمة صنعاء؟

في 21 سبتمبر/أيلول 2014 سيطرت جماعة الحوثي المسلحة على العاصمة اليمنية صنعاء، بمسلحيها القادمين من معقل الجماعة في صعدة (شمال اليمن)، الذين خاضوا قبل ذلك معارك دامت لأشهر مسنودين بقوات موالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح مع قوات الجيش اليمني. وهذا اليوم مثل نقطة فارقة في تاريخ اليمن، أسس لواقع الحرب والمعاناة التي تعيشها البلاد، وما نتج عنها من تدهور في كل مناحي الحياة، وعودة الاستبداد محملاً على ظهر جماعة مسلحة تدعمها طهران لأهداف إقليمية أوسع مستهدفة أمن شبه الجزيرة العربية بأكمله.(3)

قُبيل سيطرة جماعة الحوثي على الدولة، سبقها تحركات إيرانية تسعى للتغلغل في النسيج الوطني اليمني، بهدف ضرب وحدته؛ لتحقيق مصالح استراتيجية من أهمها: السيطرة على مضيق باب المندب في البحر الأحمر، مستغلين تردي الأوضا ع الأمنية وهشاشة المرحلة الانتقالية، شكلت فرصة للمسؤولين الإيرانيين "شراء ذمم بعض السياسيين الذين بدورهم يقومون بحشد جيوب الفقر في البلاد وتجنيدها لخدمة المصالح الإيرانية". كانت تلك محطات للاقتراب الإيراني من عمق المجتمع اليمني، والتغلغل في جذوره مستفيدة من حالة الجنوح للديمقراطية بعد ثورة فبراير/شباط2011 ضد نظام الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح.

استغل الحوثيون ضعف الدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية، وأطلقوا أول رصاصة في مسيرتهم نحو العاصمة صنعاء، فاقتحموا مدينة دماج في أقصى محافظة صعدة، وهجّروا السلفيين، واستمروا إلى عمران، حيث قاموا بتفجير منزل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في منطقة الخمري بحاشد.

اندلعت على إثر ذلك معارك في عمران، دامت أشهر. تصدى لواء 310 بقيادة اللواء حميد القشيبي ومعه مسلحون قبليون، لجحافل الحوثيين. وبفعل تواطؤ قادة عسكريين، ووجاهات قبلية موالية لصالح، اقتحم الحوثيون المدينة وقاموا بتصفية اللواء القشيبي، وهو واحد من أبرز الشخصيات العسكرية المقربة من الجنرال علي محسن الأحمر الذي كان حينها مستشارا للرئيس لشؤون الدفاع والأمن.

بعد عمران كانت صنعاء هي الهدف التالي، مستغلين قرارًا اتخذه الرئيس السابق عبدربه منصور هادي، برفع أسعار الوقود يوم 30 يوليو 2014، وخرج أنصار صالح والحوثيون لشوارع صنعاء في مظاهرات وصدامات؛ احتجاجًا على ذلك، وأعلن عبد الملك الحوثي يوم 17 أغسطس 2014، عن حركة احتجاج لأنصاره في العاصمة صنعاء؛ لإسقاط الحكومة وإسقاط قرار رفع أسعار الوقود، وبدأ بإرسال مقاتليه لحصار صنعاء، بالاتفاق مع قيادة وزارة الدفاع آنذاك والقيادات المحسوبة على الرئيس

السابق، وأقاموا أكثر من ثمانية مخيمات اعتصام لميليشياتهم، بالاتفاق مع وزير الدفاع السابق، وأركان الجيش اليمني السابق.

وبالنظر إلى مراكز الحوثيين في تلك الاعتصامات، سنجد أن هناك عشر مناطق جغرافية سيطرت عليها، ويمكن تقسيمها إلى مناطق خارج العاصمة، ومناطق داخل العاصمة، فأما داخل العاصمة في حي الجراف، أمام وزارة الداخلية حتى مطار صنعاء الدولي، أمام رئاسة الوزراء، شارع العدل أمام الفرقة الأولى مدرع.

وأما خارجها في مخيم بني حشيش (يسيطر على طريق مأرب وخطوط أنابيب النفط التي تزود العاصمة بالمشتقات النفطية إضافة إلى تحكمه أيضا بنقل الطاقة من محطة مأرب الغازية، و-أيضا- كطريق واصلة للعاصمة بمحافظتي حضرموت وشبوة). ومخيم آخر بمنطقة (بني الحارث)، وآخر في (الرحبة)، سيكون لهما مهمة التحكم، أو مواجهة أي تمدد للقبائل، أو تحرك قوات حكومية من أرحب، ومناطق أخرى متصلة بها. ومخيمات في همدان؛ لمنع القبائل –أيضاً- من القدوم. ومخيم في الصباحة؛ لمنع قبائل بني مطر والحيمتين من التقدم؛ بالإضافة لألوية الجيش، ومخيم آخر في حزيز وهو لمنع معسكر الاحتياط والمعسكرات المجاورة من التقدم وقبائل إب وذمار والبيضاء وتعز وأخرى.

فواضح أن الخطة "عسكرية" أكثر من كونها احتجاجات لإسقاط الجرعة أو الحكومة.

بعد استكمال الاستعدادات العسكرية للحوثيين، وأنصار صالح، بمحيط العاصمة صنعاء، اقتحموا المدينة في سبتمبر 2014 بأكثر من 20 ألف مسلح (5)، وكان أغلب المقاتلين جنودًا من القوات الخاصة، التي كان يقودها العميد أحمد نجل الرئيس الأسبق، وخاضت بعض الوحدات العسكرية الوطنية مواجهات عنيفة في شمال غربي صنعاء، وتصدرت قوات الفرقة أولى مدرعة الحرب، الذي كان يقودها آنذاك، اللواء الركن علي محسن الأحمر، تولى بعد ذلك منصب نائب رئيس الجمهورية. فيما كان وزير الدفاع، محمد ناصر أحمد يأمر جميع الوحدات العسكرية والأمنية بالالتزام بالحياد؛ ليتمكن المتمردون من اقتحام معسكر الفرقة بعد توجيهات رئاسية بالانسحاب، وسيطرت بعدها الحوثية وبمساندة وحدات الحرس الجمهوري والمؤيدين لصالح على القصر الجمهوري ودار الرئاسة في منطقة النهدين، ثم اقتحمت منزل الرئيس السابق هادي.

عقب اجتياح المتمردين الحوثيين للعاصمة صنعاء، أعلنت وحدات الجيش والأمن استسلامها بالكامل، وسلمت لهم كل الأسلحة والمعسكرات، وكان أول قرار أصدروه هو تكوين لجنة أمنية عليا للتحكم بأجهزة الجيش والأمن التي تحت سيطرتهم، وسارعوا لإصدار أكثر من 14 قرارًا بتعيينات في مناصب قيادية للموالين لهم.

وبمجرد السيطرة على العاصمة، ضاعفت جماعة الحوثي وقوات صالح من التنكيل بالمناهضين لمشروعهم، فقادتا حملات مداهمة وسطو على مرافق حكومية، وشركات خاصة، وقنوات فضائية، وشنت اعتقالات لقيادات سياسية وقبلية وعسكرية وبرلمانية ونشطاء؛ معظمهم منتمون لحزب التجمع اليمني للإصلاح، ونشطاء ثورة 11 فبراير، التي أسقطت نظام علي عبد الله صالح، ولم تسلم مقرات حزب الاصلاح، ومؤسساته من المداهمات، والسطو والمصادرة (6).

في مطلع 2015 حاول الحوثيون وحليفهم صالح، استكمال سيطرتهم على مقاليد الحكم، ومؤسسات الدولة، المتمثلة في المؤسسة الرئاسية والحكومة، مستخدمين الموالين لصالح، وسلاح الشعب؛ لتستقيل حكومة خالد بحاح، ويستقيل الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي رفض إصدار قرارات جمهورية؛ لشرعنة الانقلاب، وعلى أثر ذلك دخلت البلاد في فراغ دستوري ورئاسي، ووضع الانقلابيون الرئيس هادي وحكومة بحاح قيد الإقامة الجبرية.

استمر حصار الحوثيين وصالح للرئيس هادي أسابيع عدة، قبل أن ينجح في كسره ومغادرة صنعاء إلى عدن جنوب البلاد، وإعلانه العدول عن الاستقالة، واختار عدنا عاصمة مؤقتة لليمن، واعتبر صنعاء عاصمة محتلة؛ فأعلن الانقلابيون بعدها الحرب على هادي، وسارعوا إلى

استخدام الطيران الحربي، فأقلعت طائرتان حربيتان من قاعدة الديلمي الجوية بصنعاء، لتقصف مقر الرئاسة بمنطقة المعاشيق في عدن في 19 مارس.

خلال هذه المرحلة فرض المتمردون سيطرتهم على صنعاء بشكل كامل، وأصدروا ما يسمى الإعلان الدستوري في 6 فبراير (شباط) 2015، وشكلوا "اللجنة الثورية" لتدير أعمال الانقلابيين وتستحوذ على ما تبقى من مؤسسات الدولة، وعلى إثر ذلك غادرت البعثات الدبلوماسية الأجنبية والمؤسسات الدولية، وأغلقت مقراتها ومكاتبها وأجلت رعاياها.

في 23 مارس 2015 أعلنت قيادة دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية عملية "عاصفة الحزم" في اليمن، استجابة لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي (7). هذا الحدث المفصلي غير ملامح المشهد السياسي والعسكري في اليمن، وأحدث تغييرا كبيراً في الموقف العسكري، تحول معه الحوثيون من الهجوم الى الدفاع لاسيما بعد تجاوز قوات الجيش الموالي للشرعية فرضة نهم واقترابها من العاصمة، وتنامي الاستعدادات لاستعادة صنعاء، بعد أن وصلت إلى عدن ومناطق أخرى في جنوب اليمن.

## تحالف "الحوثي وصالح" من البداية وحتى الإنهيار

مرت العلاقة بين الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي، وبين جماعة الحوثي بالعديد من محطات الشد والجذب بينهما سلما وحربا، ورست هذه العلاقة بعد حروب عدة لتحالف وثيق وشراكة بالحكم قبل أن تعود بداية ديسمبر 2017 إلى التوتر من جديد، وتصل إلى آخر محطاتها بقتل صالح في 04 ديسمبر 2017.

بعد تشكيل "المجلس السياسي الأعلى" مناصفة بين "الجماعة والحزب"، في يوليو/ تموز 2016 وتشكيل حكومة مشتركة، طالب حزب المؤتمر من الحوثيين إلغاء ما تسمى بـ"اللجنة الثورية العليا" التي كانت تحكم صنعاء، والمشرفين الذي عينتهم في الوزارات ومؤسسات الدولة لإدارتها بعد اجتياحهم صنعاء، لكن الحوثة رفضوا ذلك.

صراعات كانت تغلي تحت نار هادئة، اتهم حزب المؤتمر الحوثيين بنهب 4 مليارات دولار من خزينة الدولة، وسوء الإدارة والتلاعب بأموال البنك المركزي اليمني وعدم صرف الرواتب لموظفي الدولة لعدة أشهر (معظم الموظفين تابعين لحزب المؤتمر الشعبي التابع لصالح)، بالإضافة إلى استمرار سيطرة اللجنة الثورية التابعة للحوثيين على كل صغيرة وكبيرة في المناطق المسيطر عليها تحالف صالح والحوثيين، ومنعهم للوزراء المحسوبين على الحزب من دخول الوزارات (حكومة غير المعترف بها

دوليا).

الخلافات العلنية -أيضاَ- ظهرت بين الحليفين عندما وصف صالح الحوثيين بأنهم ميليشيا، ورد عليه عبد الملك الحوثي زعيم الحوثيين بأن صالحا وأنصاره "خونة"، ووصفه لما يقوم به صالح بالغدر، وأنها تمثل طعنه في الظهر (8)، الأمر الذي جعل الحوثيين يهددون بإعلان "حالة الطوارئ" وتجميد "الأنشطة الحزبية"، بالإضافة إلى رفضهم السماح لأنصار صالح بإقامة فعالية حاشدة، في ذكرى تأسيس حزب المؤتمر الشعبي العام، وإلقاء صالح كلمة فيه، ولكنهم تراجعوا بعد ذلك، بعد تدخل حسن نصر الله لتهدئة الأجواء بين الطرفين.

تعمقت الخلافات أكثر، عندما قال صالح أنه على استعداد لإرسال مئات الآلاف من المقاتلين على الجبهات المختلفة كنوع من التشكيك في القدرات القتالية للحوثيين، أثناء إلقائه لكلمته في مناسبة إحياء الذكرى الـ35 لتأسيس حزبه في 24 أغسطس 2017 وسط الآلاف من أنصاره ومحاط بمسلحين يرتدون الزي العسكري بميدان السبعين.

ومع مشاركة الحزب في المجلس السياسي مناصفة، إلا أن رئيس المجلس القيادي الحوثي صالح الصماد، حينها أعلن في 9 سبتمبر حزمة قرارات تعكس هيمنتهم على القرار، في كل المؤسسات السيادية،

حيث عيّن رؤساء جددا لمجلس القضاء الأعلى وهيئة التأمينات ووكلاء لوزارة المالية. رفضَ حزب صالح تلك القرارات واعتبرها "غير ملزمة" وردت عليه الجماعة في بيان رسمي للمجلس السياسي التابع لها أعلنت فيه مد يدها لمعالجة الاختلالات، لكنها أكدت في المقابل، أن تفعيل أجهزة الدولة واجب وطني، في إشارة إلى تمسكهم بالتغييرات.

كما أثارت الترتيبات التي قام بها حزب المؤتمر من أجل الاحتفال بذكرى تأسيسه الـ35، مخاوف الحوثيين بشكل غير مسبوق ما جعلهم يتجهون لعمل مهرجانات مضادة في مداخل العاصمة تحت شعار "التصعيد مقابل التصعيد"، أسفرت بعد يومين عن اشتباكات ومقتل (خالد الرضى) القيادي بحزب صالح و3 حوثيين. (9)

تصاعدت الأحداث بشكل دراماتيكي، اقتحم مسلحون حوثيون مسجد "الصالح" واشتبكوا مع حراسته الموالية لصالح، كما اندلعت اشتباكات بالقرب من منازل أقاربه مما أدى إلى سقوط ضحايا من الطرفين. وفي 2 ديسمبر اندلعت وتصاعدت وتيرة الاشتباكات استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة لأول مرة في أحياء العاصمة صنعاء، أثارت فزع السكان وأسفرت عن ضحايا مدنيين ونزوح داخلي لعشرات الأسر اليمنية.

في 04 ديسمبر/كانون الأول 2017، لقي صالح مصرعه رميا بالرصاص على يد مسلحين حوثيين (10)، اختلفت حولها الروايات عن طريقة

وملابسات مقتله، لكنها صفحة طويت، بعد عقود من حكمه وتربعه على عرش اليمن، تلاها مصادرة منازله وممتلكاته من قبل الحوثيين، مع أقاربه ومقرات حزب المؤتمر الشعبي الذي ظل رئيسه منذ تأسيسه.

## استفراد بالحكم وهيمنة مطلقة

عقب تخلُص الحوثيين من حليفهم السابق علي صالح، أهم عقبة في طريق تفردهم بالسيطرة، اتجهوا نحو تشديد القبضة الأمنية على العاصمة، بعدما كانوا يدعون إلى "إعلان حالة طوارئ" وأظهروا حالة من الاحتفال العلني بمقتله، منذ ميل الكفة كلياً لصالحهم، في الرابع من ديسمبر/كانون الأول 2017، وشهدت صنعاء تحوّلات كثيرة، لتصبح مدينة ذات لون واحد وصوت واحد، وقوة واحدة، وهو اتجاه يتعزز كل يوم حتى الآن.

انتقلت الحوثية لاستكمال خطتها، في إنهاء تركة صالح، وإنهاء الحياة السياسية، بعد عملية تجريف واستئصال مُسبق لحزب الإصلاح، وهو من أكبر الأحزاب السياسية اليمنية. كانت أول خطوة قام بها الحوثيون هي تصفية المناصب العليا وحتى الإدارية من أعضاء المؤتمر "أنصار صالح". وبعد أن كانت صفة عفاشي تشير إلى حليف، أصبحت تشير إلى خصم خطير، يجب إزاحته إلا من نجح في امتحانات الولاء للحوثيين، عبر مراحل متعددة أولها: التحاقه بـ"دورة ثقافية".(11)

تم تعميم الدورات الثقافية بشكل إجباري على جميع موظفي الدولة، في القطاعين المدني والعسكري، بشكل غير مسبوق. وتتفاوت مدة هذه الدورة، وفقاً لأهمية المستهدفين منها، فالقيادات العليا والمهمة تخضع لدورات مكثفة، تعقد غالباً في مدينة صعدة معقل الجماعة، وقد يلتقي منتسبها بزعيم الجماعة عبد الملك الحوثي بعد تقييمهم الدقيق، والتأكد من أن الدورة قد أدت مفعولها معهم.

تُعقد الدورات الثقافية الطائفية في أماكن مغلقة وسرية، يُنقل إليها المشاركون بباصات معتمة وتصادر منهم هواتفهم، ويخضعون على مدار أيام أو أسابيع لمحاضرات مسجلة للحوثي، وشقيقه المؤسس حسين الحوثي، ودروس دينية لضخ النفس الطائفي، والتسويق لفكرة الولاية الدينية، وأحقية الحكم لآل البيت.

عبر هذه الدورات تحوّل كثيرون من رجال صالح العسكريين والمدنيين والقبليين، إلى موالين لجماعة الحوثيين، وحصلوا في المقابل على امتيازات وظيفية وفقاً لدرجة الولاء. وبهذه الطريقة أصبحت صنعاء كمركز للسلطة ومؤسسات الدولة الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، معقلاً ثانياً للجماعة بعد صعدة.

كما واصلت إفراغ الجهاز الإداري للدولة من كوادره وموظفيه، وإحلال عناصرها من المنتمين للسلالة فيها بشكل ممنهج، ضمن مخطط

للسيطرة على بنية الدولة، وتجيير مؤسساتها لصالح مشروعها، بالإضافة الى إجراء عملية فصل عشرات الآلاف شمل جميع مرافق الدولة. وعلى مدى سنوات الانقلاب الماضية، كثفت الحوثية من حجم انتهاكاتها بحق الأحزاب والمؤسسات والتنظيمات السياسية في صنعاء، إضافة إلى دهم ونهب مسلحيها لمئات الهيئات والمباني والمنشآت الثقافية والتعليمية والدينية والرياضية والصحية بمناطق سيطرتها.

## عودة إلى عهود الظلام

قوضت الحوثية حريات الناس وصادرت حقوقهم، أدارت البلاد بالقمع والقبضة الحديدية، وصارت بلا أحزاب، ولا إعلام، ولا مؤسسات مدنية، أو ثقافية، أو حراك إعلامي. لم تعد متشحة إلا بـ"اللون الأخضر" الذي فرضته في تأكيد على هيمنة الأيديولوجيا الخمينية بلون واحد وتوجه واحد.

بلغت السجون والمعتقلات الموزعة داخل العاصمة صنعاء -بحسب إحصائية سابقة لمركز العاصمة الإعلامي- أكثر من 110 سجنا، بينها سرية (12)، ومثلت الاختطافات الشغل الشاغل لهم، حظرت أي انتقاد يوجه للجماعة سواءً في المؤسسات العامة أو بين السكان أو الصحافة أو شبكات التواصل الاجتماعي، مستهدفةً كل فئات المجتمع.

بحسب إحصائية سابقة لمركز العاصمة الإعلامي أصدرها في 2018 استغلت الكثير من المناسبات الطائفية في عمليات التحشيد الحربي واتخذتها وقوداً لإشاعة ثقافة العنف والاقتتال وتغذية الانقسام وتمزيق النسيج الاجتماعي وتمكين المشروع السلالي، وذلك من خلال إجبار الموظفين والعمال وطلاب المدارس والجامعات على حضور تلك الفعاليات، والمهرجانات، والتهديد باتخاذ إجراءات عقابية تعسفية بحق المتخلفين منهم.

جردت العاصمة من النشاط الثقافي العام، وأغلب المكتبات أغلقتها، واستبدلتها بأنشطة أخرى، فلم تتوقف الكتب فقط، بل اختفت الصحف من المشهد. وبدلاً من العشرات منها التي كانت تصدر يومياً، أو أسبوعيا، صارت هناك قرابة خمس صحف فقط تصدر بصنعاء، كلها تابعة للحوثيين، ولا يقبل الناس على شرائها، فمنذ 2015 تعرضت الصحافة الورقية والالكترونية في اليمن لمذبحة حقيقية، وتعرض الصحفيون للاعتقال والملاحقة، أو التضييق والبطالة، وصارت الإذاعات والقنوات الفضائية المحلية أيضاً موجهة للإعلام الحربي للجماعة، باستثناء إذاعتين تقريباً، وسبب بقائها خارج الجماعة أنها لا تتطرق للشأن العام.

في المقابل تخلت الجماعة عن كل التزاماتها للمواطنين، كسلطة أمر واقع، بما فيها عدم دفع المرتبات للموظفين، وارتفعت نسبة الفقر ومعاناة

الضعفاء، وأصبح التعبير عن الرأي أقرب الطرق إلى المعتقل، وتحولت المدارس والمساجد، والإذاعات والقنوات، والصحف والجامعات، مُسخرة لنشر معتقدات الجماعة، ومحاربة كل شيء سواها، فالدعاية والترهيب أهم أدوات الجماعة لفرض قبضتها على اليمنيين القابعين تحت قبضتهم.

كما اختفت أغلب الخدمات العامة، بشكل شبه تام، تحت سلطة الحوثيين. انقطعت الكهرباء والمياه، وأصيبت مؤسسات التعليم بالشلل، عقب توقف المرتبات، منذ سبتمبر 2016، باستثناءات قليلة، وأصبحت المستشفيات تعمل بموازنة تقدمها المنظمات الدولية. كما ارتفعت أسعار الوقود التي كانت إحدى ذرائع الحوثيين للسيطرة على صنعاء؛ لتستقر على ضعف سعرها السائد عام 2015، بعد أن شهدت أزمات خانقة لفترات متقطعة (13)، وأصبح الحصول على أسطوانة غاز، يستدعي دفع ضعف الثمن، للحصول على نصف العبوة، وبعد المرور بإجراءات التسجيل، والوقوف في الطوابير أمام منازل عقال الحارات، الذين جمعوا كل بيانات السكان بهذه الذريعة. كما صار انتماؤك سبباً لحصولك على امتيازات الخدمة إن كنت حوثياً، أو عرقلتك والتضييق عليك إن لم تكن معه، وليس شرطاً أن تكون ضده.

ظهرت على السطح استثمارات ضخمة، ومفاجئة في هذه المجالات؛ لتقدم الخدمة البديلة، بأسعار مضاعفة، وأغلبها من أتباع الحوثيين. فاستيراد النفط، وتوزيع الغاز، وتوليد الكهرباء، أصبحت مصادر للثراء الفاحش، لقيادات الجماعة، بينما توسع التعليم الأهلي لعدم الثقة فيما تبقى من مظاهر التعليم الحكومي، بعد أن تم إقصاء أغلب مدراء المدارس السابقين، وإحلال أتباع الجماعة محلهم، وتوظيف متطوعين غير مؤهلين، من أتباعها –أيضا-، بدلاً عن المعلمين الذين لم يقبلوا العمل بدون راتب، أو اتخذوا مواقف مناهضة للجماعة.

## كيانات موازية على أنقاض الدولة

سارعت الحوثية لإظهار طبيعة وجوهر المشروع المذهبي، الذي تحمله، وثقافتها وفكرها السياسي، القائم على تدمير مؤسسات الدولة، واستبدالها بمؤسسات بديلة، تتبع الحركة، وبما يمكنها من ترسيخ مشروعها الأيديولوجي الفكري، القائم على مفهوم الاصطفاء، والحق الإلهي في الحكم، وفي الوقت نفسه الانتقام من النظام الجمهوري، الذي قضى على دولة الإمامة.

تعد "اللجنة الثورية العليا" واللجان الشعبية المتفرعة عنها، هي: التشكيل الذي يتولى مسؤولية لعب دور مزدوج.(14)

وقبيل اقتحام الحوثية للعاصمة صنعاء، كان مسمى اللجان الثورية يتولى مهام التحشيد، وحماية التظاهرات ضد الحكومة، قبل أن يتولى مهمة المشاركة المسلحة في المعركة، التي أدت إلى احتلال العاصمة صنعاء، واقتحام مؤسسات الدولة، في 21 سبتمبر 2014م، والبدء بممارسة مهام الإشراف على مؤسسات ومرافق الدولة، خارج إطار الدستور والقوانين النافذة.

وبدأت ما يسمى باللجنة الثورية بممارسة دور سياسي فعلي، من خلال تزعمها لاستكمال مشروع الانقلاب، عبر ما أطلقت عليه "الإعلان الدستوري" للحركة الحوثية، الذي أطلقته في 6 فبراير 2015م. وتم بموجبه إحلال اللجنة الثورية العليا محل رئاسة الدولة، واللجان الثورية الفرعية، المنبثقة عنها، حق الاستيلاء على مؤسسات الدولة وإدارتها، خارج إطار الدستور. وبدأت الثورية العليا بإصدار قرارات تعيينات لكوادرها، في مختلف المؤسسات والقطاعات، وبالذات المؤسسات ذات العلاقة بمؤسستي الجيش والأمن، والاستخبارات والنفط والمالية والجهات الايرادية.

في أواخر نوفمبر من العام 2017م، أقرت الحوثية إنشاء هيئة مستحدثة باسم "هيئة تنسيق الشؤون الإنسانية" وأسندت مهام إدارتها للقيادي الحوثي "القاسم المتوكل"، وهي هيئة مخالفة لنصوص الدستور والقانون، المعمول به، وبصلاحيات مفتوحة، تفرغ بقية الوزارات والمؤسسات

التنفيذية في الدولة من مهامها. وجاءت هذه الهيئة كمحصلة لمساعي السيطرة على المعونات الانسانية، والعمل الاغاثي، وكلما يتعلق بنشاط المنظمات الدولية العاملة في صنعاء، والتدخل في صلاحيات المؤسسات والوزارات الرسمية.

كما جرى تعديل اسم وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى (وزارة التخطيط والتنمية) وتحديد مهام واختصاصات بديلة لها، كما تضمن القرار أن يكون للوزارة لائحة تنظيمية تصدر في عضون ستة أشهر.

ويأتي قرار تغيير مسمى وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعد قرابة شهر من قرار مماثل بتغيير مسمى وزارة الأوقاف والإرشاد إلى وزارة الحج والعمرة، بعد أن صادرت اختصاصات ومهام الوزارة لصالح هيئة استحدثتها تحت مسمى الهيئة العامة للأوقاف التي أوكلت إدارتها إلى القيادي المنتمي إلى أسرة زعيم الحوثية، عبد المجيد الحوثي.

في يونيو 2022، عين رئيس ما يُعرف بـ"المجلس السياسي الأعلى" مهدي المشاط، قراراً بإنشاء "المؤسسة العامة للصناعات الكهربائية، والطاقة المتجددة" (15) وعيَّن عبد الغني محمد حسين المداني رئيساً لها، بعد أن كان نائباً لوزير الكهرباء في حكومة الحوثية، رغم تعرضه خلال الفترة الماضية لاتهامات، من داخل الميليشيا الحوثية نفسها بممارسة الفساد داخل الوزارة.

ويدير المداني نحو 200 محطة توليد كهرباء تجارية في صنعاء والحديدة، تعود إيراداتها إلى حسابات خاصة بالميليشيات، إضافةً إلى إدارة عدد من المحطات التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء.

-كما استحدثت "الهيئة العامة للزكاة" في 14 آيار 2018، بهدف السطو على أموال الزكاة، في مناطق سيطرة الجماعة، بالإضافة إلى "الهيئة العدلية" بدلا عن وزارة العدل اليمنية، والقضاء الأعلى؛ في خطوة اعتبرها نادي قضاة اليمن بأنه يعرض استقلالية القضاء للخطر (16). و-أيضاَ- "مجلس التلاحم القبلي، مجلس حكماء وعقلاء اليمن، ومؤسسة الشهداء".

-هذه المؤسسات البديلة، والكيانات الموازية، التي أتت على أنقاض هيئات، ووزارات، كانت عنواناً للنظام الجمهوري، واستبدال مسميات أخرى بها، تسعى الحركة الحوثية من خلالها إلى طمس تاريخ اليمن الجمهوري بتدمير مؤسساته، وإنشاء اقتصاد طفيلي، يقتصر على النخبة الحاكمة، المنتمية إلى سلالة تسيطر على صنعاء، والمحافظات المجاورة، وتسخيرها لتحقيق أهداف ذات أبعاد طائفية ومذهبية وتشطيرية، في سياق ممنهج؛ لتقويض مفهوم الدولة اليمنية، وأنظمتها القانونية والإدارية.

## ثانياً: الدور الإيراني قبل وبعد سقوط صنعاء

تظل علاقة جماعة الحوثي بإيران قديمة طموحات إيران التوسعية وخطتها، بتصدير الفكر الاثني عشري، إلى المنطقة؛ عقب نجاح الثورة الخمينية، قادها إلى نسج علاقة مع جماعة الحوثي في صعدة شمال اليمن، حيث دعمتها مالياً وعسكرياً، بعد تبني الجماعة لفكر إيران الطائفي، الدخيل على اليمن، من خلال:

علاقة جماعة الحوثي بإيران قديمة لكنها تكشّفت خيوطها شيئاً فشيئاً في ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي، بدءاً من استقطاب قيادات الحركة ومناصريها، وإرسالهم إلى قم الإيرانية؛ للتعليم الديني، مروراً بالدعم العسكري والمالي للجماعة المتمردة، التي أرادت تحويلها إلى ذراع لها في جنوب الجزيرة العربية، والسيطرة على مضيق باب المندب، أحد أهم ممرات الملاحة في العالم.

عملت إيران على توطيد علاقتها بالحوثيين، وكسب ثقتهم، وذلك من خلال: تقديمها الدعم الفكري والمالي، حيث ركزت الجهود الإيرانية، في علاقتها مع الحوثيين منذ منتصف التسعينات، وحتى عام 2004، على النشاط الفكري، والدعم المالي، وظهرت في هذه المرحلة ملامح نشر المذهب الاثني عشري الجعفري، والذي تزامن مع توسيع نشاطات تنظيم الشباب المؤمن بزعامة حسين الحوثي (17).

قدمت-أيضاَ- الكثير من الأموال؛ من أجل تمويل المراكز التدريبية، والمخيمات الصيفية وتجهيزها؛ لجذب الشباب، إلى أنشطتها الثقافية، المشبعة بالفكر الخميني، وحققت تلك المراكز النجاح المطلوب، فزادت أعداد المقبلين عليها، بالإضافة إلى منحها أتباع الحوثي سنويًّا عددًا من المقاعد الدراسية، في الجامعات الإيرانية المختلفة، بما فيها الحوزات الدينية؛ حيث تم إيفاد مئات الطلاب، التابعين لجماعة الحوثي، للدراسة في إيران ليعودوا مشبَّعين بالفكر الاثني عشري.

حيث ظهر الدعم العسكري والإعلامي الإيراني الفعلي للحوثيين، مع بداية المواجهات المسلحة، بينهم وبين الدولة، في عام 2004؛ حيث عثر الجيش اليمني، أثناء تمشيطه مواقع للحوثيين، -بعد إحدى المعارك- على أسلحة إيرانية الصنع (18)، ونشطت إعلاميًّا بتعريف العالم الشيعي بالحوثيين، وتقديمهم كأقلية شيعية تُضطهد وتُحارب وتُشرَّد؛ بسبب مذهبها الشيعي.

## أ.إرهاصات ما قبل إسقاط صنعاء

استطاعت إيران أن تستفيد من الأوضاع التي عاشها اليمن، أثناء وبعد ثورة فبراير 2011؛ لتعزيز نفوذها في اليمن، بدعمها لحلفائها الحوثيين، وتقويتهم في سبيل إيصالهم للسلطة.

في هذه المرحلة، تطور الدعم الإيراني للحوثيين، حيث دخلت العلاقات بين الطرفين منعطفًا جديًا، وأصبحت أكثر وضوحًا من ذي قبل، فأصبح بسط النفوذ الحوثي في اليمن أمرًا حيويًّا، بالنسبة لإيران فهو يعني ترسيخ الوجود الإيراني في المنطقة، ومن أجل ذلك فقد دفعت بكل ثقلها؛ لإسقاط العاصمة.

فقد وقفت بكل ثقلها لدعم الحوثيين، إعلاميًّا، وسياسيًّا، وعسكريًّا، فعلى الصعيد الإعلامي: قدَّمت لهم دعمًا متكامل الأركان، سواء بالمال، أو مكان افتتاح القنوات، أو تدريب الكوادر، فأطلقت عددًا من القنوات الفضائية؛ لدعم سياستها في اليمن، وهي قناة المسيرة التابعة للحوثيين، وقناة الساحات التابعة لناشطين يساريين، وقناة عدن لايف، وتتبع الحراك الجنوبي، وجميعها تُبَث من الضاحية الجنوبية ببيروت، ودعمت إصدار صحف أسبوعية، مثل المسار والصمود والديمقراطي.

أنشأت أيضاَ شبكات تجسس في اليمن؛ لصالح الحوثيين، وقد كشف عن ذلك الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، في محاضرة ألقاها بمركز ودرو ويلسون الدولي بواشنطن، في سبتمبر/أيلول2012 (19)، وكانت الأجهزة الأمنية اليمنية قد أعلنت عن القبض على شبكة تجسس إيرانية، اتهمتها بأنها تعمل في اليمن منذ سبع سنوات، بإدارة قيادي إيراني سابق ، في الحرس الثوري الإيراني.

حيث زودت الحوثيين في هذه المرحلة بالأسلحة بكثافة كبيرة، وكذا الخبراء؛ فقد صرَّح وزير الداخلية السابق اللواء عبد القادر قحطان، في مؤتمر صحفي، عُقد في صنعاء في فبراير/شباط 2013 وحضره –أيضًا- رئيس الأمن القومي الدكتور علي حسن الأحمدي، ورئيس مصلحة خفر السواحل العميد علي أحمد راصع، وعدد من القيادات الأمنية في ذلك الوقت، بأن شحنة الأسلحة التي ضُبطت على متن السفينة جيهان1 تُقدَّر بحوالي أربعين طنًّا من الأسلحة والقذائف والمتفجرات كانت قادمة من إيران، بالإضافة إلى إرسالها عناصر من الحرس الثوري وحزب الله؛ لتدريب الحوثيين، وبقاء عدد كبير منهم بعد سقوط صنعاء، لمساعدة الحوثيين على تنفيذ أجندتهم السياسية والعسكرية في صنعاء (20).

كما قامت إيران بتهريب أسلحة، إلى جزر إريترية، ومن ثم نقلها بواسطة قوارب صيد على شحنات صغيرة إلى الحوثيين، بالإضافة إلى قيام الحرس الثوري الإيراني بتدريب مقاتلين حوثيين في إحدى الجزر الإريترية، وأنشأت إيران للحوثيين شبكة اتصالات داخلية مستقلة كشبكة اتصالات حزب الله في لبنان.

نجح التحالف الإيراني-الحوثي في إسقاط العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر/أيلول، بتسهيل وتواطؤ من الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح، وبإمساك الحوثيين بزمام الأمور أصبحت العلاقات بين الطرفين علاقة بين

دولتين، وكان على إيران دعم الحوثيين لكسر العزلة الدولية عليهم بسبب انقلابهم على الشرعية.

## ب.مرحلة ما بعد اجتياح صنعاء

عقب سقوط العاصمة أعلن مندوب مدينة طهران في البرلمان الإيراني علي رضا زاكاني، المقرب من المرشد الإيراني علي خامنئي، أن صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التي التحقت بأخواتها الثلاث في ركب الثورة الإيرانية (21). بمعنى أن االعواصم العربية وربما الإسلامية هدف استراتيجي لطهران.

إلى ذلك نشر موقع "ديغربان" الفارسي التابع للحرس الثوري في اليوم التالي للانقلاب تصريحات لعضو الإدارة السياسية في حرس الثورة سعد الدين زارعي، قال فيها إن "التطورات الأخيرة في اليمن مؤشر كبير على قرب تحرك المعارضة السعودية، وهو ما يؤذن بأن تصبح السعودية ملفا في يد الجنرال قاسم سليماني".

وأضافت – وفق ماذكرته سي إن إن الأمريكية – أن المسؤول الإيراني لمح إلى وجود حرس الثورة في المملكة العربية السعودية.. قائلا: "الهمس بدأ يتعالى بشأن وجود حرس الثورة في العربية السعودية"، مشيراً إلى أن "أكثر ما يقلق السعودية هو تحويل ملف السعودية الى الحرس الثوري والجنرال سليماني".

وللاستمرار في مضي المخطط بتقوية الحوثة في هذه المرحلة كان الدعم الإيراني، على شكل اتفاقيات ومذكرات تفاهم؛ لإخراج الحوثيين من العزلة، حيث زار وفد من الحوثيين طهران؛ على أساس أنه وفد حكومي، ترأسه رئيس المجلس السياسي السابق للحوثيين، صالح الصماد؛ لبحث آفاق تعزيز التعاون بين البلدين، في المجالات السياسية والاقتصادية، وغيرها من المجالات، وتم توقيع مذكرة تفاهم في مجال النقل الجوي بين جماعة الحوثي والطيران المدني الإيراني لتسيير 14 رحلة أسبوعيًّا (22).

فيما أعلن عبد الملك الحوثي، الزعيم الحالي للحوثيين أنه سيعاد تأهيل مطار صعدة المتاخم للحدود السعودية مما سيجعله قادرا على استقبال رحلات خارجية مباشرة من طهران. ونتيجة لذلك، بدأت شركة "إيران إير" على الفور سلسلة من الرحلات الجوية من وإلى صنعاء.

أبرمت جماعة الحوثي اتفاقًا مع إيران، يقضي بتوسيع ميناء الحديدة، غربي اليمن، وإقامة محطة لتوليد الكهرباء، ومدِّ صنعاء بالنفط لمدة عام، وتوفير قطع غيار، وإجراء صيانة لمحطة مأرب الغازية، وإرسال خبراء متخصصين، وتدريب كوادر يمنية في مجالات الكهرباء والمياه والنقل والتجارة والصناعة.

كما كشفت وسائل إعلامية محلية، عن إصدار وزيرالداخلية في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً، عبدالكريم الحوثي "أوامر بمنح الجنسية اليمنية" لعشرات من الأشخاص الأجانب الموجودين في صنعاء، وبعض مناطق سيطرة الحوثة منذ توليه المنصب (23)، وتتوزع بين خبراء إيرانيين، وخبراء لبنانيين، تابعين لحزب الله، وآخرين من الجنسية العراقية، ممن أرسلوا إلى اليمن منذ 2013 ، وبعضهم جاؤوا اليمن عقب انقلاب الحوثية، وسيطرتها على مؤسسات الدولة في 21 سبتمبر 2014.

في منتصف ليلة الـ 26 من مارس/آذار 2015 انطلقت عملية "عاصفة الحزم" بقيادة المملكة العربية السعودية لبتر ذراع ايران والتي أصبحت الآن تطوق خاصرة الخليج العربي من الجنوب عن طريق جماعة الحوثي.

صب التحالف جام اهتمامه على الناحية العسكرية، وبعد مرور ثمان سنوات من الحرب لم تحقق شيئا، من أهدافها الاستراتيجية المعلنة، وبالمقابل استمرالدعم الإيراني للجماعة في شتى المجالات، بل ازداد حدة بين الحين والآخر. ولم يقتصر ذاك الدعم على السلاح أو الخبراء العسكريين الموجودين في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي -فقط- فهناك ما هو أطول أثراً، ويخدم إيران أكثر من أي شيء آخر، وهو استهداف الجانب الثقافي والفكري للمجتمع اليمني، واستقطاب شريحة واسعة من ابنائه.

لـم تلتفـت الشـرعية اليمنيـة، ولا التحالـف، بالقـدر الكافـي لجانـب الغـزو الإيرانـي الناعـم للمجتمـع اليمنـي، الـذي يـرى مراقبـون أن إيـران تفوقـت بـه على الجميـع فـي معركـة اليمـن، دون ربـع خسـائر دولـة واحـدة فـي التحالـف.

**ج.مسارات إيرانية جديدة لاستكمال المخطط**

استغلت إيران سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، ومضت في استكمال مخططها من خلال ثلاثة مسارات هي:

أ-إنشاء مركز تصنيع وتطوير الصواريخ والمسيرات الإيرانية

فقد تحولت الجبال المحيطة بصنعاء إلى مخازن للصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة الإيرانية، وإلى ورش لتحديثها وتطويرها وتركيبها. ويشرف عليها خبراء إيرانيون ومن حزب الله، سواء تلك التي استولت عليها الميليشيات بعد انقلابها على الشرعية، أو تلك التي يتم تهريبها من إيران، حتى غدت منصة إطلاق تستهدف به المحافظات المحررة أو دول الجوار.

منظمات دولية، ونشطاء حقوقيون اتهموا جماعة الحوثي، باستخدام سكان صنعاء دروعا بشرية، حيث قامت بتشييد مستودعات للصواريخ الباليستية الإيرانية والطائرات المفخخة بدون طيار، داخل مناطق مأهولة في "بني الحارث" و"سعوان" و" شعوب" و "حي الصيانة"، وكدست

كميات واسعة من الأسلحة، في مستودعات محفورة داخل جبال "الحفا"و" نقم" شرق العاصمة، و"عيبان" جنوبي غرب العاصمة، فضلا عن جبال "النهدين" جنوب صنعاء، وفي عمليات متفرقة أعلنت قوات التحالف استهداف هذه المواقع، عبر غارات جوية كثيفة.

ويعد مطار صنعاء، وقاعدة الديلمي الجوية، من أهم المواقع العسكرية التي تستخدمها الحوثية؛ كمنصة لإطلاق الصواريخ الباليستية، والطائرات المسيّرة بدون طيار، صوب المناطق السعودية وبعض المحافظات اليمنية.

وفي 7 أبريل 2019 أسفر انفجار غامض في أحد المخازن الحوثية، تم استحداثه بجوار مدرسة الراعي الثانوية، بشارع الأربعين بسعوان؛ لإبعاد أنظار مقاتلات التحالف، عن مقتل أكثر من 20 طالبا. وفيما حاولت المليشيا تحميل التحالف العربي المسؤولية، كشفت منظمة هيومن رايتس ووتش، أن الانفجار كان من الداخل ولم يشهد ذلك اليوم وقوع أي غارات (24). واعتبرت المنظمة الدولية المعنية بحقوق الإنسان، نشر مخازن الأسلحة داخل الأحياء السكنية، واستخدام المدارس والمرافق الصحية؛ كدروع بشرية بأنها جريمة حرب.

في الـ26 من فبراير عام 2017، استعرض الحوثيون (4) أنواعا من الطائرات المسيّرة، في معرض أقاموه للمرّة الأولى في صنعاء، وزعموا أنهم قاموا

بتصنيعها وهي: الهدهد، وراصد، ورقيب، وقاصف1. والأخيرة أول نوع من الطائرات المسيّرة، التي أعلنت المليشيا امتلاكها، وتؤدي مهاماً "هجومية" وتحلّق لمسافة أطول داخل حدود اليمن، في حين اقتصرت مهام الثلاث الأولى على تنفيذ مهام استطلاعية محدودة النطاق.

تلى المعرض حملات واسعة، نفذتها الحوثية لجباية الأموال، من المواطنين والتجار، والشركات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، تحت مسمّى دعم "القوة الصاروخية" و"الطيران المسيّر" وشملت شركات الهاتف النقال "سبأفون، يمن موبايل، إم تي إن" التي أجبرتها على إرسال رسائل نصية دورية، تحث مشتركيها على التبرّع بـ(100) ريال يمني للغرض ذاته.

ومنذ مطلع العام 2019 بدأت الحوثية بإنشاء سلسلة ورش صناعية في صنعاء والحديدة لتجميع وتركيب وتجهيز الطائرات المسيّرة "بإدارة وإشراف خبراء الحرس الثوري الإيراني". ومعها تزايدت أنشطة تهريب الأجهزة والمعدات والمكونات التكنولوجية التي تدخل في صناعتها.

في مؤتمر صحفي لمتحدث التحالف تركي المالكي بتاريخ (٢٦ ديسمبر 2021)، كشف عن "أدلة تثبت تحكم وسيطرة ميليشيا حزب الله (اللبناني) المدعوم من إيران على الحوثي باليمن، وتحويل المليشيا مطار صنعاء الدولي إلى ورش ؛ لتفخيخ الطائرات، وإجراء تجارب

صاروخية". وتضمنت الأدلة مخططات وبيانية ولقطات جوية مصورة، لورش صناعة الطائرات المسيرة، في مطار صنعاء المدني، وتجارب إطلاق صواريخ، تم تطويرها كصواريخ دفاع جوي.

وعرض ناطق التحالف "فيديو يظهر فيه قيادي من حزب الله اللبناني وهو يعطي تعليمات للقيادي الحوثي أبو علي الحاكم، بشأن استهداف السفن في البحر الأحمر". كما عرض مشاهد مصورة لقيادات إيرانية ومن حزب الله اللبناني في صنعاء، ومكونات طائرات مسيرة هرّبتْ إلى اليمن وخزّنتْ في مواقع مدنية.

**ثانياً: طهرنة صنعاء**

لم تبقِ الحوثية شيئاً في العاصمة صنعاء، وبقية المحافظات، الخاضعة لسيطرتها، إلا واستغلته لنشر فكرة مشروعها الطائفي: حوّلت المساجد وجميع مرافق الدولة، وكذلك الجدران واللوحات الإعلانية في الشوارع، إلى وسائل للدعاية والتعبئة الخاصة بها، وذلك من خلال استخدامها مختلف الأساليب الدعائية كـ"الملصقات، والطلاء، ولوحات إعلانية وقماشية، والخطابة والمحاضرات"، التي تحمل شعار الحركة، وقادة إيران، ورموز التشيع في لبنان والعراق، وصورا متنوّعة، ومقتطفات كثيرة، من خطابها الديني.

كما تشن الحوثية، بإشراف إيراني حرباً بلا هوادة على الهوية اليمنية، في كل جوانبها؛ بدءا من تغيير المناهج وتزييفها، وتغيير مسؤولي الجامعات ومصادرتها، وعزل الأكاديميين والمدرسين ومصادرة رواتبهم، واختطاف الكليات العسكرية ومؤسسات الدولة، وإحلال مناهج ومدرسين، وأنشطة تدريبية فارسية محل كل الأنشطة اليمنية، وتغيير المعالم ومسمياتها: الوطنية، الجمهورية، إلى أسماء إمامية ثقافياً واجتماعياً.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى تدمير الآثار والتراث، وبيع الآثار اليمنية، والاتجار بها، ومحو ذاكرة الأمة التاريخية، منطلقين في ذلك من منطلقات عقائدية وعنصرية. ويصاحب هذه الحرب آلة إعلامية ضخمة، مكونة من عشرات القنوات التلفزيونية، وأكثر من 30 إذاعة محلية كلها تنشر هذا الخراب والتدمير للهوية الوطنية.

تعرض الإعلام المتعدد، والصحافة الورقية والالكترونية، داخل صنعاء لمذبحة حقيقية، وتعرض الصحفيون للاعتقال والملاحقة، أوالتضييق والبطالة، وصارت الإذاعات والقنوات الفضائية المحلية موجهة للإعلام الحربي للجماعة، باستثناء إذاعتين تقريباً، وسبب بقائها خارج الجماعة أنها لا تتطرق للشأن العام.

في السياق نفسه، لم تعد هناك أنشطة سياسية بصنعاء، ولا أحد يدري متى تم عقد آخر اجتماع حزبي فيها، باستثناء لقاءات محصورة وضيقة

لمن تبقى من أعضاء حزب المؤتمر بصنعاء، يخضعون لرقابة الجماعة وتوجيهاتها، بعد أن صادرت مقرات الحزب ووسائل إعلامه منذ ديسمبر 2017، عندما تخلصوا من حليفهم، صالح، رئيس المؤتمر، وقبله حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي تعرض بدوره للتجريف والاستئصال، والسطو على مقراته وممتلكاته، ومنازل قياداته واستهداف أعضائه (25).

وتستغل الأعياد الطائفية؛ لتحشيد المجتمع، وغرس الأفكار الخمينية، ومؤخراً أقرت إلزام طلاب المدارس بتنفيذ 18 فعالية مناسباتية، ذات أبعاد مذهبية، ودلالات طائفية، بينها ما أسمتها (ذكرى قدوم الإمام الهادي إلى اليمن - 6 صفر)، و(ذكرى الصرخة- اخر جمعة من شوال)، وما تسميها (ذكرى يوم الولاية - 10 ذي الحجة)، وما تسميها ذكرى (21 سبتمبر).

ومن بين الفعاليات الإلزامية في أوساط طلاب المدارس ذكرى مقتل شقيق زعيم الجماعة حسين الحوثي 27- رجب، ومقتل الصحابي علي بن أبي طالب 21 رمضان، وكل من (الإمام الحسين - الإمام زيد)، وذكرى (مولد فاطمة)، والذكرى السنوية للشهيد.

وتضمنت قائمة الأنشطة الدينية الحوثية على المدارس، يوم الهجرة النبوية - 1 محرم، وجمعة رجب، والمولد النبوي- 12 ربيع أول، وغزوة بدر - 19 رمضان، ويوم القدس العالمي، وما تسميه اليوم الوطني للصمود - 26 مارس.

## ثالثاً: هيكلة بُنية الجماعة

تظهر التركيبة التنظيمية لجماعة الحوثيين تشابهها مع حزب الله اللبناني، من حيث القوة العسكرية، والمشاركة السياسية، وبسط النفوذ، بل إن زعيمها عبد الملك الحوثي دائما ما يظهر في خطابات متلفزة تبثها قناتهم "المسيرة" التي تبث من بيروت، شبيها بحسن نصر الله من ناحية الخطاب العاطفي، والاتهامات التي يطلقونها على خصومهم، والقضايا العامة المرتبطة بأميركا وإسرائيل، وهي نفس السياسة التي تسير عليها إيران، التي تقف خلف الحوثيين وحزب الله.

مركز "مكافحة الإرهاب" (Combating Terrorism Center) وهو مركز أكاديمي بحثي ومقره مدينة نيويورك بالولايات المتحدة ويتبع للأكاديمية العسكرية الأميركية، قدم فهماً عن طبيعة القيادة السياسية والعسكرية للحوثيين ودوافعها الأساسية وطبيعة ومدى تأثير الإيرانيين و"حزب الله" اللبناني داخل الحركة (26).

تقول الدراسة إن ميليشيات الحوثيين أصبحت أكثر مركزية وتماسكاً من أي وقت مضى، ويرجع ذلك جزئياً إلى التوجيه الوثيق من "حزب الله" اللبناني و"الحرس الثوري" الإيراني.

وفي استنتاجها تشير الدراسة إلى أن "مجلس الجهاد الحوثي يبرز كشريك بارز لإيران، وأن العلاقة بين الحوثيين وطهران يجب ألا ينظر

إليها بعد الآن على أنها علاقة ضرورة، بل تحالف قوي وعميق الجذور، يرتكز على تقارب أيديولوجي وثيق وتحالف جيوسياسي". وتخلص إلى أنه يمكن القول إن ظهور "حزب الله الجنوبي أصبح الآن حقيقة ملموسة على الأرض".

وتقول الدراسة "ليس سراً أن الحرس الثوري الإيراني، لاسيما فيلق القدس، وحزب الله اللبناني يدعمان السيطرة المحلية والعمليات العسكرية للحوثيين، وهو ما تؤكده تصريحات الأمم المتحدة وأميركا بهذا المعنى، كما أن الحرس الثوري نفسه يعترف بدعمه".

وإلى جانب زعيم الميليشيا عبدالملك الحوثي يشكل مساعد الجهاد في الحرس الثوري "فيلق قدس" و"حزب الله" ثالوثاً في قلب آلة الحوثيين الحربية، كما أن الحرس الثوري يستخدم اللقب نفسه "مساعد الجهاد" في العراق لوصف ضابط ارتباط كبير مع المجموعة الإرهابية الشيعية العراقية كتائب حزب الله.

وعلى غرار قضية الحوثيين أيضاً، فإن مساعد الجهاد في العراق لديه نائب لبناني من "حزب الله" مما يشير إلى نوع من النموذج الخام في تفاعلات "فيلق القدس" مع الشركاء والوكلاء.

## حسن إيرلو.. الحرس الثوري يحكم صنعاء

شكّل وصول ضابط فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني حسن أيرلو الى صنعاء بطريقة غامضة وغير مشروعة، في أكتوبر/ تشرين الأول 2020 (27)، نقلة في مسار النشاط التخريبي الإيراني في المنطقة إلى مرحلة جديدة، تتمثل باكتمال احتلال الحرس الثوري، وبشكل علني على عاصمة اليمنيين، وفرض إيرلو كحاكم عسكري.

إيرلو هو ابن "إدريس" من مواليد (1959) في مدينة ري، وبحسب موسوعة ويكيبيديا، انضم إلى قوات الحرس للنظام الإيراني، بعد تشكيل الحرس، وشارك في الحرب الإيرانية العراقية، التي استمرت ثماني سنوات، وأصيب بجروح. وظل بجانب عبد الرضا شهلايي مستشار قاسم سليماني، وقائد فيلق القدس في الشؤون اليمنية. سابقاً قال في تصريح "لدي لقاء مع قاسم سليماني كل أسبوع، وكل يوم، وقدوتي هو قاسم سليماني، الذي قضى بغارة أمريكية في العاصمة العراقية بغداد في أوائل العام الماضي (2020م).

وبوصول إيرلو فقَد الحوثيون دعايتهم للسكان أنهم يقودون معركة وطنية ضد الحكومة المعترف بها دولياً، المدعومة من التحالف، إذ أن وجود سفير إيراني يقوم بمهام ما يشبهه الحاكم، بزيارات ولقاءات مسؤولين في سلطة الأمر الواقع، ولقاء شيوخ وشخصيات يمنية، أكد أن الجماعة

مرتبطة ارتباطاً عضوياً بإيران، وهو ما تسبب في إضعاف دعايتهم.

في الخارج، كانت الشكوك حول مقدار الدعم الذي تقدمه إيران للحوثيين، حتى أن دبلوماسيين كانوا يرون ذلك جزءا من الدعاية، التي تقودها الحكومة اليمنية؛ للحصول على الدعم (28). لكن تعيين سفير هو: ضابط كبير في الحرس الثوري الإيراني؛ ليكون رئيسا للدبلوماسية الإيرانية في صنعاء، أكد تأكيداً لا شك فيه أن الأمر أكبر من مسألة تعاطف أو دعم لوجستي بسيط.

كما أنه وبعد وصوله زادت ضربات الحوثيين على المملكة العربية السعودية باستخدام الدرونز والصواريخ على السعودية؛ لتسجل معدلات عالية من الصعود استهدفت محطة توزيع للمنتجات البترولية، تابعة لشركة أرامكو، ودفع الحوثيون بهجوم لم يتوقف على محافظة مأرب؛ رغم أن خسائر الجماعة وصلت لأكثر من 15 ألف مقاتل منذ يونيو/ حزيران الماضي 2021م.

باشر إيرلو حينها إدارة وإشراف العديد من الأنشطة، وصلت إلى 40 نشاطاً، توزعت بين عقده لـ 10 لقاءات مع قيادات حوثية، إضافة إلى حضوره 32 فعالية طائفية تم الإعلان عنها في وسائل إعلام المليشيا نفسها، وأتى نشاطه في موقع "تويتر" الذي أكدته مصادر عن حقيقة امتلاكه الحساب، وحرص من خلال النافذة على إظهار نفسه كزعيم في عاصمة اليمنيين.

ونقلت وكالة سبأ النسخة الحوثية، 10 لقاءات مع قادة الجماعة الحوثية؛ باعتباره "سفيراً إيرانياً"، فيما ظهر في نحو 15 فعالية طائفية أشرف على أغلبها بنفسه بما فيها فعالية "تأبين سليماني، وذكرى المولد النبوي، وحرص الإعلام الإيراني على إبرازه كزعيم" (29).

كما اتخذت الحوثية خطوات علنية بالتزامن مع وجود إيرلو، حيث أغلقت عددا من الأقسام الدراسية في جامعة صنعاء، وأطلقت اسم قاسم سليماني على أول دفعة خريجين، من قسم اللغة الفارسية، وتخرجت دفعة جديدة من طلبة الكلية الحربية بصنعاء، ظهر الخريجون كما لو أنهم كتيبة من كتائب الحرس الثوري الإيراني، أو فرقة من فرق (النازية) من خلال شعارهم وحركة يدهم.

في مطلع أكتوبر2021 ظهر حسن إيرلو في المستشفى الجمهوري بصنعاء، في ثاني زيارة له إلى هيئة المستشفى، واللافت في كلتا الزيارتين وغيرها من التحركات يظهر في المقدمة، بينما تظهر قادة الحوثية خلفه، وهو بروتوكول يؤكد أن إيرلو هو الحاكم الفعلي للحوثيين، كون تحركاته وطريقة ظهوره تخالف البروتوكولات الدبلوماسية المعروفة، فيما يتعلق بطريقة عمل السفراء الأجانب في أي بلد.

كما أبدى حرصه على إظهار العاصمة اليمنية صنعاء وكأنها مدينة إيرانية، من خلال نشر صور قاسم سليماني بكثافة، في شوارع صنعاء، ولافتات تشيد به، تزامنا مع ذكرى مقتله في العراق، بواسطة طائرة

أمريكية مسيرة، وأقامت الحوثية فعالية في صنعاء لإحياء تلك المناسبة.

في 7 مارس 2021، التقى إيرلو رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى اليمن، كاثرينا ريتز، وإلى جانبه العلم اليمني، فيما ظهرت رئيسة البعثة خلال اللقاء وهي ترتدي زيا على الطريقة الإيرانية، وهو تقليد معمول به في إيران، التي تفرض على النساء الأجنبيات القادمات إلى البلاد ارتداء الزي النسائي الإيراني.

وتزامن تواجده في صنعاء، حادثة اغتيال وزير الشباب والرياضة في حكومة الحوثيين، حسن زيد، أواخر عام 2021 مع ما كشفته صحيفة "إنتلجنس أونلاين" الفرنسية عن أنه يقوم بمهام متعددة منذ قدومه إلى صنعاء، قبل أشهر، بينها إعادة هيكلة جماعة "الحوثي وإدارة خلافات الأجنحة في صفوف الجماعة لصالح كفة إيران" (30).

في 21 ديسمبر 2021، طويت صفحة إيرلو عقب إعلان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، خطيب زاده، خبر وفاة حسن إيرلو متأثراً بإصابته بفيروس كورونا، بعد إجلائه من صنعاء عبر طائرة طبية عراقية (31). وما بين طريقة وصوله إلى صنعاء وخبر وفاته، تفاصيل غامضة لم يتم الإفصاح عنها.

## خلافات وصراعات الأجنحة الحوثية

يبدو أن دائرة الصراع تتسع شيئاً فشيئاً داخل جماعة الحوثي، إذ صارت تتطور إلى نحو ملحوظ بين مكوناتها العقائدية والعسكرية والسياسية، حيث وصل الأمر إلى مرحلة "تكسير الأجنحة" في ما بينها، والتركيز على الشخوص ذات التوجهات السياسية المعتدلة والمؤثرة داخلها.

ولعل سلسلة الاغتيالات التي استهدفت قيادات تابعة لجماعة الحوثي في المناطق الخاضعة لسيطرتها، إشارة واضحة للتصفيات بين أجنحتها، وذلك لأسباب عدة تعود للأصوات المنتقدة والرافضة للممارسات والتجاوزات التي يقوم بها الفصيل المتحكم بالمشهد السياسي، والقابض على شؤون صنعاء، وهو المكون "العقائدي الطائفي" الذي ينتهج الأسلوب القمعي لكل من يقف أمامه.

وليس الأمر بجديد، فتاريخياً دأب الأئمة أثناء حكم اليمن على مدى 1200 عام، على تصفية أتباعهم الطائفيين والمذهبيين والسلاليين، تحت مبررات دينية وسياسية واجتماعية وفكرية، وذلك من أجل التشبث بالحكم، حيث كانت الخلافات في ما بينهم تحتدم إلى أن يقضي إمام على الآخر، وهكذا حتى قيام الجمهورية اليمنية عام 1962.

## تكسير الأجنحة

الصراع داخل الجماعة الحوثية يتمحور بين "أحمد حامد" مدير مكتب رئاسة المجلس السياسي الأعلى -توازي مؤسسة الرئاسة- وعدد من القيادات بينهم "مهدي المشاط" رئيس المجلس السياسي الأعلى، ووزراء ومسؤولين في "المؤسسات الإيرادية" (المؤسسات الرسمية الخاضعة لسيطرة الحوثيين التي تتحصل منها على إيرادات)، و"محمد علي الحوثي" القيادي الحوثي النافذ وأحد أقارب "عبدالملك الحوثي"، و"عبدالكريم الحوثي" عمّ عبدالملك الحوثي، وما يسمى بوزير الداخلية في إدارة الحوثيين (غير المعترف بها)، وأحد أبرز القيادات التي ظلت تدير مناطق سيطرة الجماعة منذ 2014م، و"يحي الحوثي" شقيق زعيم الجماعة، ووزير التعليم في إدارة الحوثيين، "وعبدالخالق الحوثي" شقيق زعيم الجماعة وأحد أبرز القادة العسكريين والمشمول بقرار عقوبات من مجلس الأمن الدولي.

تفاقم الصراع على نحو أكبر بعد مقتل الصماد، وتولي القيادي الحوثي مهدي المشاط -والذي كان مديراً لمكتب زعيم الحوثيين- رئاسة المجلس، بخلاف نص الاتفاق بين المؤتمر والحوثي، بعد مقتل صالح، حيث أراد عبد الملك الحوثي حسم الصراع لصالحه، وعين أحمد

حامد مديرا لمكتب المشاط، وهو منصب إداري، لا أكثر، لكن التعيين جاء من زعيم ميلشيات الحوثي، فاكتسب قوة أكثر؛ بناء على نمط إدارة الجماعة.

عقب ذلك أصدر "حامد" مذكرة يوجه فيها، بأن أي قرار من المجلس السياسي للحوثيين، ينبغي أن يمر عبر مكتبه، كما منع أي تصريحات، أو قرارات أو توجيهات من أعضاء المجلس إلا بعد المصادقة والاطلاع عليها، كان ذلك قبل منتصف 2018 أي بعد مقتل الصماد بثلاثة أشهر على الأكثر. (32)

مع تزايد الصراع من جانب محمد علي الحوثي، الذي كان يطلق على نفسه الرئيس، اضطر المشاط إلى ضمه إلى عضوية المجلس السياسي الأعلى، في مارس 2019، لكنه عاد في يوليو وعزله من المجلس، بتعيينه عضوا في مجلس الشورى.

لم ينفذ القرار على الإطلاق، ومازال محمد علي يسمى نفسه عضو المجلس السياسي الأعلى؛ لكنه يعمل منفردا عن الجماعة، وصنفه تقرير خبراء العقوبات بأنه طامح بقوة إلى السيطرة على الجماعة كلها، بدلا عن عبد الملك الحوثي، ووصف التقرير محمد علي بأنه الأخطر على حياة عبد الملك.

لجأ "محمد الحوثي" إلى إنشاء قوة خاصة به عسكرية وأمنية واقتصادية، وتعمل باسمه وتنفذ أوامره، دون الرجوع للمجلس السياسي الأعلى للحوثيين ولا حكومة بن حبتور في صنعاء - الغير معترف بها دوليا - المعينة من المجلس، وأيضاً أنشأ المنظومة العدلية في سبتمبر 2020، ورد عليه أحمد حامد بإنشاء هيئة الإنصاف والمظالم .

ولتعزيز موارده الاقتصادية، استمر في تطور منظومته العدلية بإضافة هيئة التسويات العقارية، للسيطرة على قطاع العقارات والإنشاءات، الذي يقدر حجم التداول فيه باليمن بأكثر من ثلاث مليارات دولار سنويا، ورد عليه "حامد"- مدير مكتب المشاط، أو ما يطلق عليه مكتب الرئاسة - الذي يشرف على إعلام الحوثي كله، وله علاقة مباشرة بإيران، بالسيطرة على قطاع الوقود، واحتكره لصالح نفسه عبر القيادي الحوثي محمد عبد السلام، الذي يقيم في مسقط منذ خمس سنوات لإدارة التجارة الخارجية الحوثية.

ثم ما لبث حامد أن استولى في نوفمبر 2022، على هيئة أراضي وعقارات الدولة بصنعاء، التي كانت تعتبر ضمن نفوذ محمد علي الحوثي، وفصل منها أكثر من 21 مسؤولا حوثيا محسوبين على "محمد الحوثي"، وجرّد شركة كبيرة تعمل واجهة لنفوذ محمد علي الحوثي من آلاف اللبنات العقارية في صنعاء ،ومحافظات أخرى، وهي شركة عبده حسن القاعدي أو شركة الديار العقارية (33).

ولذا ليس من المستغرب أن يكون "محمد الحوثي" ومع تراجع قوته بعد تجريده من النفوذ في الطاقة والعقارات وحتى القضاء الذي مازال يهيمن عليه لكن نسبياً، أن تحوم الشكوك حوله عن عقد صفقات مع جهات أخرى، حيث وصفه "أحمد حامد: بشكل غير مباشر في يوليو 2021 بأنه "منافق"، في أحد أشهر الصراعات العلنية للقيادات الحوثية المتناحرة.

## أسباب الخلافات البينية

لعل أحد أسباب الخلافات التي تنشب بين القادة الحوثيين، هو صراعاتهم الحادة على مردود صفقات الفساد المهولة، التي يتسابقون عليها، فقد برزت في الفترة الماضية صراعات في البيت الحوثي، وتبادل القادة الاتهامات بالفساد، والإثراء من نهب الإيرادات المالية الضخمة التي يجنونها من الداخل والخارج.

فقد اتهم القيادي الحوثي عبد المحسن طاووس، وزير المياه والبيئة نبيل الوزير، بالتلاعب بأموال المانحين ومساعداتهم، والامتناع عن التنسيق مع ما يسمى "المجلس الأعلى لتنسيق الشؤون الإنسانية" التابع للجماعة الحوثية (34).

ويشغل الطاووس قيادة هذا المجلس بصفة الأمين العام، وهو بمثابة الجهاز الذي يجمع وظائف وزارات التخطيط والطرق والمياه، والداخلية والخارجية، وعمليّاً هو غير موجود في الهيكل الإداري لمؤسسات الدولة سابقا، ولا أجهزة الحكومة الشرعية.

وكشف الإعلامي الموالي للحوثيين أسامة ساري، على صفحته في فيسبوك، عما قالك: إنها وثائق تتعلق بقضايا فساد مالي وإداري لوزير المياه ومنظمة اليونيسف، متهماً الوزير بـ"اختلاس صفقتي شراء سيارات

ممولة من اليونيسف، بتكلفة إجمالية تقدر ب 670 ألف دولار بينها 13 سيارة تم شراؤها لهيئة حماية البيئة، عام 2019، من دون علمها" (35).

كذلك اتهمه بـ"اختلاس 199 ألف دولار، من مشروع حملات التقييم البيئي للمناطق المتضررة من الصراع"، إضافة إلى مبلغ "مليون دولار من ميزانية تمويل حملات الرش لمكافحة وباء الكوليرا، واختلاس سيارات الرش، وحول 60 ألف دولار من ميزانية تمويل مشاريع التفتيش البيئي للمستشفيات، المقدمة من اليونيسف خلال عام 2018".

وكشف فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن، في تقريره السنوي 2021/2020، عن تصاعد الصراع بين قيادات المليشيات على مستوى الصف الأول، مؤكداً أن ثلاث قيادات حوثية بارزة تخوض صراعا فيما بينها على النفوذ والأموال، وأسسوا هياكل أمنية واستخباراتية منفصلة عن عبد الملك الحوثي.

التهديد الرئيسي لزعيم الجماعة عبد الملك الحوثي يطل من داخل الحركة نفسها -كما أشار فريق الخبراء الأممي- موضحاً أن "خلف قشرة الوحدة يتنافس أولئك الموجودون في القيادة السياسية العليا؛ لإثراء أنفسهم من موارد الدولة المحدودة" (36).

وقال التقرير إن "محمد علي الحوثي وأحمد حامد وعبد الكريم الحوثي قاموا ببناء قواعد قوة متنافسة، مؤمَّنة بواسطة هياكل أمنية واستخباراتية

منفصلة "، مشيرا إلى أن "محمد علي الحوثي، الذي يترأس ما تسمى اللجنة الثورية العليا، يعد التهديد الأبرز لعبد الملك الحوثي في قيادة الحركة الحوثية".

كما أنشأ محمد الحوثي جهازا هيكليا فاعلا وموازيا للمؤسسات الحوثية، ويتحرك من خلالها في بناء نفوذ قوي خاص به"، لافتا إلى أن اغتيال وزير الشباب والرياضة في حكومة الحوثي، حسن زيد في صنعاء، "كانت أكبر عملية اغتيال رفيعة المستوى منذ الإعلان عن مقتل إبراهيم الحوثي في أغسطس 2019".

في النهاية تشير التقديرات إلى أن صراع القيادات الحوثية خصوصا الهاشمية منها ستزداد حدتها ووتيرتها في القادم، سواءً تلك التي ظهرت على أساس تسابق نحو النفوذ والسطو على الموارد، وبناء قوات، أو على أساس "مناطقية/ بينية"، كما هو الحاصل في التنافس والصراع بين القيادات الهاشمية "صعدة/ صنعاء".

## لماذا تسعى الحوثية لطمس معالم النظام الجمهوري؟

كشفت تغييرات الحوثيين تجاه معالم الجمهورية حقيقة أهداف الجماعة، التي ظلت على مدى سنوات تسوق نفسها كحركة سياسية لاتكن العداء للنظام الجمهوري، غير أن بصمات التغيير الأخيرة أظهرت

بوضوح سعي الجماعة وراء إضعاف الهوية الوطنية، والقضاء على القيم الجمهورية من حرية وشراكة، والقبول بالآخر.

جولة واحدة لـ"ميدان السبعين" بالعاصمة صنعاء، بعد 8 سنوات من سيطرة الحوثيين، يكشف بأنه لم يعد يشبه اسمه، وقبر الجندي المجهول أصبح على هامش قبر رئيس المجلس السياسي للجماعة صالح الصماد، الذي قتل بغارة للتحالف في محافظة الحديدة 23 أبريل 2018، وتحول إلى مزار للتقاط الصور لأنصار الحوثيين. لقد تغيرت ملامح الميدان كلياً وأصبح بهوية ممسوخة ومشوهة من ألوان الحوثيين وشعاراتهم.

في انكشاف سريع أمام اليمنيين، لم يدم التستر طويلاً لجماعة الحوثي في عدائها لثورة 26 سبتمبر 1962، والتي على إثرها قامت الجمهورية، والتي تعد التضاد الأساسي مع الفكرة الحوثية التي تقوم على أساس سلالي وفكرة الحق الإلهي بالحكم، وهذا خارج التصور الأساسي للدولة الحديثة التي تحمي الشعب لا الحاكم.

وقد حرص الحوثيون منذ بداية ظهورهم على إخفاء طابعهم الامامي الطائفي المتعصب، متسترين برداء الجمهورية والوحدة خوفاً من الحالة الشعبية التي ترفض العودة إلى زمن الوراء.

## ميدان السبعين

يبرز "ميدان السبعين" كأهم المعالم المرتبطة بمناضلي ثورة 26 سبتمبر 1962، والذي يحاول الحوثيين طمس معالم الجمهورية، رغم أنهم فشلوا في إعادة تسميته حيث أعلنت بعض وسائل اعلامهم إطلاق تسمية مختلفة في فترات مختلفة خلال السنوات الماضية، ويشمل الميدان أيضا مجسم الجندي المجهول، تخليدا لشهداء الثورة ضد الإمامة قبل ستين عاماً.

وسُمي الميدان تخليداً لذكرى شهداء 26 سبتمبرأثناء حصار الإماميين لمدينة صنعاء، ما بين أواخر نوفمبر 1967 ومطلع فبراير 1986، عقب انسحاب القوات المصرية من اليمن، حيث حاولت قوات الملكيين السيطرة من جديد على صنعاء وحاصروها 70 يوماً، والذي فشل بعد صمود أسطوري للثوار اليمنيين استطاعوا بفضل الله إفشال هجمة الإماميين.

في العام 2018 دفن الحوثيون القيادي الحوثي صالح الصماد، بعد مقتله في الحديدة بغارات للتحالف العربي، في ميدان السبعين وبنو له مجسما كبيرا، في قلب الميدان الواسع، والذي تحول إلى مزار لأنصار الحوثيين، وخصصوا له حراسة وإنارة، في عملية تضخيميه واسعة تهدف لطمس

معالم ثورة 26 سبتمبر، في إعلان انتصار وهمي على معالمها الراسخة في وجدان اليمنيين (37).

وفي المتحف الحربي بصنعاء، الذي يضم مقتنيات وصور ووثائق لثوار 26 سبتمبر، عمل الحوثيون على استهدافه بشكل ممنهج، بنهب المعروضات الموجود في المتحف، بالإضافة إلى وثائق تاريخية عن الثورة، وتم استبدالها بصور قيادات ميلشيات الحوثي، الذين قتلوا خلال السنوات الماضية، في حالة تكشف السلوك الممنهج ضد الجمهورية بشكل عام.(01)

كما تداول نشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي صوراً تظهر مسلحين حوثيين يتجولون على متن سيارات قديمة، كانت معروضة في المتحف الحربي بصنعاء.

وفي مطلع آذار/مارس 2018، قام الحوثيون بنقل مقتنيات الرئيس الحمدي من المتحف الحربي بصنعاء الى جهة مجهولة، ووضعوا مكانها بالمتحف صور زعماء المليشيات، ومنشدها "لطف القحوم" اضافة الى بعض قتلى الجماعة.

(01) إنظر إلى الملحق

## معالم أخرى تحت مقصلة الشطب

في سبتمبر 2017 أقدم الحوثيون على تغيير اسم القصر الجمهوري إلى مقر المجلس السياسي، والذي يعد من أهم معالم الجمهورية اليمنية.

كما أن صحيفة 26 سبتمبر الناطقة باسم الجيش لم تسلم هي الأخرى من تغييرات الحوثيين، المعادية لكل معالم الجمهورية، فقد تم طباعتها بعد الاستيلاء عليها، من دون زاوية أهداف ثورة 26 سبتمبر. وتم استبدالها بأقوال زعيم الجماعة وصورته على الصفحة الأولى، وهو ما أثار جدلا واسعا في أوساط المجتمع اليمني.

مطلع عام 2020، تفاجأ اليمنيّون بانتشار ملصقات وصور لـ"الإمام أحمد حميد الدين" معروضة للبيع في البسطات والأكشاك بأسواق "باب اليمن" في صنعاء، والذي عرف بطغيانه وظلمه لليمنيين عقب مصرع والده "يحيى حميد الدين" برصاص الأحرار في صورة الدستور عام 1948.

هذه الخطوة جاءت بأوامر من جماعة الحوثي، التي تعد امتداداً سلالياً وفكرياً لنظام الإمامة الكهنوتي، الذي أطاح به اليمنيون في ثورة 26 سبتمبر، وتزامن مع قيام عناصر حوثية برفع صور رموز نظام الإمامة في أحضانهم، والتجوّل بها في شوارع صنعاء القديمة، إمعاناً في استفزاز اليمنيين، تلاها إنشاء حسابات لهم على مواقع التواصل، وفي مقدمتهم

يحيى حميد الدين الطبطبائي (مؤسس المملكة المتوكلية الزيدية في اليمن)، والذين ارتبط حكمهم بالفساد والاستبداد (38).

كما تزامن ذلك، مع قيام الجماعة الحوثية باقتحام مقر منظمة "مناضلي الثورة اليمنية" بصنعاء، مطلع مارس 2020، ونهب محتوياته من سجلات ومخطوطات ووثائق تاريخية وبطولية، وكل ما يتعلق بالثوار والمناضلين.

وسبقها مداهمة منزل اللواء المتقاعد أحمد قرحش، عضو تنظيم الضباط الأحرار وأحد رموز ثورة 26 سبتمبر، في أبريل 2018، وأقدمت على اختطافه قبل أن يضطر إلى مغادرة منزله بصنعاء ليعيش بقيّة حياته في معاناة النزوح والشتات.

## حرب على ثورة 26 سبتمبر

منذ ثمان سنوات ينظم الحوثيون احتفالات ضخمة بذكرى اجتياحهم للعاصمة صنعاء، وسيطرتهم على الدولة، في 21 سبتمبر 2014، وهذا اليوم تحديداً يفصله خمسة أيام فقط عن ذكرى ثورة 26 سبتمبر، التي دشنت عهد الجمهورية وقضت على النظام الملكي الإمامي، ونقلتهم من عصر بائد إلى عصر جديد، ما يؤكد دقة اختيارهم لموعد الانقلاب وذلك من أجل طمس الثورة الأم من ذاكرة الأجيال.

فمن الناحية التاريخية، جاءت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر لتلغي إرثا متراكما من التجهيل والامتهان حاول الأئمة بكل السبل تكريسه

في ذهنية الإنسان اليمني طيلة قرون، ومن الناحية الاجتماعية، صنعت فارقا جوهريا في العلاقات المجتمعية تم بها إلغاء الفوارق الطبقية، وفتح الباب أمام الجميع مضمارا للتنافس الشريف للبناء المبني على العلم والتطور ومواكبة العصر.

لهذا يعمد الحوثيون إلى طمس مآثر ومنجزات ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، إيمانا منهم بأن هذه الثورة تشكل لهم عقدة تاريخية واجتماعية لا يستطيعون تجاوزها، من خلال الإعداد المكثف ليوم انقلابهم 21 سبتمبر، التي تمتد فترة الإعداد والتجهيزات أشهر، وتظهر من خلال اللافتات الضخمة، وتهيئة الشارع، وتحشيد الجماهير الى الساحات، وإقامة احتفالات جماهيرية واسعة.

وما إن تنقضي أيام احتفالات الحوثيين بالذكرى السنوية لسيطرتهم على الدولة، حتى تحل ذكرى ثورة 26، لكنها تأتي يتيمة جراء تعمد الجماعة تجاهلها وتغييبها، من خلال رفض إقامة فعاليات احتفائية لطلاب الجامعات، كما حدث لطلاب كلية التجارة بجامعة صنعاء 2022 وكذا في المدارس الحكومية والأهلية (39).

واختطفت أربعة مواطنين في شارع هائل وسط العاصمة، بسبب استماعهم لأغانٍ وطنية تمجد الثورة اليمنية، واحتجزت سيارتهم بقسم 22 مايو، بحسب موقع "العاصمة أونلاين". لم يكتفوا بذلك فقط بل

قاموا بالحد من تشغيل الأناشيد الحماسية أو الأغاني التي تمجد ثورة 26 سبتمبر على قنواتهم الإعلامية، ومنعوا التزين وإطلاق الألعاب النارية في سماء العاصمة صنعاء، وتقتصر سنوياً الاحتفالية التقليدية المتمثلة في إيقاد الشعلة في ميدان السبعين وسط صنعاء.

ولا يتردد الحوثيون بمدح الأئمة والنظام الإمامي البائد في سياق حديثهم عن العدل المزعوم في زمن الأئمة، فيما يذهب بعض قياداتهم للحديث صراحة عن حنينهم للنظام الإمامي، ومهاجمة الدور المصري الداعم لثورة 26 سبتمبر والنظام الجمهوري، واستدعاء قيم العنصرية والاستعلاء الطبقي والحديث عن الحق الإلهي في الحكم.

## استبدال النشيد الوطني بالصرخة

وصلت مساعي الحوثية لطمس النشيد الوطني، واستبداله بالصرخة المستوردة من إيران، حيث قامت بإجبار طلبة المدارس على تأدية الصرخة الطائفية، بدلاً من تحية العلم والنشيد الوطني اليمني، ومعاقبة كل من يرفض ذلك.

كما تعمل على تغيير عقيدة الجيش، وتحويلهم من جيش جمهوري ثوري إلى "حرس ثوري" يدافع عما تسمى الولاية والمسيرة "القرآنية" بلغة جهادية تكفّر الآخر، وتستبيح دمه، بالإضافة إلى ابتكار العديد من المناسبات الدينية، كأعياد، مثل "ذكرى الصرخة" و"استشهاد الإمام

زيد" و"عاشوراء" و"قدوم الهادي إلى اليمن" بديلة عن أعياد الثورات والمناسبات الوطنية".

وعقب توجيهات الجماعة، بفرض الصرخة، بدلاً عن النشيد الوطني في طابور الصباح للمدارس الحكومية والخاصة، سارع مدراء ومديرات مدارس في صنعاء، معظمهم حوثيون، سارعوا فور تلقيهم التوجيهات إلى إلزام طلابهم وطالباتهم بترديدها من بينها "مدرسة قميعة في منطقة السنينة، ومدرسة شهداء الجوية، ومدرسة أم هاني للبنات، ومجمع هائل سعيد" (40).

وتأتي حادثة فصل الطالبة في المرحلة الثانوية، بشرى العاقل من مدرسة الشهيد القردعي، بأمانة العاصمة؛ لأنها رفضت تأدية الصرخة، بدلاً عن النشيد الوطني، لتؤكد الحرب الحوثية على النشيد الوطني، حسب ما أشار إليه البرلماني أحمد سيف حاشد (41).

## استبدال الرموز الوطنية بأخرى سلالية

تعمد آلة الإعلام الحوثية على تصوير حكم الأئمة من بيت حميد الدين بصفته حكماً وطنياً مستقلاً، حافظ على السيادة والاستقلال، وتعمل على محو الرموز الوطنية السبتمبرية، وإدخال شخصيات طائفية بزعم أنها رموز دينية ووطنية، مثل: "الهادي الرسي" و"حسين الحوثي" و"صالح الصماد"، وكذا تكثيف الدورات والمعسكرات الصيفية، وتعبئة النشء

بالثقافة الجهادية، التي تعلي من شأن فكرة الإمامة وأفضلية آل البيت.

ومن ذلك محاولات جماعة الحوثي طمس معالم ومكونات مدرسة محمد العلفى بصنعاء، وتحويلها إلى مركز جهادي للجماعة، وبدأت تغيير معالم المدرسة بطلاء بوابتها باللون الأخضر، كصبغة طائفية وشعار لحدود انتشارها وسيطرتها على مؤسسات الدولة ومنشآتها الخدمية التعليمية، وألصقت صور قيادات الجماعة على واجهة المدرسة، في حين يتعرض أحد أسوارها الخارجية للتشقق جراء الإهمال.

كما قامت بعد أشهر قليلة من انقلابها، وتحديدا في مطلع يناير 2015م بإعلان أول قرار لها تنتقم فيه من معالم الثورة، التي أطاحت بأجدادها، وكذا تغيير أسماء عدد من الشوارع التي تحمل أسماء رموز الثورة.

وتضمن القرار توجيهات بتغيير أسماء 11 شارعاً رئيسا في العاصمة صنعاء، لعل من أبرز تلك التغييرات التي طالت أسماء الشوارع، هي: محاولة تغيير "شارع الزبيري"، وهو أحد أبرز شوارع العاصمة صنعاء، وذلك إلى شارع "الرسول الأعظم"، وتغيير مدرسة الشهيد "جمال جميل" إلى "صالح الصماد".

واستبدلت اسم مركز شهداء السبعين لمحو الأمية باسم مؤسسها حسين بدر الدين الحوثي، وتغيير اسم مدرسة نشوان الحميري الحكومية، واستبدلته باسم أحد عناصرها القتلى "هاني طومر".

كما يبذل الحوثيون جهوداً كبيرة، من أجل طمس "تاريخ" الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح، بعد شهر من مقتله في العاصمة صنعاء، حيث وجهوا بمسح كل آثار صوره من المحلات والسيارات والمنازل والمؤسسات الحكومية والخاصة (42).

أيضاَ غيَرت اسم "مستشفى 48" الذي يخلد اسمه العام الذي شهد أول انتفاضة يمنية في القرن العشرين ضد نظام الإمامة عام 1948 إلى مستشفى "الصماد، كما تم تغير اسم مستشفى "السبعين للأمومة والطفولة" الى مستشفى "صالح الصماد". ومستشفى السبعين يرتبط بمعركة فاصلة بين الجمهورية والإمامة، التي حاصرت صنعاء 70 يومًا، من 28 نوفمبر 1967 إلى 7 فبراير 1968، وانتهى بهزيمة الإمامة.

إضافة لذلك تم تغيير اسم مستشفى "17 يوليو" ومعسكر "يوليو" باسم مستشفى "أبو حرب" وأبو حرب هو أحد القيادات الحوثية البارزة، وقتل في صفوف المليشيا.

**وثائق العهد الجمهوري.. مصير مجهول**

لم تسلم وثائق وزارية مهمة، خاصة بالجيش والأوقاف، والنظام الجمهوري من مساعي الطمس، حيث صادرت الحوثية وثائق عسكرية من وزارة الدفاع، ودائرة التوجيه المعنوي التابع للقوات المسلحة، وأغلبها ترتبط بثورة 26 سبتمبر، ضد الحكم الإمامي البائد، وقيام النظام الجمهوري، وقامت بإحراقها وأخرى مصادرتها.

ومن بين الوثائق التي صادرها الحوثة مرتبطة بالأعمال العسكرية خلال الحروب الستة التي خاضها الجيش (43)، وتسعى من وراء ذلك محو كل ما يكشف عن تمردها، ضد النظام والقانون، وسعيها الدائم إلى الانقضاض على النظام الجمهوري، وتنفيذ أجندة إيران في اليمن، وتحويل نظام الحكم في اليمن إلى ما تسميه بولاية الفقيه.

# المبحث الثاني:

## الاجتماعي والفكري

## 1. التغيير الديموغرافي والمذهبي

بداية لا بدّ لنا من أن نعرف معنى التغيير الديموغرافي، فهو التحول من حالة إلى أخرى، والتحول الذي يطرأ على التنظيم أو البناء، وبهذا يعد واحدا من العلوم الاجتماعية التي تعنى بقضايا المجتمع الإنساني ومشكلاته وتغيراته، ويختص بمسائل السكان، وعوامل نموهم، وتوازنهم النوعي والكمي، وتتأثر مفاهيمه بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تشهدها المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فضلاً عن أنه يدخل في قياس خصائص معينة للسكان، مثل: حجم السكان وتوزيعهم، حسب نوع العمل، والصناعة والتوطن، والانتماء السياسي والديني والقومي(44).

ويعرف التعايش السلمي عادة بأنه نمط من العيش، يسود في مجتمع معين، يتم فيه رفض أشكال العنف، بصوره المتعددة، أو التحريض عليه، وعدم اللجوء إليه لحل النزاعات بين الأفراد والجماعات، وهذا يتطلب توافر أركان عدة ،منها: سيادة القانون على الجميع، حكاما ومحكومين، ومأسسة الدولة، ونشر ثقافة التسامح، وقبول الأخر، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير اشتراطات المشاركة السياسية على الوجه الصحيح.

ولهذا لجأ الحوثيون من أجل استهداف مؤسسات الدولة، والسيطرة

عليها برمتها إلى: استهداف النسيج الاجتماعي اليمني، وتمزيق هويته الجامعة، للحصول على أتباع وأنصار ومقاتلين، ولأجل تحقيق تلك الأهداف استخدم الحوثيون تغيير الديموغرافيا اليمنية، والحصول على مناطق سيطرة وحكم فعلي للجماعة، حتى تأمن البقاء؛ قامت بتجريف الهوية الوطنية، وتجريف كل ما يتعلق بمعاداة الآخر، والانتقاص من تكوينه، والانحياز لهوية فرعية أخرى.

ويجب الإشارة في البداية إلى أن التغيير الديموغرافي في اليمن استهدف ثلاثة مستويات مهمة هي:

- أ-تغيير ديموغرافي يتعلق بالنسيج الاجتماعي اليمني، وحدثت فيه حملات من تجريف الهوية الوطنية وإحياء الهويات (الطائفية-الاثنية-المناطقية).
- ب- تغيير ديموغرافي متعلق بالحرب والدمار، وعمليات النزوح الداخلي والخارجي.
- ج- تغيير ديموغرافي متعلق بعمليات التهجير الممنهجة، وعمليات الإحلال السُكاني؛ ليكون هو البديل.

وأشير إلى أن الجمهورية الإيرانيَّة استخدمت هذه المستويات من التغيير الديموغرافي في مناطق ذات قوميات أخرى عدا القومية الفارسية، واستخدمها تنظيم حزب الله في لبنان، ومؤخراً يستخدم بشكل ممنهج في سوريا واليمن والعراق.

## مخاطر على النسيج الاجتماعي والهوية

منذ سيطرة الجماعة الحوثية، تشهد اليمن عملية تغيير، طالت الجغرافيا والرموز الوطنية، إذ أجرت تعديلات عميقة في مراكز القوى الاجتماعية، والقبلية والسياسية، داخل مناطق سيطرتهم، ويغيرون في المناهج التعليمية، ويُغلقون المراكز والمعاهد، ويعدلون التسميات التي تثير خصومهم، فيما يتلاعبون في أملاك الأوقاف، وممتلكات الدولة، عبر خصخصة المؤسسات العامة، وإنشاء مراكز قوى اقتصادية جديدة.

دفعت الجماعة منذ بدء عمليات عاصفة الحزم -مارس/أذار2015 - إلى التحريض على حزب التجمع اليمني للإصلاح، كما فعل علي عبدالله صالح عبر آلته الإعلامية وصل الأمر إلى دعوة صالح إلى استهداف كل الإصلاحيين! وبعد معارضة من قيادات في حزبه تراجع عن هذا التحريض.

بالمقابل استخدم الحوثيون هذه الحرب لتحشيد "الهاشميين"، وأن هذه الحرب تستهدف كل هاشمي في البلاد، وجعل العامة من الهاشميين والقبائل في فوهة المدافع، وفي جبهات القتال، وأجبر رجال الأعمال الهاشميين إلى تمويل الحرب أو على الأقل فرض جبايات كبيرة وضخمة تصل إلى حصة كبيرة في أرباحهم بشكل شهري تسلم إلى الجماعة.

يشيع الحوثيون أن المستهدف هو "المذهب الزيدي" [الهادوي]، وحول المحافظات التي -تاريخياً- تمثل عمقاً للمذهب إلى ترسانة ضخمة من المقاتلين الذين يقاتلون من أجل حماية "مذهبهم" من قبل "الشوافع/الوهابيين"، ومع الكثير من التعليم والدورات التي يطلق عليها الحوثيون "ثقافية" ونتيجة غياب "المذهب الزيدي الصحيح" عن التعليم وعن المدارس، حلَّ المذهب الاثني عشري/الجعفري محل "الزيدي" وأصبحت الكراهية الطائفية جزءًا من معركة التحشيد المُتبعة في اليمن والتي جاءت من حوزة "قُمّ" الإيرانيَّة عبر طلاب يمنيين درسوا في "الحوازات العلمية" سواءً في إيران (أغلبهم) أو في العراق (بعضاً منهم) (45).

ويعود السبب في ذلك إلى كون أسس منطلقات الفكر/ العقيدة الحوثية قائماً على مرتكزات "طائفية/ عرقية" والمناطقية لا تأتي إلا في الجزء الأخير من تعبيرات الجماعة التي تعتقد نفسها ضمن دور اصطفائي/ رباني لإدارة الدولة والمجتمع وسياسته ضمن إطار أكبر -إيرانياً- في محور المقاومة التي تمهد لوصول المهدي المنتظر؛ لذلك فإن الهوية الوطنية مختفية بتاتاً من المرتكزات الحوثية.

فالهوية الوطنية الجامعة تمثل خطراً على بقاء الجماعة، إذ إن وجودها تعني اختفاء الهويات الفرعية وفشل الجماعة في التحشيد وتكسب

التعاطف من الهاشمية والزيدية والمناطق الشمالية، ومعها ينعدم جرَّ بقية اليمنيين نحو إعلاء الهوية الفرعية بدلاً من الهوية الوطنية، فعّمد الحوثيون إلى تجريف الهوية الوطنية الجامعة وتحويلها إلى غريبة، فأصبح من ينادي بـ"اليمن/اليمنية" بعيداً عن أية هوية "غريباً ومُستسخفاً".

## تغيير ديموغرافي بفعل الحروب

كانت الحروب الستة (2004-2010) مُلهمةً للحوثيين، ساعدتهم على الانتشار، والتموضع العسكري والسياسي، في المحافظات الشمالية، كما أن الحوثيين قاموا بعمليات تجريف أكبر- اتضحت لاحقاً في مظلوميات سكان صعدة وحجة- في المناطق التي خضعت لسيطرتهم، حيث دارت مواجهات بين القبائل المساندة للحكومة والحوثيين بين (2004-2014)، لتظهر عملية التغيّر الديموغرافي بوضوح تام.

فعلى سبيل المثال أدت الحروب الستة إلى موجة نزوح كبيرة من محافظة صعدة، وتم تهجير مئات الآلاف من المواطنين استقر بهم الحال في مخيمات النازحين مثل "المزرق" و"مندبة" و"حرض" وغيرها، أو في المناطق الأخرى كأمانة العاصمة وعمران والجوف وحجة، وعند انتهاء الحرب وحالوا العودة إلى منازلهم ومزارعهم، تفاجأوا بأنها أصبحت ملكاً لأخرين، استجلبتهم جماعة الحوثي من أنصارها ورجالها من محافظات أخرى، وأصبحوا يمتلكون وثائق من زعيم الجماعة بملكية

تلك الممتلكات؛ لم تنف الجماعة شكاوى بالمئات، ولم تتحرك الحكومة اليمنية من أجل إنصاف قضاياهم.

قام الحوثيون بمراحل متعددة بتحويل "صعدة" إلى منطقة حكم ذاتي ومنطقة عسكرية مغلقة، كما زادت الجماعة وموالوها بشراء الأراضي والمزارع، وإحلال سكان آخرين من مناطق أخرى، إضافة إلى أن مسلحي الجماعة من محافظات صنعاء وذمار وعمران استوطنوا المحافظة، وامتلكوا أراضي ومنازل، إما بشراء أو هبات وعطايا من الجماعة، ومن يرفض يتم تهجيره من منزله وممتلكاته كما حدث مع "يهود آل سالم" و "سكان دماج".

ويمكن العودة في ذلك إلى الدراسات الأولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين والتي تشير إلى ممارسات الثري الصهيوني منتيفيوري، الذي استطاع في عام 1855م أن يشتري قطعة أرض في مدينة القدس، أقام عليها في عام 1857م أول حي سكني صهيوني في فلسطين، خارج أسوار مدينة القدس، وهو حي (مشكانوت شعنا نيم) وعرف في ما بعد بـ(يمين موسى).

وتشبه أيضاً ما قامت به الدولة الإيرانيَّة ضد الأقليات والإحلال في مناطق سيطرة الأقليات الأخرى للتأثير عليها، وتشبه تماماً خُطَّة حزب الله في السيطرة على الضاحية الجنوبية في لبنان. ففي ثمانينيات القرن

الماضي كان 48% من سكان الضاحية الجنوبية من المسلمين السُنة، قام حزب الله بشراء المنازل والأراضي الزراعية بمبالغ عالية جداً، ومن تمسك منهم بأرضه ومنزله يقتل في خضم حرب طائفية أحرقت الأخضر واليابس، واليوم يحكم حزب الله الضاحية الجنوبية ويتحكم بكل سياسة لبنان الداخلية والخارجية.

**وبالمثل حدث في اليمن لذلك ما يزال 300 ألف نازح موجودين في حجة وعمران تحت الخيام (46).**

منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014م قامت الجماعة والتُجار بشراء المباني الكبيرة والأراضي بمساحات واسعة في محيط صنعاء، ومعظم هؤلاء الذين اشتروا تلك الأراضي تابعون للجماعة المسلحة، وسبق أن كشفت تحقيقات صحفية هذه الطريقة للشراء وإحلال سُكان (كما حدث في صعدة) من محافظات "صعدة/ عمران/ حجة" الموالين لجماعة الحوثي، صنعاء بطبيعة الحال ينتمي مواطنوها (2مليون نسمة) لكل محافظات البلاد.

وتشير تحقيقات صحفية إلى أن الحوثيين يقومون بشراء عقارات بمليارات الريالات في مناطق رئيسة ومهمة وسط العاصمة صنعاء، وتمثل مرتكزات في حال حدثت حرب أهلية في المستقبل المنظور.

**غاية الحوثية من سياسة التهجير القسري**

يُمثل التهجير القسري الورقة الرابحة للسيطرة على أحياء ومدن بأكملها، ويستخدم عادةً كآخر حلول الاستيطان وبناء دولة/ مقاطعة/ محافظة على أساس ديني/طائفي/عرقي، وتتجلى في هذه الأداة في كشف التغيير الديموغرافي على حقيقته، وهي التي لا تعكسه الأداتان السابقتان (التغيير الديموغرافي على أسس طائفية/أثنية) (التغير الديموغرافي بسبب الحروب والنزوح).

وصلت اليمن إلى مرحلة تأجيج قاسية لم يسبق لليمنيين أن وصلوا لها منذ عبدالله بن حمزة (1200م600-هـ) عندما أباد أبناء الطائفة المطرفية في حراز، وهي النقطة الأكثر رعباً في تاريخ اليمن، وبدأ التهجير من صعدة ابتداء بيهود (آل سالم) في صعدة 2011، أعقبه تهجير للسلفيين من دماج في يناير/كانون الثاني 2014م.

لقد تاه المهجرون من دماج وعددهم 15 ألف نسمة مع عائلاتهم بين صنعاء والمحافظات المجاورة، أشار مسؤولون حكوميون وقتها أن الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي اتفق مع السلفيين أن ينتقلوا إلى الحديدة، لكن ذلك لم يحدث، ظلت المأساة شهوراً، وانشغل اليمنيون بأحداث اقتراب الحوثي من العاصمة، ضاع ملف تهجير سكان دماج في الأدراج، وفقد الجميع طريق الوصول إلى المسؤولين

الذين لم يستيقضوا عام 2014م إلا بسيطرة كاملة للحوثيين على السلطة والثروة وأحكموا قبضتهم على الدولة والقرار السياسي فيها.

باجتياح صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014م، بدأت إجراءات التهجير القسري الجماعي والفردي الذين بلغ عددهم قرابة ثلاثة مليون نازح، بحسب منظمات دولية، بدأوا بتهجير وتسريح أفراد الجيش خاصة المجندين من الفرقة الأولى مدرع المنحلة، ثم تحولوا إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح وتهجيره وأنصاره، وهم كثر. وفي طريقهم هجروا أيضا الرئيس السابق عبدربه منصور هادي وأنصاره وقوضوا كل مؤسسات الدولة المركزية في العاصمة، كمؤسسات ضخمة نشأت نتيجة لها مدينة صنعاء الضخمة والأكثر سكانا بمصالح من كل فئات الشعب اليمني.

وشكلت انطلاقة الحوثيين باتجاه مأرب وتعز والجنوب، وانطلاق العاصفة فرصة ذهبية لإفراغ صنعاء، كمدينة كبيرة تكونت خلال خمسة عقود في ظل حكم الجمهورية، ليبلغ عدد سكانها قرابة ثلاثة ملايين نسمة بدون سكان الضواحي الريفية، وهو عدد ضخم جدا مقارنة بكل المدن اليمنية الأخرى، وينعكس فيه كل سكان اليمن من مختلف محافظاتهم وانتماءاتهم المتنوعة (47).

ترك المعارضون السياسيون والصحفيون منازلهم؛ خشية الاعتقال في شكل آخر من أشكال التهجير القسري، تفرقوا بين المحافظات، وفي مدنها، بعد أن عاشوا أياماً وأسابيع متخفين داخل صنعاء، حتى جاءت عمليات التحالف العربي الذي تقوده السعودية في مارس/آذار 2015م.

دخل المتمردون الحوثيون مرحلة جديدة من تهجير اليمنيين، وفرز هوياتهم، فطردوا المدنيين من منازلهم في مناطق القتال ليحولوها إلى تحصين ضد تقدم القوات الحكومية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: قام الحوثيون خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016م بتهجير أكثر من خمسين ألف نسمة من قرى تعز.

استنادًا إلى (التقرير العالمي للنزوح 2020)، فقد أجبرت الحرب في اليمن منذ العام 2015، قرابة أربعة ملايين شخص على النزوح من منازلهم قسرًا، يمثلون 13% من عدد السكان، ويستقرون في 1500 مخيم عشوائي غير مخطط. تقع معظم هذه المخيمات في (حجة 35% من النازحين)، (الحديدة 19%)، (مأرب 15%)، (الجوف7%)، (تعز5%).

وإلى جانب النازحين داخل اليمن، هناك نحو مليوني يمني غادروا البلد خلال سنوات الحرب خوفًا على حياتهم من بطش الجماعة الحوثية، ويتركزون بدرجة رئيسية في مصر، وفي المملكة العربية السعودية من (غير المقيمين النظاميين بشكل دائم)، إضافة إلى تركيا والأردن ، ماليزيا

وأمريكا وبلدان أوروبية.

بدورها تحولت مدينة مأرب خلال سنوات الحرب من شارع واحد على جانبيه مساكن لا يتعدى قاطنوها 40 ألف نسمة قبل العام 2015، إلى مدينة مترامية الأطراف. وتقدر المنظمة العالمية للهجرة عدد النازحين في مأرب بنحو مليون ونصف نازح (48)، حيث يشكل ذلك أكبر عدد للنازحين داخلياً في اليمن. ويعيش النازحون في ما يقارب 125 مخيماً في مختلف أنحاء المحافظة.

هذه الكثافة السكانية التي تتركز في مدينة مأرب دفعتها مضايقات وبطش الحوثية الى النزوح والتشرد، فخلّفت فراغًا سكانيًّا في المناطق الخاضعة لسيطرتها، فمعظم من لجؤوا إلى مأرب قدِموا من أمانة العاصمة، صنعاء، عمران، حجة، وذمار، إب، البيضاء، صعدة.

وهكذا شيّدوا مساكن لهم في المدينة وأطرافها، ولحقت بهم عائلاتهم، فتشكلت خريطة سكانية مختلفة عن السابقة. وامتدت على الرمال الصحراوية أحياء وشوارع وطرق سريعة زرع في جزرها الوسطية 66 ألف شجرة نخيل وغيرها من أشجار الزينة، كما انتصبت الفنادق ذات الطوابق المتعددة، وافتتحت مراكز تسوق، ومطاعم، ومصارف خاصة، ومدارس أهلية، وجامعة، وملعب كرة قدم كبير.

بالنسبة لجماعة الحوثي فقد استغلت الفراغ الذي تركه هؤلاء الذين هجرتهم من مناطقها، بإحلال عشرات الآلاف من عناصرها المنتمين للسلالة الهاشمية، بالمكوث في منازلهم بعد مصادرتها والتحكم بممتلكاتهم، ودمجهم في مؤسسات الدولة بعد فصل الآلاف من وظائفهم.

كما استغلت سيطرتها على مفاصل اقتصاد العاصمة صنعاء، الوقود والغاز والتعليم والتجنيد والرسوم والجبايات المستمرة والألغام وغيرها، واستخدمت أسلحة التجويع والإفقار والتطفيش ومصادرة الخدمات الأساسية، لإجبار سكانها على النزوح إلى القرى والأرياف، لتمتد هذه الإجراءات إلى إنشاء المنافذ الجمركية في الطرق الرابطة بين المناطق المحررة والمناطق الخاضعة لسيطرة الإمامة الحوثية، وتشكل دافعا رئيسيا لهروب ونزوح حركة رأس المال والقطاع الخاص من صنعاء.

## سياسة إفراغ العاصمة من قادة ونخبة المجتمع

آلاف الرافضين أو المعارضين السياسيين والعسكريين، ممن دفعتهم مضايقات واستهدافات الحوثية بأشكالها المتعددة إلى مغادرة العاصمة صنعاء، والكثير منهم تعرضوا للتهجير القسري والتشريد عقب استخدام أدوات التهديد، ما أدى لتركهم العاصمة والانتقال الى محافظات أخرى تسيطر عليها الشرعية، أو إلى بلدان أخرى.

235 شخصية سياسية واجتماعية وعسكرية معارضة للحوثيين، بحسب إحصائية لمركز العاصمة الاعلامي، تعرَّضت منازلهم للاقتحام أو النهب أو الاحتلال من قبل جماعة الحوثي، في صنعاء وحدها، منذ اجتياحها في 21 سبتمبر 2014 حتى نهاية أكتوبر 2018، وهي إحصائية موثقة لعدد محدود، وإلا فالأعداد تصل إلى الآلاف (49).

وتُعد القيادات السياسية والحزبية العسكرية والقبلية ضمن الفئات الأعلى تضرراً بواقع 88 شخصاً، بحسب التقرير الذي أكد أن قيادات وناشطين من حزب الإصلاح في المرتبة الأولى، فيما جاء المقرّبون من الرئيس السابق صالح في المرتبة الثانية على خلفية أحداث 2 ديسمبر 2017.

تشير الإحصائيات التي وثقها مركز العاصمة، ولا تشمل كل عمليات التهجير التي حصلت، إلى اقتحام ونهب جماعة الحوثي 45 منزلاً لمسؤولين حكوميين في السلطة الشرعية، و26 رجل وسيدة أعمال، كما طالت الانتهاكات 29 من المشائخ والوجاهات القبلية، و19 أكاديمياً، و39 ضابطاً، أغلبهم من منتسبي وقيادات الفرقة الأولى مدرع سابقاً.

وتنوعت أساليب التهجير القسري بين الاعتقال الجماعي والتعذيب والترهيب للأشخاص، ولم يكتف الحوثيون بذلك بل أصدروا تشريعاتٍ واتخاذ إجراءات تسمح بمصادرة أراضي وممتلكات المُهَجَّرين ونقل ملكيتها لقيادات وعناصر من أبناء السلالة الهاشمية.

وتستخدم آليات وإجراءات لنهب ومصادرة أموال الخصوم، من الطرق التقليدية المعتمدة على القوة القسرية، إلى عمليات مصادرة ونهب منظمة وواسعة عبر شبكات واسعة تشمل القضاء والبنك المركزي والأمن والمخابرات التابع للميليشيا وجهات أخرى تأتمر بأمر "الحارس القضائي".

**الأراضي والعقارات.. استحواذ وتوطين**

تعد الأراضي والعقارات، أهم الأدوات التي تسعى جماعة الحوثي لإحكام قبضتها على العاصمة صنعاء طوال الثمان السنوات الماضية، في إطار إحداث تغيير ديموغرافي بأبعاد مذهبية بدعم مباشر وإشراف إيراني، لضمان بقاء وجود فاعل لها في العاصمة، وتكوين قاعدة سكانية موالية لها.

خلال السنوات الماضية، نقلت أسراً كثيرة من سلالة زعيمها، أو من المنتمين إلى محافظة صعدة وحجة وذمار والجوف، إلى صنعاء؛ حيث منحوا أراضي من ممتلكات الدولة أو من أراضي الوقف، كما أُعطي هؤلاء مبالغ مالية كبيرة بنوا بها فيلات وعمارات ضخمة، ومن بين هؤلاء أسر من السلالة ذاتها جرى نقلهم من تعز وإب واستقروا في جنوب المدينة، كما استقرت الأسر والمشرفون الذين نقلوا من صعدة في الأحياء الشمالية للمدينة والتي ظلت عبر سنين طويلة جيباً سلالياً مغلقاً

حتى قبل الانقلاب على الشرعية.

يسارع الحوثيون للاستحواذ على أكبر قدر من المساكن والأراضي بصنعاء، من خلال عقد صفقات الشراء الخيالية التي تتم من خلال إغراء أصحاب الأملاك، أو تتبع حاجات الناس واستغلال أزماتهم لشراء أملاكهم بطرقٍ استغلالية تتم في ظروف بالغة التعقيد يعيشها السكان(50).[02]

وبحسب معلومات حصل عليها الباحث من مصادره الخاصة، فإن القيادي الحوثي أحمد حامد الذي يشرف على هيئة تابعة لمكتب رئاسة المجلس الرئاسي للجماعة، تُعرف بهيئة "تسكين المجاهدين"، تعمل بسرية لتوفير مساكن وعقارات لعناصر الميليشيات الوافدين من محافظتي صعدة وحجة، وشراء وبناء فلل ومبانٍ للقيادات العليا في الميليشيا وتأمينها بمحيط بشري تابع لها.

وجرفت الجماعة معظم أراضي العاصمة، ومنحتها لأتباعها بعقود غير شرعية بعد أن استبدلوا رئيس الهيئة العامة للأراضي "عبدالله عبيد الفضلي" الذي رفض التجاوب مع مثل هذه القرارات قبل إقالته، وتعيين "محمد مفتاح"، وهو موالٍ لهم، وذلك ليتمكنوا من تمرير كل المخططات.

(02) إنظر إلى الملحق

## حزام طائفي يطوق عُنق العاصمة

تركز شراء مشرفي وقادة الحوثيين للعقارات ومساحات واسعة من الأراضي المملوكة لمواطنين في أحياء: الحصبة، والخمسين، وحدة، والسبعين، وأرتل، وبيت بوس، وقاع القيضي، وعَصِر، وحزيز، وأحياء أخرى وسط العاصمة، ودفعوا مبالغ مالية طائلة تصل إلى مليارات الريالات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعارها. وهو ما يشير أيضاَ إلى سعي الحوثية لبناء طوق طائفي حوثي موالٍ لطهران في المنطقة الواقعة بين الطوق القبلي على صنعاء، وأطراف العاصمة، أي إنهاء احتكار قبائل الطوق؛ لتقرير مصير صنعاء العاصمة كما هو معروف تاريخياً.

وبحسب وثائق حصلنا عليها، فإن 14 موقعاً هاماً من أراضي وعقارات الدولة، بمساحات كبيرة بعضها خيالية، تم استباحتها بقرار واحد لما تسمى بـ"مؤسسة الشهيد" الحوثية، حددتها الوثيقة في أربع محافظات، موزعة على النحو التالي:

*أمانة العاصمة بواقع 10 مواقع، وتقدر مساحتها الإجمالية بـ(637,143) لبنة عشاري، واللبنة العشاري، بحسب متخصصين، تم الاتفاق على أن تطلق على مساحة اللبنة الصنعانية، والتي تساوي (44.44 متراً مربعاً)، ما يعني أن إجمالي ما تم تمليكه من أمانة العاصمة تصل مساحتها إلى (28,314,464 متراً مربعاً).

*موقعان بمحافظة صنعاء، مساحتهما الإجمالية بـ(25,000) لبنة عشاري، وتساوي (1,111,000 متراً مربعاً).

رئيس الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة المعين من قبل الحوثيين "احمد مفتاح" هو الآخر ذراع سطو كبيرة تعتمد عليها الجماعة بتمرير الوثائق والعقود المتعلقة في تجريف أراضي الدولة؛ لصالح ما أسمته الجماعة "جمعيات الشهيد".

وبحسب مراقبين فإن هذه الجمعيات والبالغة عددها 20 جمعية، أسسها الحوثيون لأجل تجريف ونهب عشرات الآلاف من الهكتارات واللبن من أراضي الدولة في العاصمة صنعاء، ومحافظتي إب وذمار والحديدة؛ للقيادات التابعة للجماعة تحت مسمى أسر الشهداء.

## ادعاءات الأسر الهاشمية بتملك الأراضي

ظنت الحوثية وكثير من الأسر الهاشمية المتماهية معها أن الجو صار خالياً لها للاستفراد بهذه الأموال العقارية، والأراضي العينية، فظهرت كثير من الأسر تدعي ملكية كثير من الأراضي، حول العاصمة صنعاء، وانتشرت انتشار النار في الهشيم، لدرجة أن وزارة الأوقاف التابعة للحوثية غير المعترف بها دولياً أصدرت تعميمات متعددة تبطل كثيراً من هذه الادعاءات.

وبحسب وثائق معممة من أوقاف الحوثيين، فقد أدخلت خمسة وأربعين شخصية إمامية حوثية في قائمة سوداء تنهب الأراضي وتتصرف فيها، وتنهبها بغير ملكية حقيقية، من بينها آل المتوكل، وآل المنصور، وآل شرف الدين، وآل الهبل، وآل المؤيد، وآل البروي، وآل النهمي، وآل أبو طالب، وآل المهدي ،وآل النعمي وغيرهم كثير.

وجاء في مذكرة رفعتها الأوقاف في صنعاء إلى من يسمى رئيس مجلس القضاء الأعلى في الحكومة الحوثية غير المعترف بها دولياً أحمد المتوكل أن "هذه العصابات" تستند في نهبها أموال الأوقاف والمبرات والمحاسن والترب ومراهقها وأموال المواطنين إلى محررات مزورة "معظمهم من ذوي السوابق الجنائية والمحكوم عليهم وعلى أسلافهم جنائياً بالتزوير والاستيلاء على مال الأوقاف وهم مشهورون بذلك منذ زمن".

لم تكن هذه المذكرات والوثائق المرفوعة إلى القضاء الحوثي هي من باب الإنصاف أو إحقاق الحق واسترداد الحقوق بل هي من باب تنافس أسر الإمامة على التملك بهذه الأراضي.

ويسيطر عناصر من أسرة آل المتوكل على معظم أراضي صنعاء ابتداءً من أراضي رأس الفرقة الأولى مدرع، وحتى وزارة الزراعة في جنوب شارع الزراعة وسط العاصمة صنعاء، فإذا كانت هذه فقط حصة آل المتوكل

تقريباَ بمساحة ربع العاصمة صنعاء، فإن أراضي منطقة الروضة تتنازعها الكثير من الأسر الإمامية الأخرى (51).

أما شرق العاصمة صنعاء في ظهر حمير وما إليها غرباً إلى السائلة وسط العاصمة فتتنازعها أسر آل المؤيد، وآل شرف الدين، وبعض آل المتوكل، وكذلك المنصور وغيرهم.

أما في قلب العاصمة صنعاء، من جنوب وزارة الزراعة، وحتى قاع العلفي، وصولاً إلى التحرير، فغالباً تقع تحت سيطرة بيت حميد الدين، وقد قدمت العديد من الدعاوى القضائية للتعويض في مستشفى الأمومة والطفولة وسط حي القاع بادعاء بيت حميد الدين ملكيتها وكذلك قصر البشائر وما جاوره.[03]

أما جنوب العاصمة صنعاء كمنطقة حدة وبيت بوس والأصبحي وما جاور تلك الأماكن فكثير من بقية الأسر الإمامية تدعي ملكيتها وتتنازع عليها، وبذلك تكون هذه الأسر قد تملكت كل أراضي العاصمة بعد قيام الدويلات الإمامية ونهبها صنعاء والسيطرة عليها.

وتشير معظم المحررات والسجلات والكتب التاريخية أن أرض صنعاء في الأساس حوالي 80% تعد أرض وقف لكن الإمامة نهبتها وحولتها إلى ملكيات خاصة وصارت تورث اليوم بين ورثة تلك الأسر.

(03) إنظر إلى الملحق

وفي شمال شرق العاصمة صنعاء وتحديداً في منطقة سعوان تسابق محمد علي الحوثي ويحيى بدر الدين الحوثي وحامد محمود على سرقة والبسط على أرضية تقدر مساحتها قرابة 10 آلاف لبنة كما تفعل في مناطق أخرى كالصباحة وبني مطر والرحبة من أرحب وغيرها، وهناك الكثير من القيادات الحوثية تسابق الزمن لمصادرة تلك الأراضي والتصرف فيها وبيعها أو الاستثمار الشخصي فيها.

**أدوات حوثية ونافذون لمصادرة الأملاك**

منذ سيطرتها على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر (أيلول) 2014، وضعت الجماعة الحوثية نصب أعينها الاستيلاء على مخططات المدن السكنية الخاصة بمنتسبي الجيش والأمن في المرتفعات المحيطة بالمدينة، بالتوازي مع إعادة تشكيل التركيبة الديموغرافية للمدينة عبر خلق طبقة سلالية من الأثرياء لضمان التحكم في العاصمة ومن أدواتها:

لهذا سارعت إلى تشكيل ما تسمى "اللجنة العسكرية" قبل تشكيل لجنة أخرى لاستكمال المهمة تحت اسم "المنظومة العدلية". تولت هاتان اللجنتان مصادرة أراضي آلاف الأسر الفقيرة، بحسب موظفين في قطاعات عامة في صنعاء (52).

ويشرف على اللجنة العسكرية القيادي الحوثي أبوحيدر جحاف، وباشرت بمصادرة أراضي آلاف الأسر الفقيرة والمعدمة في العاصمة

المختطفة فقط دون بقية المحافظات بذريعة أنها أملاك وزارة الدفاع، بل وصادرت منازل بحجة أنها تطل على مناطق عسكرية أو أنها بنيت في مناطق عسكرية، كما حدث في مناطق العُشاش والصباحة وشارع الخمسين بالكامل، ووسعت نطاق المصادرة ليشمل كل المرتفعات المحيطة بالعاصمة.[04]

في 2019 قام محمد علي الحوثي باعتقال جميع كُتاب عقود البيع والشراء؛ بغرض منعهم من تحرير أي مبيعات من المرتفعات والمناطق المجاورة، وهي الأراضي المعروفة باسم "المراهق"، بحجة ملكيتها للدولة وليس للمواطنين أي ملك فيها.

ووضعت حينها مزيداً من العراقيل، عند تعميد وثائق البيع والشراء، في السجل العقاري، بحيث يستحيل تعميد أي منها إلا بمبالغ طائلة، فنتج عن ذلك توقف عملية بيع وشراء الأراضي والبيوت نهائياً، وهو القطاع الحيوي الذي ظل يعمل في ظل الحرب، وتعتمد عليه – بعد الله- عشرات الآلاف من الأسر اليمنية، التي باتت تواجه الفقر.

ومع ذلك منحت الجماعة تراخيص بناء في أكثر من موقع لتجار موالين لها، بينها 7 مبان بالقرب من قرية حصن عطان، التي تمت مصادرتها من سكانها؛ بحجة أنها تطل وتجاور مواقع عسكرية، تضم ألوية صواريخ

(04) إنظر إلى الملحق

ومخازن أسلحة، والأمر كذلك في شارع الخمسين، والمرتفعات المطلة على حي مذبح، وشارع الستين الغربي.

الإجراءات التي اتبعتها الجماعة في صنعاء، شملت: مصادرة أملاك الدولة، ووضع اليد على المدن، والجمعيات السكنية، كمدن موظفي رئاسة الجمهورية، وسعوان، وأعضاء الجمعيات العسكرية، التي أسست خلال الثلاثة العقود الماضية، والمناطق الجديدة في شارع الخمسين، وعصر وشارع 100.. وغيرها كثير، مع التوجيهات بمنع: البيع والشراء، والبناء والاستحداث، كما شملت أيضاً شقق الحي الليبي... وغيرها.

## الهيئة العدلية وملاحقة الأمناء

مع اشتداد التنافس على شراء العقارات، في العاصمة صنعاء، ومختلف المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، ارتفعت أسعار الأراضي؛ ليصل سعر اللبنة الواحدة التي تعادل 44 مترًا من مساحة أي أرض، إلى 30 مليون ريال يمني في منطقة الخمسين جنوب العاصمة صنعاء، بينما تتراوح أسعار اللبنة الواحدة في مناطق شمال ووسط صنعاء من 10 إلى 20 مليونًا (53).

أثارت الأسعار الباهظة للأراضي والعقارات السكنية انتباه القيادي في المجلس السياسي الأعلى محمد علي الحوثي، والذي لفت انتباهه تنافس قيادات حوثية للسيطرة على الأراضي السكنية، الأمر الذي دفعه

للدخول بقوة في مجال منافسة تلك القيادات، ولكن بطريقة رسمية، إذ نصب الحوثي نفسه رئيسًا لما تسمى "اللجنة العليا للمنظومة العدلية"، ومنح نفسه صلاحيات واسعة، وكان أول قرار اتخذه هو منع بيع الأراضي إلا عبر مأذونيه من وزارة الأوقاف الواقعة تحت سيطرة الحوثيين. إذ يتوجب على من اشترى قطعة أرض أن يدفع 5% من قيمتها المشتراة لوزارة أوقاف الحوثيين، الأمر الذي تسبب بانخفاض سعر الأراضي المسماة بالوقف، ومع ذلك لم تتوقف حركة البناء، وهدم المباني القديمة، والتوسع العمراني في العاصمة صنعاء والمناطق المحيطة بها.

عقب هذا الإجراء دعا الحوثي إلى عقد لقاء يجمع فيه الأمناء الشرعيين والقضاة المتخصصين بكتابة بصائر الأراضي في صنعاء أواخر عام 2020، وهو استغلال وتطويع واضح للمؤسسة القضائية، بهدف معرفة ما تبقى من الأراضي السكنية التي لم تبع في صنعاء، والتي يملكها رجال أعمال ومشائخ القبائل، ومواطنون آخرون يعملون في مختلف المهن، لكن قطاعًا واسعًا من الأمناء الشرعيين والقضاة رفضوا الاستجابة لطلب الحوثي، الذي دعاهم عبر وسطاء محللين، الأمر الذي دفع الحوثي لأن يعطي مهلة زمنية للقضاة والأمناء الشرعيين الذين سماهم المتلاعبين، ومن خلالها أصبح من الواجب على القضاة والأمناء الذهاب لوزارة العدل والبحث الجنائي للإدلاء باعترافاتهم بكل ما ارتكبوه من مخالفات، وإخلاء مسؤوليتهم عن كل ما أُخذ عن طريقهم بدون وجه

حق، بحسب "المسيرة نت"، الموقع الإلكتروني التابع لجماعة الحوثي.

في اجتماع عقده بوزارة العدل بصنعاء بحضور أبو علي الحاكم، القيادي الحوثي المعين من الجماعة في منصب رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية، ومدراء مكاتب التوثيق ورؤساء أقلام التوثيق بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، حذر الحوثي بأنه سيتم التشهير عبر وسائل الإعلام بالأمناء الذين لم يستغلوا هذه المهلة الزمنية، معتبراً ملاحقة الأمناء الشرعيين معركة وطنية خاصة ترتبط بالتلاعب بالقيمة والأصول العقارية للدولة.

وبالفعل دشن الحوثي منتصف ديسمبر 2020م، حملة أمنية لملاحقة الأمناء الشرعيين في صنعاء، وطبق قراره القاضي بمنع عمليات بيع وشراء الأراضي، وقامت الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة، بسجن 423 أمينًا وقاضيًا شرعيًا، سمتهم الجماعة، عبر وسائل الإعلام التابعة لها، "منتحلي صفات الأمناء الشرعيين"، في كل من "أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء وذمار وعمران والحديدة وإب"، وقامت الجماعة بتعميم أسماء 1158 أمينًا وقاضيًا شرعيًا، لملاحقتهم عبر النقاط الأمنية التابعة لها، في مختلف المحافظات للقبض عليهم (54)، إذ اتهمهم عبدالخالق العجري، الناطق باسم وزارة الداخلية التابعة لجماعة الحوثي، عبر موقع "الإعلام الأمني" التابع للجماعة، بأنهم متورطون في التزوير

أو التلاعب بوثائق ومحررات عقارية، وتسببوا في غالبية النزاعات على العقارات.

وفي هذا الصدد، أدانت نقابة المحامين اليمنيين فرع صنعاء استمرار قيام الأجهزة التابعة لجماعة الحوثي في سجن الأمناء الشرعيين. وقالت إنها "تدين ما أقدمت عليه وزارة العدل في القبض على الكثير من الأمناء الشرعيين أو محامين بذريعة التزوير أو انتحال صفة الأمين الشرعي، والأغرب أو بالأصح الأرعن اعتقال الأمناء أو بعض الأمناء أو بعض المحامين على ذمة الانتظار كما هو حال ما نحن فيه".(05)

عقب عزل الحوثيين للأمناء الذين لم ينصاعوا لأوامرهم، قاموا بفرض نصوص جديدة في الوثائق الخاصة بتحرير عمليات وعقود البيع والشراء، الغرض منها جباية أكبر قدر من الأموال تحت مسمى الضرائب والواجبات، خصوصا على العقارات والأراضي والمشاريع والشركات التجارية الكبيرة، حيث سيكون بمقدور قيادات المليشيات معرفة الأرقام الحقيقية لأثمان البيع، وبالتالي فرض ضرائب كبيرة على بائعي الأراضي والعقارات والشركات التجارية (55).

بالإضافة الى استخدامهم كقطاع من ضمن قطاعات عملها المخابراتية، حيث ألزمتهم بعمل تقرير مفصل حول أملاك المواطنين وعملية التبادل

(05) إنظر إلى الملحق

والحصول في هذا الجانب، بواسطة عملية حصر يقوم بها الأمناء بشكل سري، ورفع تقرير يرصد نتائج ما سبق، والاستمرار في رصد أي جديد يخص هذا الجانب.

وبحسب تقديرات مراقبين، فإن عمليات السطو الحوثية طالت منذ الانقلاب أكثر من 80% من أراضي وعقارات وممتلكات الدولة في كل من العاصمة صنعاء ومناطق يمنية أخرى تحت سيطرتها.

## أراضي الوقف.. نهب وبسط مبكر

بدأت الجماعة الحوثية بالنهب والبسط على مساحات واسعة من أراضي الدولة اليمنية منذ انقلابها في سبتمبر 2014، ولطمس جرائم نهب ممتلكات الشعب اليمني، لجأت المليشيات إلى إحراق الأرشيف الوطني التابع لوزارة الأوقاف في صنعاء.

وتمتلك وزارة الأوقاف مساحات من الأراضي الخاصة التي تم تخصيصها لمشاريع حكومية وكذلك مبانٍ تم تشييدها وتتبع وزارة الأوقاف، لكن مليشيات الحوثي عمدت خلال الأعوام الماضية إلى التصرف بها لمصلحة قادة الجماعة، كما قامت ببيع عدد منها، خصوصاً في العاصمة صنعاء وفي الحديدة غربي البلاد.

وأدانت وزارة الأوقاف والإرشاد في الحكومة الشرعية ما وصفتها بـ"الأعمال الإجرامية الممنهجة" لمليشيات الحوثي، وذلك بإحراق مخازن الوزارة في العاصمة صنعاء.

وقال بيان رسمي إن "وزارة الأوقاف تدين بشدة امتداد الأيادي الآثمة لإحراق محتويات المخازن من وثائق وملفات مهمة"، معتبرة أن هذه الجرائم تضاف إلى رصيد هذه المليشيات التي تحاول العبث بممتلكات الأوقاف بطريقة ممنهجة (56).

وتحمل عملية إحراق الوثائق والأرشيف الوطني للأوقاف في طياته نوايا سيئة لخلط الأوراق ـ بحسب البيان ـ بعد إقدام قيادات هذه المليشيات المتخلفة على البسط على أراضي وممتلكات الأوقاف في مناطق مختلفة، وبالتالي تأتي عملية إحراق مخازن الوزارة للتغطية على هذه الجرائم التي تمس بالوثائق الوطنية وممتلكات الشعب.

كما ترفض قيادات جماعة الحوثي تطبيق النظام المحاسبي الموحد على إيرادات ومصروفات الأوقاف، والوصايا والترب، واستخدام دفاتر التحصيل القانونية، واستمرار قيامها بتحويل المبالغ المحصلة، إلى حسابات وهمية تتبع المشرفين الحوثيين خصوصا القادمين من محافظة صعدة.

وتستخدم أجهزة الدولة والقضاء لشرعنة عمليات النهب والسطو على الأراضي، مثل وزارتي الأوقاف والعدل، إضافة إلى سيطرتها على القضاء وإجبارها القضاة على إصدار أحكام وتمليك أراضٍ تابعة للدولة ونقلها بأسماء مشرفين من المليشيات وتحرير وتزوير وثائق تشرعن هذا الأمر.

وعبر مافيا نهب الأراضي تعمل المليشيات على تضييق الخناق وتطفيش الملاك والتجار، بهدف إجبارهم على بيع ممتلكاتهم؛ لصالح سماسرة ومعاونين يتبعون قيادات حوثية بارزة.

## عائلة الحوثي وهندسة الأراضي

لأهمية أراضي وأملاك أوقاف الدولة بالنسبة للجماعة الحوثية التي تنفذ المخطط الإيراني للسيطرة والتوسع في المنطقة، وضعت عائلة زعيم المليشيات يدها بقوة السلاح على مساحات واسعة من أراضي المواطنين والدولة وعشرات العقارات تحت يافطة أراضي "الأوقاف".

فمنذ استحداث الحوثية نهاية 2019، هيئة غير شرعية تسمى "الهيئة العامة للأوقاف" وتعيين على رأسها المدعو "عبدالمجيد حسن الحوثي" ابن عم عبدالملك الحوثي زعيم الجماعة، رصد "العاصمة أونلاين" سطو الحوثي على 43 أرضية بقوة السلاح تتكون من أكثر من 150 لبنة، و26 عقار، بعضها تابعة لمواطنين وأخرى مملوكة لأراضي الدولة والأوقاف الحكومية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020 (57).

وأقرت إلغاء وزارة الأوقاف الرسمية وفق مانشرت وكالة "سبأ" التابعة للحوثيين، والاستعاضة عن دورها بالهيئة التي استحدثتها منذ شهر والتي أسندها الحوثي الى أحد أقربائه، وتغيير التسمية إلى "وزارة الإرشاد وشؤون الحج والعمرة"، ليتبين أن الجماعة تواصل إجراءات خطيرة لإجراء تغييرات عميقة تهدف لإفراغ مؤسسات الدولة من دورها وإنشاء دولة سلالية على أنقاضها.

التغييرات التي تنقل الأوقاف من مؤسسة رسمية الى اقطاعية لعائلة الحوثي، شملت نقل المحصلة الايرادية التابعة للوزارة الملغاة من البريد الحكومي الى الهيئة المستحدثة، وتحويل فروع ومكاتب الوزارة الى فروع ومكاتب للهيئة المستحدثة؛ لتمضي الجماعة بذلك قدماً نحو خصخصة مؤسسات الدولة، وتدميرها بصورة ممنهجة. (06)

ويقود عبدالمجيد الحوثي قطب اللاعبين الجدد في هذا الملف ويعمل تحت إمرته معاونين أبرزهم المدعو "عبدالله عامر" المعيّن مؤخراً كمسؤول لعمليات الهيئة المستحدثة في أمانة العاصمة، بينما يقود القطب الآخر بنفس العائلة الحوثية المنافس الذي بات يشكل مصدر قلق لزعيم الجماعة وهو القيادي المدعو محمد علي الحوثي.

(06) إنظر إلى الملحق

## مساكن الأوقاف عُرضة للنهب والسطو

في مجال مساكن الأوقاف، أخلت الجماعة في وقت سابق سكانا كثرا من منازلهم ،وتجارا من محالهم، التي استأجروها من الأوقاف، وأمهلت المستفيدين من عقارات الأوقاف بأمانة العاصمة أياما محدودة لإخلاء المنازل والمحال التجارية التابعة للأوقاف، وما لم يحدث فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة والصارمة في حق "المخالفين".

وسبق للجماعة أن طردت عددا من المستفيدين من الأعيان المستأجرة، وأجّرتها لأشخاص يديرون أموال القيادات الحوثية من جهة، وبيعها لنافذين وشخصيات موالية لها من جهة ثانية. وتنفذ فرق ميدانية حوثية حملات ميدانية لإجبار المستفيدين على إخلاء المباني والمنازل والمحال التجارية العائدة تبعيتها لوزارة الأوقاف وتسليمها لموالين لها للتصرف بها.

وفي أكتوبر 2018، أقدمت عناصر حوثية على نهب أراضٍ تابعة لوزارة الأوقاف والإرشاد، المختطفة بالعاصمة صنعاء، وذكرت مصادر إعلامية أن أحد مشرفي مليشيات الحوثي سطا بمعية مسلحين تابعين له بقوة السلاح على مساحة واسعة من أراضي الأوقاف المجاورة لمقر دائرة التوجيه المعنوي في حي التحرير، وقاموا بتسويرها.

كما أن أحد مشرفي الجماعة المنتمين لأسرة آل المهدي، أقدم على نهب أرض تابعة للأوقاف، تبلغ مساحتها 61 لبنة، في شارع الزبيري بالعاصمة صنعاء.

وفي سبتمبر 2019، نفذت مليشيات الحوثي في العاصمة صنعاء حملة واسعة لمطالبة ملاك المباني إبراز وثائق منازلهم لمعرفة إن كانت تتبع الأوقاف.

وشكلت الحوثية لجنة خاصة تضم مشرفين وعقال حارات؛ بهدف النزول إلى منازل المواطنين بصنعاء؛ مطالبين أصحابها إبراز وثائق بيوتهم، بهدف ابتزازهم تحت ذريعة أنها تابعة لوزارة الأوقاف التابعة لهم.

وفي أبريل 2020 عاودت السطو على المزيد من عقارات وأراضي الدولة، في صنعاء ومدن يمنية أخرى، مبتكرة ذرائع وطرقا متعددة لاستكمال سيطرتها على العقارات الخاصة والعامة؛ لمصلحة كبار قادة الجماعة.

وفي منتصف مارس 2021، باشرت قيادات حوثية ببيع مساحة واسعة أمام مدرسة الشعب، الواقعة بالقرب من سوق شعبية، وسط العاصمة بمبلغ 3 مليارات ريال (الدولار حوالي 600 ريال).

وكشفت المصادر عن أن يحيى الحوثي، شقيق زعيم الحوثية؛ والمعين وزيرا للتربية والتعليم بحكومة الانقلابيين، وهو الرأس المدبّر لصفقة بيع ساحة المدرسة وتحويلها إلى محال تجارية.

واقتطع مشرفون حوثيون آخرون أجزاء من "حديقة هايل"؛ وسط صنعاء؛ لإنشاء محال تجارية خاصة بهم، كما فقدت الكثير من الحدائق والمتنزهات مساحات كبيرة استخدمت لبناء محال ومقاهٍ لصالح المليشيات الحوثية (58).

كما حولت أجزاء من مقر "المؤسسة الاقتصادية اليمنية" إلى محال تجارية، وأجّرتها لموالين لها طائفيا. وطالت اعتداءات المليشيات أرضية تابعة لضباط القوات الجوية بمنطقة سعوان في العاصمة، بالإضافة إلى أراضٍ كانت الدولة قد منحتها لأهالي قتلى منتسبي القوات المسلحة قبل الانقلاب عام 2014.

في ديسمبر 2021، اقتحمت شقة أستاذ الفكر التربوي بجامعة صنعاء أحمد محمد الدغشي، وقامت بطرد أسرته في سكن الأكاديميين بحرم جامعة صنعاء.(59) "الدغشي" في بلاغ نشره على صفحته في "فيس بوك"، قال إن "الحوثيين المغتصبين لإدارة جامعة صنعاء لم يكتفون بملاحقة الأساتذة المختلفين معهم فكريا وسياسياً واقتحام منازل بعضهم، واختطاف من تمكنوا من اختطافه، والتضييق عليهم في كل

شيء، حتى عادوا فانتقموا منهم، فأخرجوا من يسكن منهم في السكن الجامعي قسرا، تحت التهديد والوعيد".

مضيفاً "الحوثيون "أخرجوا حتى أولئك الزملاء الذين لم يعلنوا ولاءهم صراحة للحوثي، وأضحوا وأسرهم في العراء، خلافا لقانون الجامعات اليمنية".

وفي رصد لمركز العاصمة الاعلامي، يوليو 2021، بلغ مصادرة الحوثية خلال شهر واحد 20 محلاً، وأغلقت 12 محلاً، بينما أخرجت ساكنين من 7 منازل، وداهمت 22 منزلاً دون إشعار مسبق، مطالبة بإبراز أوراق الإيجار، التي تثبت استئجار المنازل أو الأرض المبنية عليها من الأوقاف، بينما رفعت الإيجارات عمّا يقارب من 200مستأجرا.

وفي مديرية "شعوب" سجلت حالات اقتحام لمنزلي تاجرين يعملان في تجارة المواد الغذائية، على خلفية أراضي الأوقاف، مطالبين بدفع مبالغ خيالية، بعضها تحت دعوى رسوم سنوات سابقة.

كما اقتحمت منزل التاجر "قصيلة، وأُخذ كل ما معه من ممتلكات في المنزل، وتأتي الحادثة، بعد نهب المليشيا للتاجر عبدالله القص والمعروف بتجارة الحديد.

ويقول أحد المواطنين المستأجرين قرب مدرسة الوزير، إنه دفع مليوني ريال، كإيجار متأخر للمنزل الذي يستأجره، اضطر إلى استلاف المبلغ؛ مشيراً إلى أنه لم يجد أي تعاون من قبل موظفي الأوقاف، كما أنه لم يستطع توكيل محام خوفا من بطش المليشيا، وأخذ المنزل منه بالقوة. وأشار إلى أن المبلغ الذي دفعه هو للسنوات الماضية، ووقع عقداً جديداً كإيجار، حيث فرضت عليه المليشيا دفع 60 ألف ريال في الشهر.

وثمة حالة أخرى مع أسرة مستأجرة أرضاً تتبع الأوقاف، وكانت من قبل تدفع مبلغاً معيناً بسيطاً، إلا أن المليشيا أنزلت موظفاً لمسح الأرض، والذي طلب منها عشرة آلاف ريال، دون أي سند، كما أنه حرر لها سنداً آخر إيجار، بخمسمائة وستين ألف ريال (60).

في نهاية أكتوبر 2022 رفض مشائخ وعقال أحياء عصر غربي العاصمة صنعاء، حملة حوثية لنهب أراضيهم وإجبارهم على دفع إتاوات غير قانونية بذريعة أملاك الأوقاف، محذرين من العواقب. (61) وهذا التحذير جاء بعد فشل اجتماع جمع مشايخ عصر مع مسئولي هيئة الأوقاف الحوثية ممثلة بالقيادي عبدالمجيد الحوثي، ووكيل الهيئة محمد جحاف، وعدد من القيادات الحوثية، التي تتزعم عمليات نهب أراضي المواطنين في صنعاء.[07]

(07) إنظر إلى الملحق

## اللجنة العسكرية.. رأس حربة في حرب الديموغرافيا

طغى اسم القيادي الحوثي أبو حيدر جحاف؛ الذي يرأس ما تسمى "اللجنة العسكرية للأراضي" على غيره من قادة الجماعة، في العاصمة صنعاء تحديداً، وأصبح حديث المجالس والنقاشات في مواقع التواصل الاجتماعي؛ بعد أن وصل عدد ضحاياه إلى نحو 30 ألف شخص تمت مصادرة أراضيهم، وعجزوا عن استعادتها، أو إيقاف تصرفات الرجل الذي يحظى بدعم شخصي من زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي.

يشار إلى أن أبا حيدر جحاف، واسمه الأول عبد الله، كان ضابطاً سابقاً في الجيش، وهو من أوائل عناصر السلاليين الذين عملوا سراً مع الحوثية، وعقب التمرد تمت مكافأته على خيانته للقسم العسكري، بتعيينه من قبل زعيم الجماعة رئيساً لما تسمى "لجنة حصر وتوثيق أراضي وعقارات القوات المسلحة".

يدير جحاف شبكة من النافذين المعنيين بالسيطرة على المرتفعات الواقعة داخل مدينة صنعاء ومحيطها، لإقامة معسكرات ومواقع عسكرية جديدة، خلافاً لتوجهات حكومات ما قبل الانقلاب الحوثي التي كانت تطمح إلى تحويل تلك المواقع إلى متنفسات ومدن سكنية.

وفي إطار التقصي، حصل الباحث على وثائق ومعلومات خاصة، تكشف استيلاء اللجنة العسكرية الحوثية على مساحة كبيرة من الأراضي؛ يملكها مواطنون؛ منذ عشرات السنين؛ بوثائق قانونية. ولم يتوقف نهم الحوثية عند أراضي هذه الجمعيات السكنية؛ التي تتذرع بأنها أملاك عسكرية، بل امتدت لمصادرة أراضي جمعية موظفي مكتب رئاسة الجمهورية، والأمانة العامة للرئاسة، في منطقة سعوان شرقي المدينة والتي تم توزيعها قبل تمرد الحوثية، حيث بسطت سيطرتها على أراضيهم بقوة السلاح.

في وثيقة أخرى حصل عليها الباحث؛ مفادها أن أهالي وملاك وساكني حي الخمسين بأمانة العاصمة رفعوا إلى من أسموه "قائد الثورة"

عبدالملك الحوثي، عبَّروا عن أوامر شفهية فاجأتهم؛ قضت بتوقيف أعمال البناء في ممتلكاتهم الخاصة؛ سواء المعمور منها، او التي لا زالت أرضا، أو التصرف بها؛ كالبيع والشراء؛ منذ حوالي 3 أعوام، وقد تم البناء في أكثر من ألف منزل من قبل ملاكها منذ عام 2000 والمشتراة بطريقة قانونية وشرعية بموجب بصائر الشراء المُعمدة من المحكمة. مطالبين إياه بالنظر في الشكوى بعين الاعتبار كون ما "لحقنا من التوقيف والضرر لم نعرف أسبابه ولا مصدره حتى الآن".

والجمعيات العسكرية ينضوي تحتها عشرات الآلاف من منتسبي الوحدات العسكرية، تأسست وفقاً للقانون وتحت إشراف وزارة الدفاع منذ الثمانينات، وحتى 2010، مثلها مثل بقية الجمعيات للوحدات العسكرية، وكان يتم خصم مبالغ شهرية من رواتب المنتسبين، وصرفت لهم أراضٍ بصورة رسمية مقابل المبالغ التي كانت تخصم، وقام بعضهم ببيع أرضه والبعض بنى فيها مسكناً؛ لكن الحوثيين اليوم يقولون إنهم لا يعترفون بقانونية ما صدر عن وزارة الدفاع قبل الانقلاب.

وثمة وثيقة أخرى حصل عليها الباحث، لعضو المجلس السياسي للجماعة الحوثية سلطان السامعي- يخاطب رئيس مجلس الوزراء عبدالعزيز بن حبتور- بالسماح لملاك الأراضي من أهالي مناطق "الخمسين ومذبح والسنينة" من "أصحاب أراضي جمعية الفرقة الأولى السكنية" بالتصرف

بأراضيهم وعدم السماح بنهبها كونها خاصة بالأهالي ووثائقهم صحيحة موضحة من قبل هيئة الأراضي.

وفي استطلاع سابق لصحيفة الشرق الأوسط، مع ضحايا ومتضررين من نهب الحوثيين لأراضيهم. يقول أحدهم إن ما يحدث لمنتسبي جمعية أراضي "ضباط الفرقة" في منطقة عصر و "جمعية أراضي ضباط الحرس الجمهوري" في منطقة العشاش، ظلم واستضعاف لمنتسبي هاتين الوحدتين، بعد أن رفضوا الانضمام للقتال مع الحوثيين، وفضلوا البقاء في منازلهم (61). ويصف ما يجري بأنه "إذلال وانتقام من مواقفهم" إذ إن معظم منتسبي هذه الجمعيات شاركوا في القتال ضد ميليشيات الحوثي طوال حروب صعدة الست.

ومعظم المنتسبين هم ضباط وأفراد أفنوا حياتهم في العمل العسكري في هذه الوحدات، ورأوا فيها حصيلة لخدماتهم، مع أن قيمتها خُصمت من رواتبهم طوال سنوات، ومع ذلك تصر لجنة الحوثيين بطرق ملتوية على مصادرتها، وتحت مبرر أنها "أملاك دولة" أو أنها "أملاك ملتحقين بالشرعية".

وفي مطلع 2022، هددت الحوثية أكثر من 6 آلاف أسرة بالطرد؛ من منازلها في أحياء سعوان والخمسين والسنينة، وغيرها بالعاصمة صنعاء غالبيتهم أسر ضباط وجنود، في الجيش اليمني، قبل الانقلاب، وقبلها

طُردت عدد من الأسر من حي سعوان، وأشعرت البقية؛ أن نهاية العام هو آخر موعد لهم للمغادرة، مهددة باللجوء إلى القوة لطردهم.

ولتتبع تملك المواطنين للأراضي في سعوان، أمر رئيس مجلس الرئاسة علي عبدالله صالح في عام 1992 مصلحة عقارات الدولة بتخصيص أراض لموظفي مكتب الرئاسة، حددت مصلحة عقارات الدولة منطقة سعوان بعد سنوات مكانا لسكن موظفي الدولة بالتقسيط. وفي يونيو 1998 حصل الموظفون على قطع الأرضي الخاصة بهم؛ مرخصة من جميع الجهات الرسمية؛ مثل: عقارات الدولة والمحاكم.

بلغت عدد العقارات الممنوحة في منطقة سعوان السكنية على الهضبة الشمالية الشرقية لجبل نقم شرقي أمانة العاصمة. ، 6747 لبنة بني فيها منذ 98م أكثر من 750 مبنى تضم آلاف الشقق السكنية، وفيها الخدمات العامة مثل المدارس والمراكز الصحية والخدمية، ومارسوا فيها الانتفاع والبيع والشراء والتمليك وغيرها من حقوق الملكية.

وقامت الشرطة العسكرية؛ التابعة لجماعة الحوثي؛ وعلى فترات متفاوتة بخطف أكثر من 20 مالك منزل في المدينة إلى السجن الحربي، ومعهم العمال الذين اشتغلوا معهم في ترميم البيوت.

وذكرت منظمة سام للحقوق والحريات في بيان لها بتاريخ 21 مايو 2021، بأن جماعة الحوثي تستخدم عصابة تتبع اللجنة للاعتداء على

السكان، منها: عصابة يقودها "أبو محسن الحشيشي" ومعهم قسم الشرطة في منطقة صرف شرقي أمانة العاصمة، وعصابة أخرى يمكن أن تفجر حربا قبلية من بيت اللهيدة، وهذه العصابات تشترط أحيانا مبالغ ما بين 1 2- مليون ريال يمني للسماح بالترميم.

كما قامت مليشيا الحوثي بهدم حوش مدرسة وانتزعت نوافذ من منازل خاصة، وهدمت أساسات وأجزاء من عدة منازل، وخربت عدة منازل واستولت على مواد بناء من مباني قرر ساكنوها ترميم منازلهم.(08)

وفي 7 نوفمبر 2021 اعتدت عصابة تابعة لجحاف؛ يقودها شخص يدعى "الحشيشي" على مالك منزل ليلا وخلعت بلاط منزله، فيما قامت عناصر تابعة لجحاف في 12 ديمسبر2021 بهدم منزل كان صاحبه يريد إكماله.

وأعلن الحوثيون أنهم يهدفون لانتزاع أكثر من 19 ألف لبنة في ضواحي صنعاء مثل الخانق، صرف، الحشيشية، سعوان، وادي ظهر، والروضة وفق ما نشرته وكالة سبأ التابعة لهم. كما قرر مجلس قضاء الحوثيين الأعلى الخامس من أبريل2021 إحالة قضايا العقارات وما يعرف بالمزورات العقارية إلى محكمتي صنعاء والحديدة الجزائيتين، وإنشاء محاكم جزائية في جميع المحافظات.

(08) إنظر إلى الملحق

ولم يجد المواطنين استجابة من الجماعة؛ رغم احتجاجاتهم المتواصلة في شوارع صنعاء، وأمام المنظمات الأممية، متهمة القيادات الحوثية بالتعنت والإصرار على مصادرة الأملاك، التي تزعم أنها أرض أوقاف تعود ملكيتها لوزارة الدفاع ويحق لقيادات المليشيا التصرف فيها (62).

## غسيل الأموال في العقارات

الأموال التي نهبتها قادة الجماعة الحوثية من خزينة البنك المركزي، وبقية المؤسسات الإيرادية والقطاع الخاص، قامت بتحويل تلك الأموال إلى عقارات، خاصة؛ كونها تخشى إيداعها في البنوك، أو اكتنازها في البيوت، وتجني من وراء تلك الاستثمارات أرباحاً طائلة؛ بعد تحييد القطاع الخاص الحقيقي وتمزيقه واستئثارها بالسوق؛ لصالح شركاتها على حساب أسماء تجارية كبيرة، في السوق اليمنية.

ظهرت تلك الأموال المنهوبة في شكل مشاريع استثمارية، إذ قامت الحوثية باستحداث وبناء مجمعات سكنية، ومراكز تجارية عدة، وحولت العقارات التي استحوذت عليها بقوة السلاح أو قامت بشرائها من أموال اليمنيين المنهوبة؛ إلى مواقع استثمارية تعود ملكيتها لقياداتها الذين بدورهم أوكلوا إلى أشخاص موالين لهم مسؤولية تشغيلها.

وعلى صلة بالموضوع، كشفت معلومات أمنية في صنعاء عن قيام نافذين في مليشيا الحوثي بتنفيذ أكثر من 1200 عملية سطو على أراض عامة وخاصة، في العاصمة صنعاء وحدها؛ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020. (63)

وما أشارت إليه وسائل إعلامية، أكدته الوقائع. وكثير من القصص تحدث أمام الناس يوميا، منها: أن أحد قيادات الصف الثالث لمليشيا الحوثي ويدعى "ابو كهلان" اشترى في وقت قريب عمارة من ستة طوابق في حي "حزيز" جنوبي صنعاء بقيمة 970 مليون ريال يمني عن طريق مكتب عقارات تابع لقيادي آخر يدعى "سمير المروني".[09]

وأكد مقربون من القيادي أبو كهلان أنه كان -حتى وقت قريب- من ذوي الدخل المحدود جدا، و يسكن في منزل شعبي من طابقين، مبدين استغرابهم الشديد "من هذه الثروة الضخمة التي هبطت عليه فجأة"!!.

وتركز الحوثية أثناء عملية السطو على أراض ذات مواقع استراتيجية كونها أكثر الأراضي جنياً للأموال، وأيضاَ تستطيع التحكم بديموغرافيا العاصمة، وتغيير البنية السكانية.

وفي أحدث عملية نهب وسطو على أراضي المواطنين بقوة السلاح،

(09) إنظر إلى الملحق

تنفذ الحوثية حملة عسكرية معززة بآليات عسكرية طوال 8 أيام في أكتوبر 2022، وقامت بالاعتداء على أهالي منطقة صرف بمديرية "بني حشيش" شمال شرقي صنعاء (64)، بعد مقاومة الأهالي ورفضهم محاولات المليشيا السطو على أراضي وممتلكات خاصة بأهالي منطقة صرف.

الحملة الحوثية أسفرت عن تشريد غالبية آل "شبيح الصرفي"، وذلك خوفاً من الانتقام أو الاختطاف برغم عدم وجود سبب لتلك الانتهاكات.

وأبرز الأماكن والمناطق التي تمت فيها عملية شراء كبيرة خلال شهري "مايو ويونيو" 2020 أهمها (قرمان، دار سلم، العشاش، حدة، الصباحة، لؤلؤة همدان)، بحسب موقع "العاصمة أونلاين الاخباري".

وتشير المعلومات أن المليشيا خصصت لشراء الأراضي ومصادرتها عدداً من الأشخاص يعملون كشبكات منظمة، تقوم بشراء مساحات خيالية، منها أراضي أوقاف، وأن كل شخص من هؤلاء له نسبة من عمليات الشراء تصل إلى ملايين الريال. ويعمل هؤلاء الأشخاص كشبكة واحدة، ويعدون واجهة الحوثي لشراء الأراضي، وبأسماء آخرين، ثم يعملون على نقل الملكيات للحوثيين.

وأبرز من يعمل على شراء هذه الأراضي، المكلفون من قبل المليشيا وهم "محمد بشير النجار، وباسم حاتم الجمل، وجمال النجار،

ومحمدعبدالله تقى الدين" حيث لا يكتفون بأخذ الأرض التي يبسطون يدهم عليها، بل يعملون على توقيع المشترين على ورق "بياض".

وهو دليل على أن المشترين هم فقط لتسهيل مهمة الشراء، لأن بعض الأسر الكبيرة في صنعاء ترفض البيع للقيادات الحوثية، وتشير المعلومات بأن من تأتي بهم المليشيا لشراء هذه الأراضي، تظهر عليهم علامات البساطة، بينما تدفع مقابل الأراضي ملايين الدولارات.[10]

وفي مديرية بني الحارث شمال العاصمة، تنشط مجموعة أخرى تابعة لمليشيا الحوثي، وفي مهمة شراء الأراضي خصوصا الوقفية منها، والتي تعود ملكيتها لشخصيات وأسر معارضة وغادرت صنعاء.

وتنشط هذه المجموعة، التي يقودها المدعو عماد محمد السرحي، في منطقة الروضة، جوار المستشفى السعودي الألماني، وفي جوار الشيخ زايد. وفي أراضي الأوقاف التي يتم بيعها تستقطع المليشيا 25% من سعر كل أرضية وقف في كل المديريات، بما فيها التابعة لمحافظة صنعاء القريبة من العاصمة.

(10) إنظر إلى الملحق

## تشكيل مديريات جديدة

في إطار وضع الجماعة الحوثية خطط لتغيير الطبيعة الديمغرافية لبعض المحافظات ولاسيما للعاصمة صنعاء، لإحاطة نفسها بتكتلات سكانية موالية لها بالكامل، استحدثت في يوليو 2022 ثلاث مديريات جديدة في ثلاث محافظات خاضعة لسيطرتها. وتضمن القرار الحوثي إنشاء مديرية "صنعاء الجديدة" في صنعاء، ومديرية "الوهبية" في محافظة البيضاء، ومديرية "السيل" في محافظة الجوف.

هذه الإجراءات تعد مخالفة للمادة 145 من دستور الجمهورية اليمنية، التي تنص على أن يكون التقسيم الإداري بقانون صادر من مجلس النواب، وليس بقرارات من السلطة التنفيذية، وذلك في ظل الأوضاع الطبيعية، ووجود سلطة شرعية.

ويقول مراقبون إن استحداث مديريات جديدة، والذي جرى بمساعدة من خبراء إيرانيين، الهدف منه هو العبث بالتقسيم الإداري، في سياق الخطط المرسومة لتغيير ديمغرافي في العاصمة.

وسبق وأن اعتمدت إيران هذه الاستراتيجية في سوريا ولاسيما في محافظة دير الزور ومحيط دمشق، وأيضا في عدد من المحافظات العراقية. ووفقاً للتقسيمات الإدارية القانونية تنقسم الجمهورية اليمنية إلى 22 محافظة، ويبلغ عدد المديريات فيها 333 مديرية.

## إعادة هندسة التركيبة السكانية

تتعدد الوسائل التي تستخدمها الحوثية في فرز المجتمع وتصنيفه على أساس طائفي، لعل أهمها سيطرتها على شركات الاتصالات الحكومية والخاصة التي تقع مقراتها في العاصمة صنعاء، كما أن إيران منحت الحوثيين أجهزة تنصت حديثة تمكنهم من تتبع مكالمات قيادات السلطة الشرعية وبعض قادة المليشيات عبر "بصمة الصوت" في حال غيروا أرقامهم أو اتصلوا من هواتف أخرى. يضاف إلى ذلك، أنهم غيّروا عُقال الحارات في مناطق سيطرتهم، واستبدلوهم بآخرين موالين لهم، وهؤلاء تم تكليفهم بمهام مخابراتية كل واحد منهم في نطاق حارته، وهؤلاء يتتبعون عامة الناس ويراقبونهم ما إذا كانوا موالين للمليشيات الحوثية أو معارضين لها.

استغلت جماعة الحوثي سيطرتها على الدولة، وأعادت هيكلة أجهزة المخابرات بإشراف وتدريب خبراء إيرانيين ولبنانيين، وتحولت إلى أكثر الوسائل سطوة وقمعا وإثارة للقلق والاضطراب الاجتماعي وتشكيك كل شخص بالعديد من المحيطين حوله من أن يكونوا يعملون كمخبرين لدى مليشيات الحوثيين.

كما أنشأت جهازا أمنيا نسائيا سمته "الزينبيات"، تتمثل مهمته في اقتحام البيوت والبحث عن من تصفهم "مطلوبين"، كما أن المجندات

الحوثيات يراقبن النساء في الأماكن العامة وفي المعاهد والجامعات، والإبلاغ عن أي فتاة تنتقد الحوثيين وسلوكهم وبعضهن يذهبن إلى البيوت ويجتمعن بالنساء ويراقبن ما يبدر منهن من حديث ومواقف عن المليشيات الحوثية، ويحاولن استقطاب نساء للعمل مع الحوثيين كمجندات ومخبرات أيضا، كما يتم تجنيد نساء لاستدراج قيادات حوثية وتوريطها في قضايا أخلاقية بغرض الابتزاز، وأحيانا ترسل مجندات إلى المحافظات المحررة وتشكيل خلايا تجسس نسائية فيها تتولى خدمة للمشروع الحوثي.

في يوليو 2022 استكملت الحوثية تنفيذ مشروع رقابي معلوماتي إلكتروني شامل في كافة الهياكل بمديريات صنعاء والدوائر ومؤسسات الدولة اليمنية المختطفة الخاضعة لسيطرتها، عبر فرق ومهندسين فنيين بينهم خبراء لبنانيون وإيرانيون استكملوا عمليات الربط بمشروع أطلقت عليه "الربط الشبكي" عملت على تنفيذه منذ نحو عامين.

ويبدو أن الخدمة التي أطلقتها تحت مزاعم تقديم الخدمة للمواطنين والحد من الفساد المالي والإداري، هدفها الحقيقي هو فرض إجراءات واستمارات معينة وجمع معلومات من طالبي الخدمات العامة، بشكل مخالف للقانون ولتقييد كل طلبات التراخيص والمعاملات وربطها إلكترونيا بعملية الربط الشبكي وعينت مديرين وموظفين من تابعيها،

على إدارة "خدمة الجمهور" يحتكرون المعاملات وطلبات الخدمات العامة ويقومون بابتزاز مالكيها.

في أوائل ديسمبر 2020 كشف الجيش الوطني عن تحقيقات صادمة لجواسيس زرعتهم المخابرات الإيرانية والحوثية في محافظة مأرب (65)، وأقرت الخلية بالتورط بتعقب القيادات الرفيعة بوزارة الدفاع وعلى رأسهم وزير الدفاع السابق الفريق الركن محمد على المقدشي، ورئيس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المشتركة الفريق ركن صغير بن عزيز.

وجُندت خلية التجسس من قبل رئيس ما يسمى بـ"جهاز الأمن والمخابرات التابع للمليشيات الانقلابية الحوثية"، المدعو عبد الحكيم الخيواني، وثلاثة ضباط آخرين من مليشيات الحرس الثوري الإيراني وما يسمى فيلق القدس ويشرفان على ما يسمى بـ"القوة الصاروخية"، حيث يحمل اثنان الجنسية الإيرانية وثالث العراقية، وفقا لاعترافات أعضاء الخلية.

## الأمن الوقائي.. سلاح إيران الخفي بالعاصمة

شرعت الجماعة الحوثية في ترسيخ أقدامها وسيطرتها على مؤسسات الدولة اعتمادا على الجانب الأمني، وسعت منذ الوهلة الأولى إلى الاستحواذ على الاجهزة الأمنية، وخصوصا "جهازي الأمن القومي والأمن السياسي"، كما نجحت في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في بنية كل الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، كالأمن المركزي والأمن العام وشرطة المنشآت وغيرها.

وبالرغم من أنها فرضت قيادات تنتمي إلى الجماعة، والسلالة تحديدا، لقيادة الأجهزة الأمنية، ودفعت بالمئات من عناصرها للانخراط في تلك الأجهزة، إلا أنها ظلّت تنظر بعين الريبة والخوف تجاه الأجهزة الأمنية القائمة، وخصوصا الأمن القومي والأمن السياسي، وهذا ما دفعها إلى تجميد وإضعاف دورها، وإنشاء جهاز جديد غير رسمي وغير معلن، هو المعني بإدارة الشؤون الأمنية في مناطق سيطرة الجماعة، وهو المسؤول أيضا عن كافة الانتهاكات والحملات الأمنية التي تشهدها مناطق سيطرة الجماعة.

يعرف هذا الجهاز غير المعلن بـ"جهاز الأمن الوقائي"، وهو جهاز مستنسخ عن جهاز مشابه في "إيران" (66) ويشرف عليه خبراء من حزب الله اللبناني، ومهمة هذا الجهاز الأساسية، هي التصدي لأي

مخاطر قد تهدد سلطة الجماعة، وتنفيذ ضربات استباقية ضد خصوم الجماعة، تحت ذريعة "إحباط مخططات لخلايا نائمة".

نفذ هذا الجهاز عشرات العمليات في مناطق سيطرة الجماعة الحوثية، كما أنه مسؤول عن إدارة بعض الملفات والأعمال التخريبية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، والتي تخدم في محصلتها سلطة الانقلاب الحوثية.

قام بتدريب أعداد كبيرة من الرجال على أعمال قتالية نوعية، كالاقتحامات وغيرها، كما شكل كتائب نسائية، يطلق عليها خصوم الجماعة "الزينبيات"، وهي عبارة عن مجاميع نسائية يتمتعن بولاء مطلق للجماعة وفكرها، وتقودها نساء ينتمين للسلالة الهاشمية، ومهمتهن قمع التظاهرات والاحتجاجات النسائية، وتفتيش المنازل، ومهام أخرى.

ويعتمد الأمن الوقائي أساليب غير أخلاقية لاستهداف خصوم الجماعة، ومناوئيها، بحجة أن هذا يعتبر احتياطا لقطع الطريق أمام أي محاولة للاحتجاج أو للتكتل ضد الجماعة، من ذلك تشويه المعارضين وخصوصا الرموز، وإلصاق تهم مفبركة ضدهم، منها العمالة للعدوان، وتزويد التحالف بالإحداثيات والمعلومات الخطيرة.

في تقرير لفريق الخبراء الأمميين التابعين لمجلس الأمن الدولي 2020، وصف "الأمن الوقائي" بأنه أكثر أجهزة الجماعة نفوذاً، ويقوده أحد

أكثر الشخصيات الحوثية قوة، لكنه لم يشر إلى اسم الشخص في التقرير(67)

وكان لهذا الجهاز الحوثي الدور الأبرز في تصفية الرئيس السابق علي صالح، من خلال إعداد خطة محكمة قبل أشهر من المواجهات التي دارت بين الطرفين أواخر 2017، تمثلت برصد تحركاته بما في ذلك اتصالاته ولقاءاته واتصالات المقربين منه، والأماكن التي يتنقل بينها، كما حصلوا على معلومات دقيقة عن حجم القوات الموالية له، ونوع التسليح الذي تمتلكه، واشترت مقربين منه ضمن حراساته وطاقمه الإعلامي لرصد كل تحركاته، بما فيها اتصالاته مع زعماء القبائل المحيطة بصنعاء.

عمل أيضاَ الجهاز على شراء واستئجار المئات من المنازل في "الحي السياسي"، والمناطق المحيطة بالمنازل التي يمتلكها صالح وأقاربه والقيادات القريبة منه، وقاموا بتكديس الأسلحة داخلها، كما جعلوها مأوى للمئات من المسلحين، في انتظار اللحظة المناسبة للانقضاض على صالح وأعوانه.

## 2. التغيير المذهبي

### حروب فكرية وإبادة ثقافية

بدأت جماعة الحوثي نشأتها حركةً فكرية عقائدية في شعاب صعدة القاصية، ولم تعلن عن نفسها إلا من خلال تمردها المسلح ضد الدولة في العام 2004، لتخوض بعدها ستة حروب حتى أسقطت العاصمة صنعاء بتاريخ 21 سبتمبر (أيلول) 2014م.

خلال سنوات الحرب كان مخزونها العسكري من المقاتلين الشباب الذين تلقوا تربية فكرية وعقدية عسكرية بإشراف مباشر من الحوزات الإيرانية القائمة على فكر المظلومية والتبشير بالمهدي الذي أحياه مؤسس الجماعة حسين الحوثي.

منذ البداية الأولى للحركة وهي تدير معركة فكرية ثقافية ضد الثقافة اليمنية بشقيها (الزيدية والشافعية)، وتعمل لأجل ذلك في اتجاهين:

الأول يعمل على هدم ومحو الأفكار والثقافة التي ترى أنها تؤثر سلبًا على حاضنتها التربوية، فعملت على تهجير السلفيين مركز دماج في محافظة صعدة وتفجير مسجدهم، كما عملت على تفجير المساجد والمدارس ودور القرآن الكريم التي يرون أنها تشكل خطرًا على معتقداتهم خاصة في منطقة شمال الشمال، والثانية العمل على نشر أفكارها وثقافتها

بشتى الوسائل المتاحة، كتأهيل معلمين وإعادة طبع ملازم ومحاضرات المؤسس حسين الحوثي، واستقدام الموالين إلى صعدة في دورات تثقيفية مغلقة تمتد أشهرًا.

أدركت الجماعة الموالية لإيران الشيعية أهمية المعركة الفكرية، وضرورة الإسراع في الانتشار والتغلغل في المجتمع اليمني، واستقطاب فئة الشباب بصورة موازية لتمددها العسكري في المحافظات اليمنية عامة والمحافظات الوسطى والجنوبية خاصة، فبدأت معركتها الفكرية في وقت مبكر قبل سقوط العاصمة صنعاء بمراحل وهي ما زالت محاصرة في مركزها الروحي بصعدة الذي حولته إلى مركز تعبئة فكرية وعقدية للأتباع والموالين.

كما حرصت على نقل رفات مؤسسها من خلال صفقة سياسية مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح من باحة السجن المركزي في العاصمة صنعاء إلى مركزها في صعدة، معززة حربها الثقافية ببناء ضريح لرفاته يتطابق مع الأضرحة الشيعية للأئمة المعتبرين في الثقافة الشيعية، محاولة منها صناعة رمزية دينية مركزية جامعة، تمهيدًا لتحويل صعدة إلى مركز روحي لأتباعها يوازي قم في إيران وكربلاء والنجف في العراق.

كما حرصت -منذ نشأتها- على خلق نوع من التميز الثقافي؛ كجماعة بديلة للسلطة الشرعية اليمنية، من خلال إنتاج الشعارات والألوان والرموز

الخاصة بها ذات الخلفية التاريخية والفكرية، التي تهدف إلى إحداث قطيعة فكرية مع المجتمع، والتهيئة النفسية لدى الأتباع والمناصرين والمحايدين بالذات لتقبل القادم الجديد، وإحداث قطيعة مع الواقع.

عمدت إلى استخدام شعار الصرخة بألوانه الأحمر والأخضر بديلًا عن العلم اليمني الجمهوري بألوانه الأحمر والأبيض والأسود وإحياء ألوان المملكة المتوكلية الهاشمية التي قضت عليها ثورة 26 من سبتمبر في العام 1962، ولم تنسَ بعد السيطرة على العاصمة صنعاء إلى تغيير معالم الشوارع والطرقات فعمدت على طلائها بلونها الأخضر بدلًا من اللونين السائدين الأصفر والأسود في إطار معركة الألوان والرموز ولم يكن أمرًا عاديًا، أو تصرفًا عبثيًا كما تصوره البعض (68).

في المقابل حرصت الجماعة على إسكات الأصوات المعارضة والأحزاب السياسية، فعمدت إلى تدمير المؤسسات المناوئة، إذ بدأت بمركز السنة السلفي في محافظة صعدة منطقة دماج وخاضت الجماعة في سبيل ذلك حربًا ضروسًا لأجل تصفية خصومها الفكريين من السلفيين، واستمرت في انتهاج هذه السياسة وفجرت دار القرآن الكريم في أرحب وهمدان وخمر حتى وصلت إلى جامعة الإيمان حيث قامت بنهب كل ما فيها من أثاث وتجهيزات تقدر بمليارات الريالات، وقد وثقت منظمات حقوقية تدمير عشرات المساجد والمدارس بصورة كلية أو جزئية.

يفرض الحوثيون الخطب والخطباء في المساجد، وأغلقوا مراكز دينية لا تتبع لمذهبهم. كما استهدفوا رجال دين، مثل مفتي اليمن محمد إسماعيل العمراني الذي توفي 12 يوليو 2021، فبعدما أبعدوه عن منصبه ووضعوه تحت ما يشبه الإقامة الجبرية بسبب رفضه مساندتهم، نهبوا مكتبته في الجامع الكبير في صنعاء، وتم سحب صفة الأمين الشرعي منه في الحي الذي يسكنه، وتجريده من كل شيء بما فيه راتبه، بعد قرار من وزارة العدل التابعة لحكومة الحوثيين الغير معترف بها دولياً.

حرصت على نشر فكر الاثني عشري من خلال إنشاء الحوزات وممارسة طقوس التشيع كالبكاء واللطم على الخدود، وإيفاد أنصارها في دورات فكرية وتثقيفية إلى مدينة قم الإيرانية تستمر أحيانًا إلى عدة سنوات لصناعة مراجع متخصصة، ونشر ملازم ومحاضرات مؤسس الجماعة التي ركزت على تقديم قراءة خاصة للقرآن تتناسب مع أهداف الجماعة لما للقرآن من تأثير وتقدير لدى المتلقي (69)، إضافة إلى إحداث نوع من الاستقلالية عن القراءات الموجودة على الساحة اليمنية والعربية باعتبارها قراءات داعشية أو وهابية، طباعة كتب دخيلة في مضمونها على قيم عادات وتقاليد المجتمع تزدري فيها الصحابة الكرام وتشرعن للمتعة وغيرها من معتقدات الشيعة.

كما إنها تزين العاصمة صنعاء بصور ضخمة للإمام علي والحسين والأئمة الاثني عشر، حتى تشعر كأنك في طهران أو الضاحية الجنوبية في لبنان، ولست في العاصمة اليمنية صنعاء؛ لتقدم للمواطن رسالة للواقع الجديد ومحاصرة وعيه به في كل حركته.

على مستوى تشكل الوعي المجتمعي سعت الجماعة إلى إحياء الاحتفالات سواء الدينية العامة؛ كالمولد النبوي، أو الخاصة؛ كيوم الغدير ويوم الشهيد القائد بصورة دورية على غرار احتفالات حزب الله، وتلقى فيها الكلمات والأناشيد، وترسم الرموز على الجدران، ويتبادل التهاني وتنفق عليها ملايين الدولارات؛ سعيًا إلى ربط ذاكرة المجتمع بهذه الرموز والاحتفالات، التي ترتبط بالجماعة وفكرها وثقافتها.

ومن أبرز وسائلهم الهادفة للتجريف الثقافي العام، ربط الوظيفة العامة والتعيينات الإدارية والمستحقات المالية في القطاعين المدني والعسكري بحضور ومشاركة الموظفين والعسكريين بالدورات الثقافية أو الفكرية، وهي محاضرات حوثية لغسل الأدمغة، وتعبئتها بفكر ديني معين ينتهج التطرف. فمن يريد نصف راتبه، أو الحصول على سلة غذائية تقدمها منظمة دولية، أو حتى أسطوانة غاز، فعليه أن يخضع لهذه الدورات. لكن تبقى العملية الأخطر هي استغلال المدارس لنشر هذا الفكر المستورد من خارج الحدود اليمنية بين طلاب المدارس والجامعات.

هي معركة خفية تدور في الظل بعيدًا عن المواجهات العسكرية إلا أنها لا تقل أهمية وخطورة، بل هي أشد خطورة؛ كونها تستهدف الوعي وتدمرالعقل وتؤسس لمستقبل مخلل بأفكار طائفية، فهي معركة الهوية والانتماء وتهدد استقرار المجتمع ونسيجه الاجتماعي حاضرًا ومستقبلًا، وتدمر وشائج القربى وتفتح الباب الواسع على حروب مستقبلية أشد ضراوة بدوافع طائفية.

## المساجد ودور تعليم القرآن

حيث عمدت الجماعة الحوثية السيطرة على أغلب المساجد خاصة العاصمة صنعاء ومنع الخطباء المعارضين لفكرهم من إلقاء خطبة الجمعة، واستبدال خطباء موالين لهم، ملتزمين بأدبيات وسياسات الجماعة في الخطاب المنبري، بل وصل بهم إلى ترديد شعار الصرخة أثناء صلاة الجمعة.

كما منعت إقامة الدروس والمحاضرات داخل المساجد إلا بإذن مسبق من وزارة الأوقاف التي تتبع الجماعة، وملاحقة الدعاة والخطباء واعتقالهم، وفي رمضان تمنع قيام صلاة التراويح بصورة علنية باعتبارها بدعة عمرية ودخيلة على الإسلام.

وتركز خطب الجمعة -التي يلقونها- على التحريض والحث على القتال ومواجهة ما تسميه المليشيات "العدوان" و"المرتزقة" وغير ذلك من

المفردات التي تطفح بالكراهية، مع التركيز على مدح من تسميهم "آل البيت" واستحضار مفردات عنصرية، علما بأن هذه الخطب تكون مكتوبة وتوزع على الخطباء المنتمين للمليشيات.

وبدأت المليشيات بالسيطرة على المساجد الكبيرة وتلك التي يؤمها كثير من المصلين، ولم يبقَ سوى عدد محدود من المساجد الصغيرة التي لم تجد المليشيات خطباء لفرضهم فيها، وتجبر خطباءها على الدعاء ضد ما تصفه بـ"العدوان" و"المرتزقة"، وتجبرهم على دعوة المصلين إلى حضور مهرجانات واحتفالات المليشيات ذات الطابع الطائفي (70).

لم تسلم المساجد ودور القرآن من التفجير والاستهداف، في مديرية همدان "شمال صنعاء" كان التفجير المرعب لأحد أكبر مساجدها حديث اليمنيين، وحدث ذات الأمر للعديد من المساجد في مديريات ومحافظات يمنية أخرى فجرتها المليشيا، ووثّقت عناصرها عمليات التفجير بالصوت والصورة؛ إمعاناً في استفزاز المجتمع وإشباعاً للحقد التاريخي على اليمنيين وعقيدتهم، فهم يرون في المساجد خطراً على مشروعهم وحائط صد يعيق توسعهم وانتشار فكرهم.

كما حولت بعض المساجد من دور عبادة إلى أماكن للاجتماعات والأمسيات ومضغ القات واللهو والترف المصحوبة بالزوامل ومختلف أنواع رقصات البرع. بعض السكان الذين يقطنون بالقرب من "مسجد

الإحسان بحي الجراف، وجامع الرحمة بحي الروضة، ومسجد الخير بالستين الغربي، وجامع أبي بكر بحي النهضة، ومسجد آخر يقع في منطقة سعوان" أكدوا- بشكل يومي خصوصاً في ساعات الليل- توافد العشرات من عناصر الميليشيات إلى داخل تلك المساجد والبدء بإقامة اجتماعات وأمسيات، يرافقها تعاطي القات وأصوات الزوامل وغيرها من أساليب العبث والانتهاك لحرمة بيوت الله.

دراسة ميدانية أعدها برنامج التواصل مع علماء اليمن 2019، ذكرت أن نحو 800 مسجد طالتها انتهاكات مليشيا الحوثي، مع أن هذه إحصائية غير نهائية في ظل استمرار هذه الانتهاكات (71)، وتصاعد وتيرتها في الآونة الأخيرة، حيث استعرت الحمّى الحوثية ضد المساجد وتحويلها إلى أوكار تجهيل واستقطاب طائفي وتجنيد، كما قاموا باختطاف 150 من أئمة وخطباء المساجد وتعذيبهم، منهم 69 في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء.

ومسجد الفردوس ثاني أكبر مسجد في العاصمة، يعد واحدا من مئات المساجد التي تعرضت للاستيلاء والتجريف، ففي سبتمبر 2012 استولت الحوثية على مساحات واسعة تابعة له بما فيه ملحق مصلى النساء والأراضي المحيطة به، وشيدت محالا تجارية لاستثمارها من قبل قياداتها، بعد أن أقدمت على هدم سور المسجد، وفق بيان نشره مؤسس وإمام المسجد محمد الشعراني، على صفحته بموقع "فيسبوك".

وتأتي هذه الاعتداءات عقب عملية تجريف تمثلت بملاحقة الإمام والخطيب، واستبداله بخطيب موال للجماعة، وتنظيم مراكز صيفية تنشر الفكر الاثني عشري. وقس ذلك على معظم مساجد العاصمة صنعاء.

## المراكز الصيفية.. محاضن حوثية لغسل الأدمغة

تعد الإجازة الصيفية لطلبة المدارس بين سن الـ10 والـ16 عاماً موسماً مهماً بالنسبة لمليشيا الحوثي، حيث تقوم بعمليات حشد وتجنيد واسعة لمقاتلين جدد تحت لافتة انطلاق المراكز الصيفية.[11]

ففي مطلع يونيو2021، قال وزير الخارجية في حكومة الانقلاب الحوثية غير المعترف بها دوليا، حسين العزي، إن عدد الأطفال الملتحقين بالمراكز الصيفية للمليشيات الحوثية بلغ 620 ألفا، مؤكدا أنه لولا محدودية الطاقة الاستيعابية فإن العدد سيكون أكثر من ذلك بكثير، في حين ذكرت مصادر إعلامية أن مليشيات الحوثي خصصت أكثر من 600 مليون ريال (حوالي مليون دولار) كتكاليف لطباعة أكثر من 40 ألف كتيّب تحتوي خطبا ومحاضرات طائفية لمؤسس المليشيات حسين الحوثي وأخيه عبد الملك الحوثي، لتدريسها وتوزيعها على الطلاب الملتحقين بتلك المراكز.

(11) إنظر إلى الملحق

وفي إحاطة تقرير فريق الخبراء لمجلس الأمن الصادر مطلع 2022، قال إن المخيمات الصيفية والدورات الثقافية التي تستهدف الأطفال والبالغين تشكل جزءً من استراتيجية الحوثيين الرامية إلى كسب الدعم لأيدولوجي وتحفيز الناس للمشاركة معهم في القتال (72).

"مركز العاصمة الاعلامي" رصد إجمالي الانتهاكات بحق المراكز الصيفية بالعاصمة في مديريات العاصمة صنعاء، بلغت 366 انتهاكاً منذ 21 سبتمبر 2014 وحتى 20 اغسطس 2017م، وتعددت الانتهاكات التي شملت خمسة عناصر "الإغلاق، والاقتحام والنهب، والاحتلال، وايضاً تهديد مشرفي ومسؤولي المراكز، بالإضافة الى استحداث مراكز صيفية جديدة يشرف عليها ما يسمى بـ"الجناح التربوي" لجماعة الحوثي.

ومن خلال تتبع فريق الرصد بالمركز يقوم الحوثيون في المراكز الصيفية المستحدثة خلال ثلاثة أعوام، بتوزيع وتدريس ملازم مؤسس الجماعة حسين بدر الدين الحوثي وشعاراته وعقيدته الطائفية بالإضافة إلى إلزام الطلبة بترديد الصرخة الخمينية وتدريبهم على فنون القتال والتعبئة العامة؛ تمهيداً للزج بهؤلاء الأطفال، الذين تمكنوا من استقطابهم؛ ترغيباً أو ترهيباً إلى جبهات القتال.

كما شمل الإغلاق أكثر من 118 مركزاً صيفياً في أمانة العاصمة، منها 32 مركزا في مديرية معين و26 في مديرية السبعين و12 في مديرية التحرير

و 11 في مديرية أزال و 9 مراكز في مديرية الثورة و 8 مراكز في مديرية الصافية (73).

وتستهدف الحوثية الطلاب في المراحل الأولى من سن (6 – 17) مستغلين سلطة السلاح والمال وإغراء الأطفال الذين يحفظون تلك الكتب الصغيرة بإعطائهم الألعاب والهدايا، وفي احصائية لصحيفة الشرق الأوسط، أوضحت أن إجمالي عدد المراكز التي أنشأتها الحوثية في أمانة العاصمة صنعاء خلال 2021 يصل إلى حوالي 900 مركز صيفي، استهدفت قرابة 35 ألف طالب وطالبة في عدد من المديريات والقرى.

ويواجه الحوثيون معارضة فكرية شديدة من الشارع اليمني، بما فيه المناطق التي تقع تحت سيطرتهم، لكنهم يعوّلون كثيرا على جيل المستقبل الذي يسعون من خلال المراكز الصيفية إلى تطويعه وبرمجته حسب توجهاتهم الأيديولوجية.

## التعليم كمدخل لزعزعة الاستقرار

من بوابة التعليم بدأت أولى خطوات التمدد الإيراني في المنطقة، بعد أن قامت المنظومة الأيدلوجية لصناع القرار الإيراني بتوظيف عقيدة المذهب وتراث الطائفية لاختراق عدة دول عربية منذ ثمانينيات القرن الفائت.

من محاضن التعليم قدم المشروع الإيراني التوسعي نفسه كواجهة

مذهبية، وجرى الترويج لاعتناق عقيدة "ولاية الفقيه" وتطويع النصوص الإسلامية لخدمة المشروع الإيراني التوسعي القائم في حقيقته على فكرة الاستحقاق التاريخي وأوهام استعادة الامبراطورية الفارسية.

استقطبت سفارات إيران في العواصم العربية آلاف الطلاب العرب؛ بهدف تقوية الطائفية، وتكوين أقليات، وبناء مليشيات في الدول العربية؛ لتكون وقودا لحروب إيران ومشروعها التوسعي.

تبدأ العملية بتلقين الطلبة العرب المبتعثين لحوزات وجامعات إيران والعراق ولبنان عقيدة "ولاية الفقيه"، وهي نظرية مغموسة بالدم، تروج للإرهاب الملتبس بالطائفية، حيث تعجيل ظهور "المهدي المخلص" -بزعمهم- يتطلب إشعال الحروب والاعتداء على المخالف وقسره على اعتناق عقيدة ولاية الفقيه والإذعان لها، وتلوين المنطقة العربية بالدم، وإحالتها إلى ساحة للموت والأشلاء والخراب.

ولأجل ذلك يقع على الأتباع إنشاء المليشيات وإعلان التمرد والانقلاب على الدول بقوة السلاح، وتحت قيادة نائب إمام الزمان والولي الفقيه في طهران "علي خامنئي".

قبل سنوات أسس الطلاب اليمنيين المبتعثين للدراسة في إيران اتحادا لهم تحت مسمى "طلاب اليمن في الحوزات الدينية" وفقا لتحقيق استقصائي نشره موقع مسند الإخباري.

أقام الاتحاد فعاليات عديدة كشفت عن كيف حولت إيران الطلبة العرب إلى خزان لحروبها الدائرة اليوم في أكثر من بلد، إذ أن من تحدثوا في الفعاليات كانوا يؤمنوا بعقيدة ولاية الفقيه وأن دعمهم للحوثي يسهم في التمهيد للإمام المنتظر، وكل ذلك مبني على اعتقادهم بأن تصدير ثورة الخميني إلى اليمن يعجل بخروج المهدي المنتظر، وأن إسقاط نظام المملكة العربية السعودية أبرز تجليات خروج ما يسمونه بـ"إمام الزمان".

## البعثات الدبلوماسية كأداة استقطاب

قبل أن تنشيء إيران الحوثية كذراع مسلح لها في اليمن، كانت قد استبقت ذلك باستقطاب آلاف الطلاب اليمنيين للدراسة في حوزاتها داخل إيران وخارجها في لبنان والعراق.

في عام ٢٠٠٨م أعلنت الحكومة اليمنية آنذاك عن وجود أكثر من ٧ آلاف طالب يمني يتلقون تعليمهم في مدينة قم وعدة مدن ايرانية، وقد كان للسفارة الإيرانية في صنعاء دور مهم في تدفق الطلاب اليمنيين إلى إيران خارج أطر الابتعاث الرسمي، حيث كانت السفارة ونظام خامنئي يتكفل بجميع متطلبات الإقامة والدراسة.

السفارة دعمت أيضا دورات ثقافية داخل اليمن تتراوح مدتها ما بين ستة أشهر وسنتين لعشرات الطلاب في المرحلة المتوسطة والثانوية في صنعاء وصعدة، وقدمت الرعاية الكاملة لتأهيل هؤلاء الطلبة كدعاة لنشر

معتقدات وفكر ملالي طهران في المناطق اليمنية المختلفة. وما زال الكثير من شباب اليمن يتلقون التعليم في الحوزات العلمية الشيعية في إيران والعراق ولبنان إلى يومنا هذا.

التحقيق الاستقصائي لـ"مسند" تناول في جزء منه نشاط الطلاب اليمنيين في حوزات إيران بعد عملية عاصفة الحزم، ولفت إلى أن الأكثر نشاطا هم طلاب ما يسمى بـ"الحجتية المباركة" وهي المدرسة المتمثلة في التمهيد لظهور الإمام المهدي وتنشط في إيران والشرق الأوسط. ويعتقد في هذه المدرسة الموجودة في قُم أن اليماني؟ هو أول بشارات ظهور "المهدي" كما تعتقد بوجود أشخاص وتيارات وحتى أنظمة حكم يجب تصفيتها لخروج المهدي المنتظر (74).

هؤلاء الطلاب تنقلوا بين وسائل الإعلام الفارسية والحوزات العلمية والمراقد الشيعية من أجل جمع الأموال اللازمة لدعم الحوثيين، وفتح الحسابات المصرفية إلى جانب التنسيق مع لجنة خاصة أسستها طهران من أجل دعم الحوثيين في اليمن، ويرأسها "أحمدي مقدم" رئيس شرطة طهران السابق.

الدعم لم يقتصر على جمع المال ولكن تضمن الدعم الإعلامي الحقوقي الدولي المساند إلى جانب الدبلوماسية الخارجية الإيرانية، وإلى جانب الدعم الذي قدمه سليماني والحرس الثوري، يقوم كادر من "الحوزات

الشيعية" وطلابها اليمنيين الذين يصنفون بالأكثر نشاطا بدعم إضافي، ويجري التصديق على تمويل اللجنة اللازم من البرلمان الإيراني.

لم يقتصر الأمر على اليمن، فقد أنشأت إيران من خلال التعليم وتوظيف الطائفية خلايا نائمة في البحرين والكويت والسعودية، باتت اليوم مصدر قلق و تهديد حقيقى للخليج.

وكما فعلت الحوثية التي ظلت كامنة وهادنة للدولة لسنوات ومن ثم انقلبت على الدولة اليمنية، فإن هذه الخلايا في الخليج تترصد الفرصة المناسبة للانقضاض على هذه البلدان، وضرب الأمن الإقليمي العربي.

## أداة التغيير المذهبي

أكثر من ثلاثة ملايين طالب في المدارس الواقعة تحت سلطة الجماعة الحوثية يواجهون خطر التحريف والفكر المتطرف، بفعل التغيير المتواصل لمناهج التعليم الذي تجريه هذه الميليشيات وفق موجهات طائفية ومذهبية وتوظيف المدارس لأغراض عسكرية، وتغيير وقائع التاريخ وتزييفه، وتسييس الرواية التاريخية، وتأويل الآيات والأحاديث لتكفير الآخرين وإضفاء قدسية دينية على سلالتها، ما أدى إلى تضاعف أعداد الطلاب المتسربين من المدارس.

قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن، إن مليوني طفل خارج المدرسة، و8 ملايين يحتاجون إلى دعم لمواصلة تعليمهم، وواحدة من كل أربع مدارس تعرضت للتدمير أو الضرر أو تم استخدامها لأغراض غير تعليمية (75).

تسعى الحوثية من خلال تدمير التعليم إلى تجهيل المجتمع فهي لا تستطيع أن تحكم مجتمعا متعلما، تماماً مثل ما كان الحكم الإمامي المستبد يحكم المجتمع بتجهيله قبل قيام ثورة 26 سبتمبر الخالدة.

فمنذ سيطرتها على العاصمة، عمدت إلى تغيير شامل في وزارة التربية والتعليم في واحدة من أكبر عمليات الهيكلة والتغيير الإداري في المؤسسات الحكومية، حيث وصلت نسبة منتسبي الأسر الهاشمية في سدة القيادة التربوية بالوزارة إلى 87%.ضمت القائمة ثلاثين قيادياً بدءاً بالوزير ومدير مكتبه مروراً بالنائب وعشرة وكلاء، وستة عشر مديراً عاماً، في أكبر عملية استبعاد للخبراء والكوادر المؤهلة من أبناء الوزارة غير المنتمين للجماعة الحوثية، وإحلال العناصر المنتمية للأسر الهاشمية أو الجماعة الحوثية.

يؤكد أحد القيادات التربوية المستبعدة -والذي فضل ترك العمل معهم فاستبدلوه بأحد الهاشميين- بأن "جماعة الحوثي عصفت بالكادر القيادي التربوي المؤهل بنسبة تتجاوز الـ90"، وهو ما أبدى احتكاراً لكل شيء.

ولأهمية الوزارة عينت الجماعة الحوثية أحد أبرز قيادتها وشقيق زعيمها يحيى بدر الدين الحوثي وزيراً للتربية والتعليم؛ و "لا يحمل أي مؤهل، وقبل تقدمه للترشح لعضوية مجلس النواب كان يعمل (مُمليساً) في جبال (فيفا)".

وفي سياق الاعتماد على أعضاء الجماعة المتشددين لها صعَدت الجماعة "حميد حاجب"، من مدرس في ساقين بني بحر بمحافظة صعدة إلى مدير عام لإدارتين في الوزارة هما "الإعلام التربوي والقناة التعليمية" (76).

أما على مستوى المؤسسات التابعة لوزارة التربية والتعليم، فقد تم تعيين منتمين للسلالة الهاشمية، بعد إقصاء الكوادر السابقة، وهم: كلّ من أحمد الرباعي أميناً عاماً للجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، وإبراهيم الحوثي رئيساً لمركز البحوث والتطوير التربوي، وأحمد الكبسي رئيساً لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار، وحسين عامر مديراً عاماً تنفيذياً للمؤسسة العامة لطباعة الكتاب المدرسي ومديراً تنفيذياً لصندوق دعم المعلم والتعليم.

## المدارس والجامعات

اتخذت الجماعة الحوثية من المدارس والجامعات محاضن طائفية، وحولتها إلى وسيلة لاستقطاب الطلاب إلى التجنيد وتدريبهم، ومنصة للحشد والتعبئة والدعم لجبهات القتال، وأيضا لغرس الأفكار الطائفية والمذهبية، كمدخل لتغيير الشباب كمرحلة أولى، يعقبها تغيير المجتمع ككل خلال عدّة سنوات، مستخدمين في ذلك مقاربتين: الأولى أيديولوجية، والثانية أمنية.

ووفق تقرير صادر عن مكتب حقوق الإنسان بأمانة العاصمة (حكومي) كشف عن انتهاكات الحوثية بحق التعليم في أمانة العاصمة، والتي بلغت نحو 8140 انتهاكاً خلال عام واحد من الفترة (5 أكتوبر 2019 حتى 4 أكتوبر 2020).

وأفاد التقرير أنه خلال ست سنوات منذ سيطرة الميليشيا مارس الحوثيون فيها كل أشكال القتل والتجويع والتدمير والتعذيب والنهب وتعطيل حركة الحياة بالكامل، وتحديداً في صنعاء. موضحا أن الانتهاكات بحق التعليم بأمانة العاصمة تمحورت حول عمليات القتل والوفاة تحت التعذيب، إلى عمليات الفصل والتعسف الوظيفي للمعلمين وتغيير المناهج وخصخصة المدارس وفعاليات وأنشطة تطييف التعليم (77).

ففي 2018؛ أصدرت الحوثية تعميماً للمدارس الحكومية والأهلية في العاصمة صنعاء والمحافظات الخاضعة لسيطرتها، بمنع الإنشاد والفرق الإنشادية والاستعراضية أثناء الاحتفالات المدرسية، مشدّدة على ضرورة أخذ إذن مسبق بإقامة الاحتفالات من قبلها.

وتضمّن التعميم؛ شروطا لإقامة الحفلات المدرسية، ومنها ألّا يتضمّن برنامج الحفل أياً من الفرق الإنشادية وعدم وإظهار الفقرات بمواهب دينية ووطنية واجتماعية، ولبس الزيّ الشعبيّ...

وفي آذار (مارس) 2021، أجبرت ميليشيا الحوثي المعلمين في عدد من المحافظات على المشاركة في الدورات العقائدية، وتهديد من يتغيّب بإسقاط اسمه من كشوف الرواتب، وفق ما نشره موقع "العين" الإخباري (78).

وأكد أحد المعلمين أن من طلاب المدرسة التي يعمل فيها ومدارس أخرى كثيرة ذهبوا للقتال مع المليشيات، إمّا بقوة السلاح أو بالإغراءات، ومنها المحاضرات، واستقطاب الطلاب الى الدورات الثقافية (الطائفية) الحوثية التي لا تنقطع.

بدورها، قالت إحدى المدرسات في مديرية السبعين إن الوضع في المدرسة متدهور لدرجة لا يستطيع أحد تخيلها، فالتهديدات شبه يومية، كما هو الحال للزيارات وأخذ الطلاب للدورات، وإخراجهم للطوارئ لسماع محاضرات الحوثيين الضيوف (79)

وبعد أن ألغت الحوثية مجانية التعليم التي كانت قائمة في البلاد منذ 60 عاماً، أقدمت على فصل أكثر من 20 ألف معلم بعد أن قطعت رواتبهم منذ 6 أعوام، واستبدلتهم بآخرين من الموالين لها والمنتمين للسلالة الهاشمية، وغالبيتهم يملكون مؤهلات متدنية.

وفي تقرير لنقابة المعلمين اليمنيين، أشار إلى إجبار الحوثية المعلمين على حضور 4168 فعالية ونشاط ودورة ثقافية أقامتها خلال 2019 في المدارس، وأن من تخلف عن هذه الفعاليات تم فصله، كما قتلت أكثر من 1500 معلم ومعلمة وأصابت قرابة 2400 من العاملين في القطاع التعليمي بإصابات نارية مختلفة، نتج عن بعضها إعاقات مستدامة، فيما أخفت قسريّاً 32 معلّما بعد أن اختطفتهم من منازلهم ومدارسهم، ولا يعرف عن مصيرهم شيئًا حتى الآن، في حين توفي 10 معلمّين تحت التعذيب في سجون الحوثيين.

## الإذاعات المدرسية.. حسينيات إيرانية

حولت الحوثية الإذاعات المدرسية إلى منصة لتلقين الطلاب أفكارها الطائفية حتى باتت "حسينيات إيرانية" وأصدرت تعميماً بعدة ملازم "كتب" تحت مسمى "دليل الإذاعة المدرسية" تضمنت أربعة محاور: محور مواضيع ثقافية، محور المناسبات الوطنية، محور المناسبات الدينية، ومحور العدوان على اليمن وآثاره.

وفرضت فقرة يومية في الإذاعة المدرسية تحت مسمى "من أقوال القيادة الحكيمة" يتم اختيارها من خطابات زعيم الجماعة عبدالملك وملازم شقيقه حسين الحوثي، بحسب ما أشار إليه المسؤول الإعلامي لنقابة المعلمين.

ملازم الدليل الإذاعي بمحاورها الأربعة تحوي أحاديث وأشعار وحكم وأناشيد وكلمات منتقاه لإلقائها في الإذاعة المدرسية تروج لأفكار الحوثي والثقافة المذهبية الإيرانية وتحرض على العنف والقتال والعنصرية والكراهية والتمييز السلالي، وأيضاَ تتضمن العديد من فقرات الدليل قسم الولاية وما يسمى بالبيعة للحوثي وسلالته ووجوب اتباعهم وأحقيتهم بالحكم والسلطة (80).

كما تضمن كلمات وفقرات عن 9 مناسبات أولها عيد الغدير، ثم معركة كربلاء، وحياة زيد بن علي، ويحيى بن الحسين الذي قدم من شمال الجزيرة العربية واحتل صعدة وأجزاء من اليمن قبل ألف عام، ومولد الزهراء، وجمعة رجب، ومعركة بدر، وحياة القاسم بن محمد.

أما التي أسموها بـ"الوطنية " فقد ضمت ذكرى الصرخة، والذكرى السنوية لمصرع حسين الحوثي، والذكرى السنوية للشهيد، وذكرى الانقلاب على الدولة في 21 سبتمبر، مع ذكرى عاصفة الحزم!! تحت عنوان "ذكرى العدوان السعودي الأمريكي".

كما ورد في نموذج التقديم المفروض على جميع المدارس الواقعة تحت سيطرة الحوثي عبارة تردد يوما في الطابور المدرسي وهي "ومسك الختام مع أقوال قيادتنا الحكيمة يلقيها الطالب..." والتي تتضمن أِول منسوبة لزعيم الجماعة عبدالملك الحوثي وشقيقه حسين الذي قتل أثناء إخماد التمرد في صعدة عام 2003.

ويضم الدليل الإذاعي، الذي نشره موقع "المصدر أونلاين" نماذج لأناشيد وزوامل تحرض الطلبة على الإنضمام لمليشيات الحوثي والقتال معها في الجبهات ضد من تصفهم بالمنافقين (في إشارة للحكومة الشرعية ومناصريها)، كزامل "حيا بداعي الجهاد" للطف القحوم، وزامل "رجالي يا رجالي.. إلى جبهات القتالي" وأنشودة "سر في جهادك

شامخا" وأنشودة "أمتي أمتي اصرخي بالشعار" التي جرى نظمها على طريقة نشيد اليمن الوطني.

وتضمن الدليل الإذاعي فقرات تتهم من لا يؤمن بما يسمونها "الولاية"، (وهي فكرة تقرر الأحقية الحصرية لسلالة النبي بالحكم) بموالاة اليهود والنصارى، حيث احتوت النماذج على فقرات عديدة على شاكلة "البديل عن الولاية التي قدمت يوم الغدير هو ولاية اليهود والنصارى".

وذهبت الملازم إلى تقديم خرافات تبعث على السخرية، كما في فقرة "هل تعلم" التي جاء فيها: "هل تعلم أن أول من احتفل بالولاية هو الرسول عليه الصلاة والسلام!!!".

نستعرض هنا بعض الممارسات والانتهاكات المقترفة بحق التعليم في هذا الجانب، خلال العام الدراسي الماضي، وفقا لشهادات طلاب وأولياء أمورهم ومدرسين خلال العام 2022: (81)

- في بداية يناير، ألقى مشرف ميداني تابع للمليشيا في مدرسة "معاذ" بصنعاء، محاضرة دينية طائفية محرضا الطلاب على الانضمام للقتال في صفوف الحوثيين باعتباره عملا جهادياً، حسب زعمه.

- في مدرسة هائل وسط العاصمة صنعاء، أشرف مسؤول حوثي على تدريب الطلاب وتأهيلهم قتاليا على عروض عسكرية لمقاتلين

من المليشيات يتوشحون الشارات الخضراء، ويؤدون حركات قتالية استعراضية.

- في مدرسة سالم قطن بالعاصمة، أجبر مشرفون حوثيون الطلاب من الصف الخامس وحتى التاسع، على تسجيل أسمائهم تمهيدا لأخذهم إلى الجبهات، حسب تصريحات لأولياء أمور بعضهم.

- في 16 فبراير، نفذت المليشيات رحلة لطلاب مدرسة الكبسي للبنين، ومدرسة القديمي للبنات، بمنطقة الجراف شمال العاصمة صنعاء، دون علم أهاليهم، إلى القناة التعليمية الواقعة تحت سيطرتهم، وإخضاعهم هناك لدروس طائفية من ملازم حسين الحوثي.

- قام وكيل مدرسة "سيف بن ذي يزن" الواقعة بمديرية التحرير وسط العاصمة صنعاء، بتدشين حملة تجنيد واسعة بين الطلاب، وتفريغهم لحضور دورات طائفية وحثهم على ترك الدراسة والالتحاق بالتجنيد مقابل الإغراء بالمال.

- نهاية شهر مارس، نقلت الجماعة مجموعة طلاب من مدرسة "الحسن" بمديرية معين على متن سيارة وأرسلتهم دون علم أهاليهم إلى جبهات القتال بعد أن أغرتهم بالمال، وهي الطريقة التي تستخدمها عادة لخداع طلاب المدارس والأطفال دون سن الـ15.

- في 4 أبريل، تعهدت الحوثية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية في مدرستي "عمر بن عبد العزيز" بحي دارس، و"الإمام الشافعي" بمديرية بني الحارث شمال العاصمة صنعاء، بنجاح كل من يحضر منهم الدورات الطائفية، دون الحاجة لدخول الامتحانات.

- اقتحمت مدرسة الصديق في حي عصر بالعاصمة صنعاء، وقامت بإنزال العلم الجمهوري من سارية المدرسة، ومنعت الطلاب من ترديد النشيد الوطني، وعينت مشرفاً من عناصرها على المدرسة، ليمارس كافة الوسائل لتعبئة الطلاب بالأفكار الطائفية، وتحريضهم على الانضمام إلى صفوف المليشيا، مقابل امتيازات خاصة سيحصلون عليها. كما اقتحمت مدرسة صروح المجد الأهلية بصنعاء واعتدت على المعلمات لإجبار الطلاب على التجنيد.

- نفذت لجان تابعة للحوثي نزولا ميدانيا إلى مدرسة الإتقان بالحصبة، ضمن برنامج لاستجواب الكوادر التربوية في المدارس المستهدفة بتحقيقات حول نوع التخصص وأرقام الهواتف.

- تعرضت إحدى مدرسات مادة التربية الإسلامية بمدرسة شهداء الجوية في بني الحارث، للتحقيق بعد أن سألتها طالبة حوثية عن مصير شهداء المليشيات، فأجابتها المعلمة بقولها: "الله أعلم"، على إثر ذلك وفي اليوم التالي مباشرة، داهم المسلحون المدرسة بالتعاون مع مديرة المدرسة

"ريم المحويتي" للتحقيق مع تلك المعلمة، بل وصل الأمر إلى التحقيق مع الطالبات وتهديدهن باعتقال أهاليهن وسجنهم.

- في 8 أبريل، أقدمت مليشيا الانقلاب على قطع أصبع الإبهام لوالد المعلمة "ناهد الفودعي"، بعد اختطافه وتعذيبه على خلفية رفض ابنته (المعلمة) لإملاءات المليشيات واتهامها بالتحريض ضدهم، وقد تم استدعاء جميع مدرسات مدرسة حليمة السعدية بالحصبة وسط العاصمة صنعاء للحضور إلى منطقة الثورة التعليمية للتحقيق معهن إثر تهمة التحريض التي اتهمت بها المليشيات تلك المعلمة.

ـاعتدت "الزينبيات" على طالبات مدرسة الروضة الأساسية بشارع المطار بمديرية بني الحارث بالضرب ورمي الأحجار عليهن، بعد انتفاضتهن ضدهن، ورفضهن ترديد الصرخة، أو عمل إذاعة مدرسية موجهة تروج لحادثة اغتصاب فتاة بالخوخة من قبل جندي سوداني، حسب ما روجت له حينها المليشيات على نطاق واسع.

- في 16 أبريل أقدمت الحوثية على تهديد طالبات مدرسة الرسالة بصنعاء، لإجبارهن على كشف النقاب من على وجوههن تحت تهديد السلاح بحجة البحث عن طالبة أقدمت على تمزيق شعاراتهم الطائفية بالمدرسة.

- ضمن التعميمات الموجهة للمدارس، تعميم خاص يجبرها على إقامة سلسلة فعاليات بإحياء عدة مناسبات طائفية، إحدى هذه المناسبات ذكرى وفاة حسين بدر الدين الحوثي، حيث وجهت بإيقاف العملية التعليمية في جميع المدارس الحكومية والأهلية بأمانة العاصمة لمدة شهر كامل، واستبدال الحصص الدراسية بفعاليات دعائية لصالح الحوثيين طيلة هذه المدة.

- في 18 فبراير، صدرت أوامر بإيقاف التعليم في مدرسة الموهوبين، مدرسة جمال عبد الناصر بصنعاء، من أجل تنفيذ دورات طائفية إجبارية لجميع الطلاب، يتم فيها تدريس الفكر الحوثي، كما قامت بإلغاء تدريس مادة القرآن الكريم في مدرسة الميثاق في قاع القيضي بمديرية السبعين جنوب العاصمة صنعاء، واستبدلتها بدروس ودورات طائفية.

- وكلفت معلمين موالين لها لتدريس مادة التربية الإسلامية على مدارس الرشيد بحي السنينة بصنعاء ومدارس أخرى، في سياق تسييس التعليم لخدمة مشاريعها الخاصة.

- في 4 أبريل استخدمت مليشيات الحوثي مدرسة جمال جميل بمديرية التحرير بصنعاء لإقامة ندوة ثقافية لموظفي المنطقة والمجلس المحلي، وتم خلالها نقل محاضرات عبر الدوائر التلفزيونية لعبد الملك الحوثي.

- كما أقدمت على تخصيص لجان امتحانية أسمتها "لجان الجبهات" مهمتها أداء امتحان الشهادة الأساسية والثانوية نيابة عن الغائبين من الطلاب الذين زجت بهم للقتال في معاركها، وتكلف معلمين بكتابة دفاتر امتحانات لأفرادها من الطلاب الذين في الجبهات، دون حضورهم نهائياً.

## الجامعات.. واستهداف للهوية اليمنية

نال التعليم الجامعيّ نصيباً أشدّ من نشر الأيديولوجيا الحوثية؛ نظراً إلى حاجة الحوثيين إلى فئة الشباب في جبهات القتال، وخطورة تخريج هذه الفئة دون ولاء لهم.

فقد استهدف الحوثيون الأكاديميين الجامعيين، وأعادوا هيكلة الجامعات، حتى تحوّلت إلى مراكز دعويّة لهم. ففي جامعة صنعاء شكّل الحوثيون كيانات طلابية موازية لاتحاد الطلبة، من بينها "الملتقى الطلابي ونادي الخريجين"، الذي ينفذ عدداً من المحاضرات تهدف إلى تغيير هويّة الشباب والطلاب وفكرهم وثقافتهم، فضلاً عن تغيير توجهات التعليم الجامعي ومسخ الهوية الوطنية، والترويج لنظرية الأحقية الحوثية في الحكم، استناداً على الانتساب إلى الهاشميين.

وأقدمت على تغيير بعض المناهج في التعليم وإدخال مواد تعليمية جديدة في الجامعات وتدريسها في جميع الكليات والجامعات

الخاضعة لسيطرتها كـ"التربية الوطنية" ومادة "الغزو الخارجي"، ويتم تدريس هذه المواد المستحدثة والتي تتضمن مناهج حوثية.

العبث والفساد في الجامعات الحكومية والخاصة تسبب بإلغاء تصنيف جامعة صنعاء التي تعد الجامعة الحكومية الأولى في اليمن وجامعات يمنية أخرى، من معهد التصنيف العالمي في الصين، وهو المعهد الذي يُعتمد عليه عالمياً في تقييم جامعات العالم سنوياً، وصولا إلى إلغاء اسم اليمن من القائمة بشكل نهائي.

عام 2014 تمّ تأسيس قسم اللغة الفارسية، في كلية اللغات، بجامعة صنعاء، وتخرجت الدفعة الأولى العام الجاري، وحملت اسم "دفعة قاسم سليماني"، وضمّت طلاباً مقرّبين من جماعة الحوثي ويتبنون أيديولوجيتهم، وتكوّن الكادر التعليمي من حوثيين درسوا في إيران، وأعضاء من الملحقية الثقافية الإيرانية في صنعاء.

قاموا أيضاَ بإغلاق ستة أقسام دراسية في جامعة صنعاء الحكومية، ضمن خطة ممنهجة يهدف من خلالها الحوثيون إلى إضافة أقسام بديلة تتعلق بمشروعهم الطائفي، ودفع الطلاب للالتحاق بالجامعات الخاصة المربحة للمليشيات.

ومن بين الأقسام التي أغلقتها المليشيات الحوثية التاريخ والعلاقات الدولية، الجغرافيا والفلسفة، الآثار والسياحة والمكتبات، وقسم

المعلومات، حيث تم تسريح كوادرها تمهيداً لإعادة افتتاحها بمسميات أخرى من شأنها الترويج للفكر الحوثي. وتضم جامعة صنعاء أكثر من 124 تخصصاً، وهي تخصصات متوزعة في 14 كلية في المقر الرئيسي بصنعاء، و10 كليات فرعية، ويصل عدد الطلاب فيها إلى نحو 150 ألف طالب وطالبة.

في الوقت الذي شرعت فيه مليشيا الحوثي في عملية توظيف أحادية الجانب لأكثر من 340 كادرا جديدا في الطواقم الأكاديمية بجامعة صنعاء، وإمعاناً منها في الفساد فقد غيبت المليشيات في سجونها نحو 60 أكاديمياً، كما فصلت نحو 115 من أساتذة الجامعات، حسب إحصائيات حقوقية وأكاديمية.

لم يقتصر العبث والفساد والفوضى على الجامعات الحكومية فقط، بل طالت يد العبث والإفساد الجامعات الأهلية أيضا، إذ تتنوع طرق وأساليب المليشيات في استهدافها المتكرر للجامعات الخاصة لتشمل الإغلاق والاعتداء والاعتقال، فضلا عن فرض إتاوات بمبالغ خيالية والتهديد والوعيد بالنفي والتصفية الجسدية لكل من يخالف قرارات المليشيات المتخذة حيال أي جامعة أهلية.

ففي سبتمبر من العام 2021، أعلنت جامعة العلوم والتكنولوجيا أقدم وأكبر الجامعات الأهلية في اليمن نقل مقرها الرئيس إلى العاصمة المؤقتة

عدن، على خلفية إجراءات تعسفية من قبل الميليشيا التي تسيطر على مقرها في صنعاء منذ 2017، وظلت الجامعة تخضع للابتزاز والاستيلاء على جزء كبير من مواردها منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء، قبل أن يتم الاستيلاء عليها بشكل كلي.

وعقب اقتحام عناصرها حرم الجامعة، نصبت رئيساً جديداً من أتباعها الطائفيين عليها يدعى "عادل المتوكل"، مستغلة في الوقت نفسه حيلة ما يعرف بـ"الحارس القضائي" في عزل واختطاف رئيس الجامعة الدكتور حميد عقلان الذي ظل مختطفاً طوال عام ونصف (82).

منع التجمعات داخل الجامعات وممارسة النشاطات المتعارف عليها بما فيها حفلات التخرج، وفرض أزياء معينة ومنع أزياء أخرى وفق مواصفات حوثية خاصة... كل هذا وغيره ممارسات دأبت عليها المليشيات داخل الجامعات الحكومية والخاصة، في حالة أشبه ما تكون بممارسات داعش في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

التضييق والإرهاب داخل الجامعات وصل إلى مرحلة مستفزة ومخالفة لأعراف المجتمع وقيمه النبيلة، إذ تعرضت بعض الطالبات للضرب من قبل المليشيات بطريقة همجية كما حدث في جامعة صنعاء.

وفي منتصف مايو/ 2019، خضعت طالبات في جامعة صنعاء للاعتقال داخل سكن الجامعة، من قبل قيادي حوثي، بطريقة مخالفة

لعادات المجتمع وتقاليده التي تحترم المرأة وتوليها مكانة رفيعة، مستغلاً سطوته ونفوذه (83).

وأكدت مصادرها حينها أن المدعو "بشير ثوابة" هو القيادي المسؤول عن اعتقال ست طالبات في سكن جامعة صنعاء، دون أي مسوغ قانوني يبرر هذه الجريمة الوحشية، حيث فرضته وعينته الجماعة بغرض التجسس على الفتيات ومراقبتهن.

بطش الحوثية لم يستثن أحدا بمن فيهم الفئة المهمشة، إذ استحوذت المليشيات في نوفمبر 2019 على عدد من المقاعد الدراسية المجانية في جامعة صنعاء المخصصة للمهمشين في إطار خطة لدمجهم في المجتمع.

كما فرضت محاضرة طائفية لموظفي نيابة الدراسات العليا في جامعة صنعاء، هدفت منها إلى ضمان ولاء الموظفين لها خصوصا في نيابة الدراسات العليا، من أجل إخضاع رسائل الماجستير والدكتوراه، لما يتوافق ومشروعها، لمدة ساعة يومية، تبدأ في الـ 11 حتى 12 ظهراً.

وأصدرت شهادات مزورة لقيادات تنتمي للحركة الحوثية من كليات الشريعة والقانون والتجارة والاقتصاد والتربية والآداب، من بينهم مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى، و(أبو علي الحاكم) المدرج على لائحة الإرهابيين الدوليين.

ونوقشت رسائل دراسات عليا لطلاب حملت مواضيع تروج للفكر الإيراني والمذهبية، كالصرخة، والصورة الذهنية لحركة أنصار الله لدى الجمهور اليمني (84)، وأطلقت اسم القائد السابق لفيلق القدس قاسم سليماني، على أول دفعة تخرجت من قسم "اللغة الفارسية" الذي استحدثته في جامعة صنعاء الواقعة تحت سيطرتها، وضمّت طلاباً مقرّبين من جماعة الحوثي، ويتبنون أيديولوجيتهم، وتكوّن الكادر التعليمي من حوثيين درسوا في إيران، وأعضاء من الملحقية الثقافية الإيرانية في صنعاء.

**تعديلات المناهج.. وحروب الهوية**

ما يلفت في الحالة الإيرانية منذ العام ١٩٧٩ أن سياسة "تغيير المناهج الدراسية" لازمت ثورة الخميني داخل إيران، بذات القدر الذي لازمت تصديرها إلى الخارج.

في الداخل الإيراني، وبعد أن استتبت أوضاع الثورة، كان ملف التعليم مطروحا على طاولة الخميني الذي سرعان ما وجه بإجراء تغييرات على المناهج الدراسية ليغدو التعليم بعد تلك اللحظة منتجاً للتناحر المذهبي والصراع الطائفي.

فقد سعت تغييرات الخميني في الكتب المدرسية إلى خلق أجيال إيرانية تؤمن بالمعتقدات التوسعية، وتدعم الإيمان المطلق بحق الثورة

الإيرانية لإحياء امبراطوريتها، بصورة تؤكد مركزية إيران في البعث الشيعي بصبغته الفارسية.

وعلى خطى الخميني خاضت وما زالت، الأحزاب والمليشيا الموالية لإيران في صنعاء وبغداد ودمشق منذ سنوات حربا حقيقية في مجال التعليم ومناهجه لا تقل شراسة عن تلك التي تخوضها في جبهات القتال.

كافحت لجعل مناهج التعليم منسجمة مع شروط الثورة الإيرانية دون اكتراث لما ينطوي عليه ذلك من مخاطر ثقافية وفكرية على مستقبل ملايين الطلاب. هذا الاهتمام المتعاظم بتسييس المناهج لفرض ما يشبه السيطرة الثقافية، ولتكريس فكر الخميني في عقول الناشئة، ولتوسيع النفوذ الإيراني عن طريق التدخل في المناهج وتغييرها بما يتواءم مع أجندته.

وذلك الدأب على تحقيق اختراقات فكرية في المجتمع العربي، والسعي المحموم للاستقطاب المذهبي من خلال المناهج وتغييرها.. كل ذلك يؤكد فرضية وجود مخطط إيراني مرسوم للاستعمار الثقافي يعتمد على المدارس والتعديلات المستمرة في مناهج التعليم، فيصبح الانتماء والولاء للمذهب والطائفة وإيران الفارسية وليس للوطن في ظلال الإسلام.

## علاقة الفكر الخميني بتعديلات المناهج

في اليمن اتبعت إيران وحليفها الحوثي جملة من الوسائل لتغيير التركيبة السكانية في صنعاء وما حولها لصالح الحوثي، من بينها: تغيير المناهج لتشكيل هوية الجيل القادم من اليمنيين، وإطالة أمد الحرب وتعقيد أي حل سياسي لإنهاء الانقلاب.

مصلحة إيران ليست بإنهاء الحرب في اليمن، إذ أن طهران بحاجة ماسة لعامل الوقت لتأسيس قاعدة فكرية واجتماعية ودينية وعسكرية تعتنق أيديولوجية ولاية الفقيه.

تراهن إيران على أن إطالة أمد الحرب من شأنه أن يدفع النازحين إلى الاستقرار في أماكن اللجوء ويجعل احتمالات عودتهم ضئيلة، في حين أن مواصلة تسييس التعليم والمناهج سيشكل هوية الجيل الناشيء.

لفهم تدخلات الحوثي في التعليم والمناهج، لا يمكن فصلها عن حروب الهوية المستعرة منذ عقود، فالانقسام في الهوية يعد أحد أهم عوامل الفوضى التي تعيشها المنطقة، واليمن باتت جزءا من هذه الفوضى، والحرب الدائرة فيها هي امتداد لحرب ذات وجوه مختلفة، بدأت بغزو بغداد في 2003 واستهدفت استنهاض الهويات القاتلة، لمحاولة تغيير وجه المنطقة العربية.

بل إن هذه الحرب الفكرية والثقافية من أخطر الحروب التي يراد لها تدمير هوية الإنسان وهوية المجتمع وتاريخه ووعيه بالكامل، والتي تحدث لإحداث تحولات ثقافية واجتماعية وفكرية عميقة على صعيد الهوية والبنية الثقافية والدينية والمعرفية.

-بعد عامين من الانقلاب الذي نفذته جماعة الحوثي المسلحة على الدولة اليمنية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، عينت يحيى بدرالدين الحوثي، شقيق زعيمها عبدالملك الحوثي، وزيراً للتربية والتعليم. هذه الخطوة أثارت حينها المخاوف من إمكانية تغيير المناهج التعليمية. وهو ما حصل فعلا فقد سارع يحيى الحوثي لتعطيل عمل اللجنة العليا للمناهج واستبدلها بلجنة أخرى مكونة من ٥٠ أكاديميا موالين لجماعته، وعلى الفور شرعت اللجنة البديلة في إدخال تغييرات على المناهج الدراسية للمرحلتين الأساسية والثانوية.

ناطق نقابة المعلمين اليمنيين يحيى الياعي، كشف في حوار صحفي عن وجود فريق إيراني يشرف على مكتبين مهمين وكبيرين داخل مليشيا الحوثي وهما مكتب "التعبئة التربوية" بإدارة المدعو يحيى الحوثي، و"المكتب الجهادي" الذي يديره المدعو محمد بدر الدين الحوثي.

وأضاف أن مهمة المكتبين الإيرانيين تتحدد في أن ينشأ الأطفال اليمنيون كجنود و"وقود" للمستقبل، الى جانب توظيف التعليم في مناطق سيطرة

الحوثيين بما يؤطر للوجود العقائدي والمذهبي للمشروع الإيراني في اليمن باعتبار أن الحوثي جزء من هذا المشروع.[12]

**ومن خلال التغييرات فقد طالت ٤ مواد دراسية هي:**

- القرآن الكريم.
- التربية الإسلامية.
- اللغة العربية.
- التربية الوطنية.
- والتاريخ.

**وتنوعت التغييرات بين:**

- عقائدية.
- مذهبية.
- فكرية.
- تاريخية.
- سياسية.

**وشملت: - إضافة نصوص وفقرات في محتوى عدد من الدروس.**

- حذف نصوص وفقرات من عدة دروس.
- إضافة دروس ووحدات كاملة.
- حذف دروس ووحدات كاملة.

(12) إنظر إلى الملحق

- استبدال الصور الفوتوغرافية التوضيحية برسوم كاريكاتورية.
- إدراج شعارات جماعة الحوثي وشعاراتها وعبارات من أدبياتها العقدية، وصور بعض زعاماتها وقتلاها ضمن محتوى المنهج المضاف.
- إجراء تغييرات في تفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وفق التوجه العقائدي للحوثيين، وتسليط الضوء على الآيات التي تذكر الجهاد في حين أُعيد تفسير آيات أخرى لتتماشى مع هوية الجماعة.

بعد إجراء الباحث بالتعاون مع نقابة المعلمين اليمنيين، عملية مسح شاملة لمضامين المنهج الدراسي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي تبين أن: التغييرات تأتي كجزء لا يتجزأ من استراتيجية تصدير الثورة الخمينية إلى اليمن على المدى الطويل.

ايران تعمل على تطوير مشروع متكامل لتعزيز نفوذها سياسيا وعسكريا وثقافيا في المنطقة، بدأ ذلك في لبنان وانتقل إلى العراق وسوريا، وهو ما يجري حاليا في اليمن، وتسييس المناهج يأتي ضمن مساعي طهران لتكريس نفوذها المذهبي والفكري في مناطق سيطرة الحوثي، والبحث عن موطئ قدم دائم لها في اليمن، وفي خاصرة المملكة العربية السعودية تحديداً، وأن تحجز لنفسها موقعا على البحر الأحمر، أهم الممرات المائية في العالم.

-تسعى جماعة الحوثي المسلحة لخلق واقع فكري واجتماعي جديد، يضمن أهدافها البعيدة، ويؤطر للوجود العقائدي للمشروع الإيراني في اليمن، وجعل المناهج الدراسية التي تقوم بتغييرها أساسا لتشكيل هوية الجيل القادم من اليمنيين.

تسييس المناهج له علاقة بتنشئة الطلاب كجنود للمستقبل، والحاقهم بميليشيات الحوثي التي يحرص نظام خامئني على ابقائها ودعمها بالسلاح ليتم استخدامها متى يشاء للانقضاض على كيانات الدول الأخرى لمصلحة إيران، بعد أن استخدمها للانقلاب على الدولة اليمنية.

**منهج عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧م.. إضفاء قدسية دينية على الحوثي**

في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧م عمل الحوثيون على تغيير المناهج بشكل هادئ من خلال دس كلمات ونصوص خفيفة تشير إلى معتقداتهم ضمن المقررات الدراسية، وكانوا يصدرون مقررات دراسية حديثة بتاريخ قديم، كي لا يتنبه أولياء الأمور إلى ما يدرسونه ضمنها، ليخدعوا الناس بأنهم لم يجروا أي تغييرات فيها، وفقا لعبدالله الحامدي نائب وزير التربية في حكومة الحوثيين الذي انشق عنهم منتصف يوليو 2018م.

**لقد بدأ الحوثيون بإدخال تغييرات قليلة لا تتجاوز الـ ١٠ كلمات مثل:**

- إضافة فقرة "وجوب محبة أهل البيت ومودتهم واتباعهم" في درس حجة الوداع، بكتاب التربية الإسلامية للصف التاسع أساسي.

- تغيير عبارة "صلى الله عليه وسلم" التي ترافق اسم النبي محمد إلى "صلى الله عليه وعلى آله وسلم" وتوظيفها في سياق تقديس الحوثي الذي يقول لأتباعه إن سلالته تنتمي لما يسمى "آل البيت".

- واشتملت التغييرات أيضاً على حذف أسماء أعلام المسلمين، ومنهم اسم الصحابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه واستبداله باسم "محمود".

- كما تم حذف الدرس الثالث في مادة القراءة للصف الثالث الأساسي عن "العشرة المبشرين بالجنة" وتغيير اسم حفصة أينما ورد في كتاب القراءة للمرحلة الابتدائية. ويعد تبديل هذه الأسماء مؤشر على نشر الفكر "الحوثي- الخميني" الذي يبدي عداءً شديداً وكراهية كبيرة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وابنته أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها التي كانت إحدى زوجات النبي عليه الصلاة والسلام.

- في منهج الصف الأول بمادة القرآن نشرت صورة إمام المسجد "مسربلا"، وجرى التعليق عليها في الوصف: الطريق المستقيم هو طريق

الأنبياء و"أعلام الهدى".. في إشارة لعبد الملك الحوثي ووالده وشقيقه حسين الذين تطلق عليهم الجماعة وصف "أعلام الهدى".

- في مادة التربية الاسلامية، الصف الأول، برزت فيها شعارات المولد على المساجد بالطريقة الحوثية.[13]

- وفي مادة اللغة العربية الصف الأول، تضمنت قصيدة الحروف: "باء بدرٌ بث النورا" في إشارة لبدرالدين الحوثي مؤسس الجماعة الحوثية.

بالوقوف على مجمل التغييرات فى منهج عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧م نجد أنها حملت بُعداً فكرياً متحيزا يهدف إلى: تكريس العنصرية وأفضلية الحوثي سلاليا على سائر المواطنين اليمنيين، محاولة إقناع الطلبة بأن "السلطة والحكم" حق إلهي حصري وهبه الله للمنتسبين للحوثي وسلالته، ولما يسمى بآل البيت، وهو ما يعني في النهاية إلغاء كامل لحقوق الإنسان اليمني ك: الحرية والديمقراطية والمواطنة المتساوية والعدالة وتكافؤ الفرص في شغل المناصب العامة، ووجوب موالاة الحوثي واتباعه باعتباره من آل البيت، والزعم بأن ديننا يوجب علينا ذلك.

التغييرات انشغلت بتحسين صورة الحوثي وتقديسه باعتباره إبناً للنبي يجب موالاته واتباعه ووجوب طاعته واهتمت بإعطاء مبررات دينية خفية للانقلاب وللحرب التي يخوضها ضد اليمنيين بما يشجع للانخراط في

(13) إنظر إلى الملحق

مليشياته والقتال معه والموت في سبيل مشروعه.

وركزت محتوى التغييرات على إقناع الطلبة بأن الهوية الإسلامية مرتبطة أساساً بأن يكون الإنسان معتنقاً لفكر الحوثي والخميني.

**منهج 2018 و2019.. طمس ذاكرة الجمهورية وإعادة كتابة التاريخ**

كان واضحا أن تقاسم الرئيس السابق علي عبدالله صالح والحوثيين للمناصب قد حد من عملية تغيير المناهج وخصوصاً أن صالحا وحزبه أبدوا رفضهم منذ البداية المساس بالمناهج التعليمية حتى لا يفقدوا الشارع العريض الذي يرفض الأفكار الحوثية جملة وتفصيلاً، وبعد مقتل صالح على أيدي جماعة الحوثي في 4 ديسمبر 2017، أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه أمام الحوثيين للتدخل في المناهج كما يشاؤون. (86) ولذا نلحظ أن تدخلاتهم في مناهج عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ اتسمت بالكثافة والوفرة وتضمين أفكار الحوثي بصورة صريحة، حيث تمت إضافة دورس بأكملها وحذف أخرى، ولم يعد الأمر محصورا بإضافة كلمات فقط كما كان في السابق.

## نماذج من التغييرات

-إدراج ذكرى الانقلاب الحوثي على الدولة في ٢١ سبتمبر 2014م مناسبة وطنية في كتاب التربية الاجتماعية للصف الرابع الأساسي.

- في منهج الصف الثالث والرابع تم حذف سير الرسول عليه الصلاة والسلام والصحابة رضي الله عنهم، وحذف الأعياد الاسلامية، والمناسبات الوطنية من كتب الإسلامية والتربية الوطنية.

- وصف ثورة 11 فبراير 2011 بالفاشلة واعتبار 21 سبتمبر ثورة لتصحيح مسار الثورات السابقة "٢٦ سبتمبر و١٤اكتوبر".

- وفي الصف الثامن يحذف المنهج كل ما يتعلق بثورة 26 سبتمبر عام 1962 التي أسست للنظام الجمهوري في اليمن وانتهت حقبة الذي كان يستعبد اليمنيين باسم الاسلام ويمارس ضدهم سياسة الظلم والاستعباد والتجهيل والإفقار والتخلف.

- استبدلت الدروس التي تناولت سيرة محمد محمود الزبيري وعلي عبدالمغني، وهما من الشخصيات المحورية في ثورة 1962 في شمالي اليمن، بدروس تتحدث عن الإمام القاسم والإمام المنصور وابنه يحيى حميد الدين، وجميعهم ائمة وطغاة حكموا اليمن بالحديد والنار.

- إضافة سيرة المقاتل بجماعة الحوثي "حسن الملصي" وجعل صورته غلافا لكتاب التربية الوطنية للصف الثامن، وهو يحمل قاذف "آر بي جي" أثناء قيادته لمعارك الحوثية في الحدود اليمنية السعودية.

- في منهج الصف الخامس، حذف وحدة من كتاب تاريخ اليمن القديم تتحدث عن مظاهر الحضارة اليمنية القديمة.

- إدخال حروب الإمامة كحرب القاسم بن محمد عام ١٥٩٧م، وحرب المنصور وابنه يحيى حميدالدين عام ١٨٩٢م، للسيطرة على الحكم في اليمن، ضمن "كتاب التربية الوطنية للصف الخامس الأساسي" باعتبارها ثورات يمنيه خالدة تستحق الاحتفاء.

- حذف دروس حول دور الدولة والسلطات التنفيذية الثلاث ومفهوم الحكم الاستبدادي.

- حُذفت في منهج الصف التاسع والتربية الوطنية جميع الدروس المتعلقة بالحياة المدنية والمجتمع المدني ومشاركة المرأة.

- تعرض كتاب التربية الوطنية للصف السادس للتغيير بشكل جذري حيث حذفت وحدات كاملة. على سبيل المثال حذفت قصص عمر بن عبدالعزيز وعمر المختار ويوسف العظمة، واستبدلت بقصص يحيى بن الحسين الرسي والقيادي الحوثي صالح الصماد والشاعر الحسن بن علي الهبل.

- عدد من الدروس المضافة تصف التحالف العربي الذي تقوده السعودية بأنه مدعوم من "التحالف الأمريكي الصهيوني" وتصور الحوثيين على أنهم حماة اليمن.

- إعادة كتابة التاريخ اليمني وفق هوى الحوثي، وبما يروج للحكم الإمامي الكهنوتي ورموزه البغيضة .[14]

- طمس الذاكرة الوطنية، وطمس تاريخ الجمهورية اليمنية ومناسباته الخالدة في الضمير الوطني كثورة الـ ٢٦ من سبتمبر وتغييب رموزها كالزبيري، وجعل قتلى جماعة الحوثي الذين لقوا مصرعهم في الحرب رموزا وطنية ملهمة، وتشجيع الطلبة على القتال والانخراط في صفوف مليشيات الحوثي.

**التأثيرات الفكرية لتغييرات ٢٠١٨ و٢٠١٩م وخطورتها**

-في المجمل فإن المحتوى العلمي لتغييرات عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩م يمجد تاريخ جماعة الحوثيين وقتلاها منذ سيطرتها على صنعاء، ويعلي من قيمة الحروب الامامية التاريخية، ومن فكرة الاستحقاق الإمامي للسلطة في اليمن، ويقدم محتوى علمي يخدم وجهة نظر الحوثيين، ويساعدهم في تنشئة جيل مشبع بأفكار جماعتهم ويؤمن بالتاريخ الذي تكتبه.

(14) إنظر إلى الملحق

- التغييرات يمجد ثقافة القتل والموت، ويعمل على تخليد القيادات الامامية والحوثية كرموز ملهمة في ذاكرة الأجيال الناشئة، بما يعزز من ادعاء الحق الإلهي للحوثي والسلالة الإمامية وأحقيتهم في السلطة والثروة ووجوب اتباعهم والتسليم لهم بالأمر.

-خطورة هذه التغييرات تكمن في أنها تسهم في إيجاد حالة من التعبئة النفسية وخلق بيئة صراعية مذهبية لدى ٣ مليون طالب في مناطق سيطرة الحوثي قائمة على الكراهية والتحريض ضد كل من لا ينتمي لمشروع الحوثي وإيران في اليمن وخارجها.

واللافت فيها هو انسجامها مع ما هو حاصل في المناهج الدراسة بإيران. إذ أن الأمر بدا كما لو أن هناك من يشرف على نقل تجربة إيران في السياسة التربوية والمحتوى العلمي للمنهج إلى التعليم العام في صنعاء.

فقد أصبح محتوى الكتب في صنعاء شبيها بالكتب المدرسية في إيران التي تُظهر مدى عمق الحملة الرسمية للتحريض ضد الآخر وتمجيد ثقافة الموت والقتل داخل المجتمع، وكيف تصل إلى الشباب القابلية للتأثر بهذه الرسائل المعادية واللاإنسانية كجزء من المناهج التعليمية الرسمية.

فمن شيطنة العرب وغير العرب في دروس التاريخ القديم إلى تمجيد الإرهابيين، تمتليء مناهج طهران الحالية بالتعصب الذي ترعاه الدولة

وفقا لمنظمة "إمباكت - أس إي" التي تراقب المناهج التعليمية والكتب المدرسية في جميع أنحاء العالم، وترصد قيم السلام والتسامح فيها (87).

ولا يرتبط استغلال العملية التعليمية فقط بأهداف إيران ونشر أيديولوجيتها وخدمة مشاريعها في المنطقة، ولكنّ الحوثيين أنفسهم يجدون مصلحة في ذلك، حيث يدركون استحالة مواصلة فرض سيطرة دائمة بالحديد والنار على الجزء الكبير الذي يحتلونه من اليمن، ولذلك يعملون على غزو عقول الناشئة بهدف تخريج جيل جديد مؤمن بأفكارهم السطحية التي لا تشكّل في حقيقة الأمر منظومة فكرية متماسكة تستطيع أن تكون أرضية لتجربة سياسية صالحة لحكم البلدان وإدارة شؤونها ومقدّراتها المادية والبشرية.

ومن خلال حضور صور ورسوم الأطفال في الكتب الدراسية والنشريات التعليمية المكمّلة في مواقف تأييد للمحور الإيراني وإدانة لأعدائه باستخدام ألفاظ ومصطلحات باتت لصيقة بالثورة الإيرانية من قبيل الاستكبار العالمي والشيطان الأعظم، تظهر بوضوح فكرة استخدام التعليم في خلق هوية طائفية عابرة لحدود الدول ومرتبطة بتجربة الحكم الدينية في إيران، بحسب ما أشارت إليه منظمة إمباكت - أس إي.

ويبرز مثال واضح على ذلك من خلال رسم في مجلّة ذات صبغة تعليمية

موجّهة للأطفال يصوّر طفلا في سن الـ12 عاما يحمل اسم سلمان، ويشار إلى أنّه من إيران في استدعاء لرمزية الصحابي سلمان الفارسي، للإيحاء بالدور الذي تلعبه بلاد فارس وأمّة الفرس في "نصرة الإسلام على أعدائه".

**تزوير حقائق التاريخ الإسلامي**

تحوي نماذج التعديلات تفاصيل توضيحية لكيف تجري عملية تزييف وتزوير حقائق التاريخ الإسلامي، ومحاولة إقناع الطلبة بأن الهوية الإسلامية مرتبطة أساساً بأن يكون الإنسان معتنقاً لمذهب "الحوثي-الخميني". ومن تلك التغييرات ما يلي:

- في مادة التربية الإسلامية، قسم السيرة للصف التاسع، نجد في الصفحة رقم ١١٣ المخصصة لدرس "غزوة تبوك" أن رسول الله عليه الصلاة والسلام "خرج من المدينة في جيش قوامه ثلاثين ألف مقاتل، بينهم عشرة آلاف فارس بعد أن ولى عليها محمد بن مسلمة، واستخلف علي بن أبي طالب على نسائه وأهل بيته" كما جاء في كتاب السيرة

النبوية الطبعة الرسمية. إلا أن هذه الفقرة تم تغييرها في كتاب السيرة المستحدث، إلى: "بينهم عشرة الآف فارس بعد أن ولى عليهم علي بن أبي طالب".

ومرد هذا التحريف، كونهم في الفكر "الحوثي-الخميني" يعتقدون أن استخلاف الرسول صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب على نسائه وأهل بيته، يعد منقصة في حق الصحابي علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن النبي إنما ولاه ولاية عامة في إشارة إلى أن الولاية العامة والسلطة على المسلمين هي في علي رضي الله عنه، وفي ذريته من بعده، والتي منها سلالة الحوثي.

- تزييف الحقائق التاريخية كما في إضافة العبارة الآتية: بعد استشهاد علي تحولت سلطة الدولة الإسلامية إلى معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية".

وفي ذلك قفز متعمد على خلافة الحسن بن علي لإخفاء حقيقة تاريخية تتمثل في تنازله عن الخلافة لمعاوية فيما عرف في تاريخ المسلمين بعام الجماعة..(كتاب الأدب والنصوص والبلاغة، أول ثانوي، ج2، ص 31.

- الزعم بأن النبي عين علياً بن أبي طالب خليفة بعده في خطبة غدير خم، الأمر الذي يخالف صريح القرآن الكريم، وإجماع الصحابة من قبيل فرض مذهب "الحوثي-الخميني"...(كتاب السيرة النبوية، ثاني ثانوي، ج٢ ، ص٥٨.

- حذف العبارة التي تفيد أن علياً رفض قبول البيعة بالخلافة بعد مقتل عثمان، وأنه اختفى عن أعين الناس، وأنه كان يقول: "أحب إلي أن

أكون وزيراً من أن أكون أميراَ". حذفوها لأنها تسقط دعوى الوصية بالخلافة والولاية التي يتشبثون بها، "كتاب السيرة النبوية ثاني ثانوي، ج2، ص 62".

. تغيير بعض النصوص المتعلقة بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لتنسجم مع الفكر "الحوثي الخميني" وإضافة دعوة الوصية بالخلافة له، كما في كتاب السيرة النبوية، ثاني ثانوي، الجزء 2، صفحة 58.

. التقليل من شأن صلاح الدين الأيوبي لموقفه من الدولة الفاطمية وذلك بحذف العبارات التي تتضمن إشادة ببطولاته "كتاب اللغة العربية، خامس أساسي، ج2، ص53".

. النيل من الانتماء الى العروبة انسجاما مع النظرة الإيرانية السلبية للعرب والعروبة. فمثلاً: شعراء العربية تحول إلى شعراء الاسلام.

. النيل من عروبة القضية الفلسطينية خدمة لإسرائيل، بتحويلها من قضية تهم الشعوب العربية إلى اعتبارها قضية تخص الفلسطينيين فقط، من خلال حذف كلمة "العربي" من عبارة "الحق العربي الفلسطيني" وجعلها هكذا "الحق الفلسطيني" (كتاب اللغة العربية، سابع أساسي، ج٢، ص١٦٣.

- حذف عبارة "دبرت مؤامرة شنيعة على أمير المؤمنين عنها "قامت ثورة غاضبة ضدعثمان ابن عفان" ووضع بدلا الخليفة عثمان بن عفان"؛ بغضاً منهم لعثمان رضي الله عنه. "كتاب السيرة النبوية، ثاني ثانوي، الجزء ١، صفحة ٤٦".[15]

- حذف درس بيعة الرضوان، تحاشياً لذكر فضائل أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم، كتاب التربية الإسلامية سادس أساسي صفحة ٧٢.

- التقليل من شأن الخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان على نحو خاص، وحذف ما يشير إلى وصفهم بالخلفاء، وكذلك حذف ما فى ذكر لتضحياتهم.

- التقليل من شأن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وذلك بتغيير بعض النصوص المتعلقة بها، وحذف بعضها الآخر.. "كتاب القرآن الكريم وعلومه، ثالث ثانوي، صفحة٣٣".

- اتهام أهل مكة المكرمة والمدينة المنورة بالبعد من منهج الله، بمبرر أنهم خالفوا آل البيت، كما في كتاب الأدب والنصوص والبلاغة، أول ثانوي، الجزء ٢، صفحة ٣٥.

- الإساءة إلى بني أمية وحذف كل ما يشير إلى خلافتهم، بل اتهامهم

(15) إنظر إلى الملحق

بأنهم قاموا بتغيير معالم الدين، والابتعاد عن نبع القرآن الكريم والسنة النبوية. "كتاب الأدب والنصوص والبلاغة، أول ثانوي، ج٢ ،ص٣١".

- حذف عبارة "رأينا المسجد الأموي" رغم أن الدرس عن الآثار التاريخية في مدينة دمشق.. "كتاب اللغة العربية، خامس أساسي، ج٢ ،ص٨٤".

- حذف ما يشير إلى إسلام أبي سفيان.. "كتاب التربية الإسلامية، سادس أساسي، ص٧٣".

**منهج 2020.. بصمات إيران أكثر وضوحاً**

- في العام ٢٠٢٠م كشفت نقابة المعلمين اليمنيين عن وجود إيرانيين في صنعاء يشرفون على تغيير المناهج الدراسية ونقل تجارب إيران في السياسة التربوية، ويعملون كمستشارين لـ يحيى الحوثي الذي يدير القطاع التعليمي في 9 محافظات يمنية، الذي قام بتأجير التعليم في مناطق سيطرته لإيران التي تكافح لاختراق الفكر والهوية في المنطقة العربية؛ بغرض إعادة إنتاج جغرافيا البلدان المذهبية فيها، وذلك من انتهاج سياسة الاستعمار الثقافي والتغيير في مضامين الهوية الثقافية والبنية المعرفية اليمنية والعربية، وهذا التدخل يشكل احتلالاً خطيراً فهو ينطوي على تدمير لهوية الانسان اليمني وتاريخه ووعيه الكامل.

-بعد القيام بعملية مسح شاملة لمضامين التغييرات المضافة لمنهج العام الدراسي ٢٠٢٠م، لوحظ وجود الصبغة الإيرانية فيها:

- فقد جرى إضافة درس عن معركة كربلاء بين الحسين بن علي ويزيد بن معاوية، وتوظيف درس "الدولة العربية في عهد الأمويين" حول مظلومية من يسمون بآل البيت، بما يتسق مع الطرح والسردية "الحوثية-الخمينية".

- إضافة درس في كتاب التاريخ للصف السادس بعنوان "الدولة العلوية في طبرستان"، لمحاولة الربط بين اليمن وايران تاريخيا، وتبرير عمالة الحوثي لطهران، بالقول أن اليمن كانت مرتبطة بإيران منذ القدم، وبأن ثمة علاقات تاريخية مشتركة تجمعهما، ودولة واحدة كانت تحكمهما منذ آلاف السنين هي الدولة العلوية، بما يبرر تبعية الحوثي لإيران.

- وللمزيد من التبعية لإيران، حذف الحوثيون من منهج "التاريخ" للصف السادس الابتدائي عبارة "الخليج العربي" وأحلوا مكانها عبارة "الخليج الفارسي" التي تعتمدها إيران في توصيف الخليج الواقع ما بين شرق الجزيرة العربية وإيران.

- كما تم إضافة نشيد في كتاب التربية الإسلامية للصف السادس حمل عنوان "هو الله" تحريض على القتال والتجنيد.

- وفي كتاب التربية الوطنية للصف الخامس تم حذف دروس لأعلام وعلماء اليمن مثل: محمد بن علي الشوكاني، واستبدالها بدروس عن شخصيات إمامية وحوثية.

سعت تغييرات ٢٠٢٠م لتكريس التبعية الفكرية والسياسية لإيران، والتعامل مع التعليم بموجهات سياسية وتوظيفه لأغراض عسكرية وجعل نصوص المنهج الدراسي تخدم بالدرجة الأولى أجندة الحوثي بكل توجهاته، والترويج لنظرية الإمامة وادعاء الحق الإلهي في السلطة، والذي دائما ما شكل مادة خصبة للتفرقة والتناحر بين المسلمين

على مر التاريخ، وتوظيف الثقافة السلالية المتعالية لبعض النصوص المذهبية التي كثيرا ما تتجاهل المبادئ الإسلامية الحقيقية والقيم الأساسية المكونة للمجتمع اليمني، وتمجيد زعماء الميليشيات الحوثية التي أوغلت في الدم حيث يعمل الحوثيون لإثبات زعماء ميليشياتهم كقادة ورموز، واللعب على ورقة المذهبية وتغذية النزعة العدائية وهذا مخطط إيراني لتصدير الصراعات وإحداث الصدام بين أبناء الوطن الواحد.

ركزت جماعة الحوثي على التدخلات المتعلقة بتغيير المفاهيم الدينية في المنهج والاضافات التي تكشف من التحيز المذهبي بما يجعل من مذهب "الحوثي ـالخميني" هو أساس الثقافة الدينية وليس الإسلام.

ومن تلك التدخلات، حذف فقرة تشير إلى المساواة بين الناس، وذلك لأن جماعة الحوثي لا تعترف بالمساواة بين الناس وتؤمن بأوهام الاصطفاء لأهل البيت "التربية الإسلامية، خامس أساسي، ص٧١"، لقد

قام الحوثيون بإلغاء كل ما يشير إلى المساواة بين المسلمين.

. الغلو في علي بن أبي طالب وابنه الحسين رضي الله عنهما وتقديسهما، الذي يعد أحد مكونات الفكر الحوثي للاستفادة من ذلك في ترسيخ فكرة تقديس أسرة الحوثي نفسها بين العوام من الناس. كما في كتاب الأدب والنصوص والبلاغة "أول ثانوي، الجزء ٢، صفحة ٣٤".

- حذف أسماء بعض الصحابة مثل: خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، رضي الله عنهما، مجاراة للفكر "الحوثي-الخميني" الذي يحقد على الصحابة الفاتحين. "كتاب اللغة العربية، خامس أساسي، الجزء١ ،صفحة ١٦٣".

- حذف حديث يتضمن فضيلة لأم أيمن حاضنة الرسول، ونصه فكان يقول عنها: "هذه بقية أهل بيتي". إذ لم يعجبهم قول الرسول عن أم أيمن الحبشية، ووصفه لها بأنها من أهل بيته. "كتاب التربية الإسلامية، سابع أساسي، ج١، ص١٩٤"، لأن هذا ينسف فكرتهم التي تحصر من يسمون بآل البيت في نسل علي وفاطمة رضي الله عنهما، ويؤكد فكرة أن آل بيت النبي عليه الصلاة والسلام هم أتباعه وأمته.

- توجد في أحد الدروس عبارة "الولاء لله تعالى"، فأصبحت بعد الإضافة "الولاء لله تعالى ورسوله ومن أمرنا بتوليه"، وعبارة "من أمرنا بتوليه" يقصدون بها عبدالملك الحوثي، كما يصرحون به في القسم

الحوثي الذي يرددونه في المدارس، وإيرادها هنا هو من قبيل التمهيد لتقديس الحوثي والتقول على الله بغير علم. "كتاب التربية الإسلامية، تاسع أساسي، ج٢، ص٨٤".

- إضافة لفظة "وآله" بعد "صلى الله عليه وسلم" مع حذف لفظة "وصحبه"، وذلك في جميع المواضع.

- حذف حديث "لا تتخذوا قبري وثناً يعبد" لأنه يخالف "الحوثي-الخميني" في التمسح بالقبور وتشييد الأضرحة.. (كتاب السيرة النبوية، ثالث ثانوي، ص٥٩.

- وفي درس النشاط الخاص بخطبة الوداع، بكتاب التربية الإسلامية للصف التاسع، أورد الكتاب ثلاثة خيارات يختار منها الطالب، بينها فقرة يحذر فيها الرسول صلى الله عليه وسلم أمته من الوقوع في الوثنية وهي: "لا تتخذوا قبري وثنا يُعبد" إلا أن الحوثيين حذفوا هذه الفقرة نهائيا من الإجابة وقصروا الإجابات على الخيارين الآخرين فقط. فعلوا ذلك كون الخيار الثالث "لا تتخذوا قبري وثن يتناقض مع عقيدة الحوثي والخميني التي تجعل من قبور أئمتهم وقادتهم مزارات مقدسة للتبرك، ولكونهم يمجدون قبور قتلاهم.

- في مقرر "القرآن الكريم و التربية الإسلامية" للصف الثاني الأساسي؛ نجد في الدرس العاشر من المقرر "صلاة الجماعة في المسجد"

(صفحة ٥٤ ،(أنه تم حذف صورة المصلين الذين يؤدون الصلاة وراء الإمام وهم "يضمون أيديهم"، وتم استبدالها بصورة مصلين وهم راكعون.

- وفي قسم الحديث كتاب التربية الإسلامية للصف التاسع، في درس "ذم التعصب" (صفحة ٨٤ (حذفت كلمة "العصبية" الواردة في العبارة التالية: "وبدأت نار العصبية في الإشتعال" في الطبعة السابقة.

. حذف صيغة التشهد المعتمدة في المناهج الدراسية ٢٠١٤ "كتاب التربية الإسلامية، سابع أساسي، ج١ ،ص١٠٦"

. إضافة بعض المصطلحات "الخمينية" مثل: "مرقد الرسول" بدلاً عن "قبر الرسول"، وذلك لتهيئة النفوس لتقبل ذلك المذهب فيما بعد.."كتاب التربية الإسلامية، سادس أساسي، ص١١٥

- التقليل من شأن رواة الأحاديث ومحاولة طمس ذكرهم، وذلك بحذف التعريف بهم؛ وذلك لأن لمذهب الحوثي والخميني موقفاً عدائياً منهم، وقد حدث ذلك في مواضع كثيرة.

. استبدال أحاديث بأحاديث أخرى، بقصد حذف من أخرج الحديث، ولا سيما البخاري ومسلم اللذين يقول عن صحيحيهما إمام الحوثيين يحيى بن الحسين الرسي "ولهم- أي السنة- كتابان يسمونهما بالصحيحين، ولعمري إنهما عن الصحة لخليان".

## منهج 2021 و 2022.. طائفية وتكفير دم الآخر

اتسمت تدخلات الحوثي في منهج 2021م و2022 بسمتين:

- الكثافة، حيث تمت إضافة وحدات كاملة وليس دروسا فحسب كما كان عليه -الحال في الأعوام الفائتة. حيث جرى حذف وحدات كاملة.

- السمة الثانية هي أن مؤشر ثقافة العنف والقتل والإرهاب والتكفير في النصوص المضافة أخذ منحى تصاعديا خطيرا ومفزعا وعلى نحو مباشر وصريح.

إن خطورة مضامين التغييرات في منهج ٢٠٢١م تتمثل في أنها تبيح دماء المخالفين للحوثي ولأيديولوجية ولاية الفقيه الخمينية.

وتعطي مبررات دينية لقتل اليمنيين وممارسة الإرهاب ضد الشعب، واعتبار القتال في صفوف ميليشيا الحوثي جهادا دينيا، فيما الموت نيابة عن الحوثي تضحية في سبيل الله.

- على سبيل المثال لا الحصر، في منهج الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١م، جرى إضافة وحدة كاملة بعنوان شهداؤنا عظماؤنا في كتاب اللغة العربية للصف السادس، تضمنت الوحدة

ثمانية دروس تتحدث جميعها عن الطفل هاني طومر، الذي لقي مصرعه وهو يقاتل مع ميليشيات الحوثي.[16]

من بينها درس مضاف حمل عنوان "الشهيد هاني طومر" تضمن حوارا بين شخصيات افتراضيه "يونس وهدى ووالدهما"، القصد منه إقناع التلاميذ بأن مفهوم الجهاد والتضحية في سبيل الله، يعني أن يترك الطالب مقعد الدراسة ويذهب للقتال مع ميليشيا الحوثي كما فعل الطفل طومر.

مثل هذه التغييرات والمحاكاة المنسوجة من خيال المؤلف، تكشف عن كيفية التلاعب بالمفاهيم وتزييف الأفكار وإكسابها شكلا دينيا، من خلال ربط الشجاعة والعزة والكرامة بالقتال مع الحوثي، وخدمة ولاية الفقيه والولاء للخمينية الإيرانية وربط مفاهيم الشهادة والتضحية، بالموت في سبيل ميليشيات.

الحوثي وأطماع إيران التوسعية، كما تصور القتال مع جماعة الحوثي بأنه دفاع عن الوطن، والوطنية هنا تعني أن تكون مقاتلاً حوثياً ضد العدو الذي يعني اليمنيين.

(16) إنظر إلى الملحق

## - نماذج إضافية

- في كتاب اللغة العربية، صف ثالث أساسي، الجزء الثاني، في غلاف الكتاب رسوم لطالب يتبرع لصندوق دعم الجبهات في محاولة لغرس وتكريس المكوس المالية التي يأخذونها من الناس لقتال اليمنيين.

- في ذات الكتاب، نشيد طائفي يشير الى الميليشيات الحوثية "نصرنا الله" باعتبارهم كما يدعون أنصار الله وفيها صورة لأحد مقاتلي الميليشيا، بالإضافة إلى بروز كلمة "العدوان" في القصيدة في إشارة الى التحالف الذي تقوده السعودية.

- كما أفردت وحدة بعنوان "أعلام جهادية" تتحدث عن حياة مؤسس الجماعة حسين الحوثي، وفيها الكثير من التقديس لسيرته وكثير من التحشيد الطائفي، بالإضافة الى قصيدة بعنوان "معين المنتهى" فيها الكثير من العبارات الطائفية، وجميع الأمثلة في سياق الوحدة تخدم نفسها.

- درس حول يوم القدس العالمي الذي أعلنه المرشد الإيراني السابق آية الله الخميني، ومرفق صورة فيها شعارات الميليشيا الحوثية في صورة من صور تكريس الشعار في أذهان الطلاب.

- في وحدة اختراعات واكتشافات، تم التركيز على التصنيع الحربي للميليشيا وتحشيد للفكرة في أغلب أمثلتها ومواضيعها المختلفة باعتبارها منجزات. وفي درس الهجرة أسهب في الحديث عن دور علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإغفال دور أبي بكر الصديق بشكل تام.

- قصيدة "هنا التحدي" تتحدث عن قتال الميليشيا الحوثية وعن جرحاها وتمجيدهم، وأغلب عبارات الدرس تخدم الفكرة، وفي القصيدة تعبئة وتحشيد لقتال اليمنيين وتحريضهم للمشاركة في حروبهم.

- في التربية الوطنية، الصف السابع، في درس ذوي الاحتياجات الخاصة، في نشاط آخر الدرس يطلب من التلاميذ الكتابة التي تسبب بها التحالف للأطفال، وهذا تكرار التعبئة على "السعودية" وتصويرها بالمعتدي.

## حذف سير أبطال اليمن الذين حاربوا الفرس

**في هذا الفصل نتناول أبرز ما حذفه الحوثيون من المنهج الرسمي:**

- حذف أسباب نزول الآيات من سورة الشرح في كل الصفوف والتي لها أهمية في فهم الآيات وتساعد على تفسيرها باستثناء سورة الإنسان والآية الكريمة التي وردت فيها "ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيراً" فقد ذكروا إنها نزلت في علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

- القول بأن كلمة ناظرة التي وردت في الآية "إلى ربها ناظرة" تعني جميلة، لأن مذهب "الحوثي-الخميني" ينكر رؤية أصحاب الجنة لربهم.

- حذف أسماء الصحابة من جميع الأحاديث باستثناء حديث واحد في منهج الصف السابع ذكر فيها عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

### * حذف التعريف بـ44 من رواة الحديث من الصحابة.

- حذف حديث "لا يحل دم امرء يشهد..." من كتاب التربية الإسلامية الصف التاسع، لأن الحوثي يروج للقتل وهذا الحديث لا يخدم أجندته.
- حذف درس "الفتاة واللبن" لأنه يتطرق لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.
- حذف درس "قلب رحيم" لتناوله قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتفقده للفقراء والمحتاجين.

- حذف درس "رفيق الغار" الذي يتحدث عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.
- حذف درس "عمرو بن معد بن يكرب الزبيدي" الذي يعد من أبطال اليمن المشهورين، واستشهد في معركة نهاوند ضد الفرس.
- حذف درس ذي الكلاع الحميري، أحد ملوك اليمن المعروفين بـ"الأذواء".

وقد اشترك في معركة صفين في صف معاوية بن أبي سفيان، مع اعتقاده ببراءة علي بن أبي طالب من دم عثمان بن عفان، واستشهد فيها.

- حذف درس "تنظيم المجتمع المسلم في المدينة" الذي يتحدث عن الوثيقة التي وضعها النبي عليه الصلاة والسلام، والتي تضمنت حرية الاعتقاد وحرمة الدماء والمساواة بين الناس، وهو ما يتعارض مع فكر الحوثي الذي يستحل الدماء ويدعو لعدم مساواته بالناس.
- - حذف درس "حب الوطن" واستبدل بدرس عن جامع الهادي بصعدة، وإضافة درس عن عماربن ياسر رضي الله عنه، ليس لذكر صبره ومناقبه بل لبث الفتنة والفرقة في النفوس بذكر معركة صفين التي استشهد عمار فيها.
- حذف دروس التعايش والمساواة والوحدة والأخوة العربية والإسلامية.
- حذف درس "أبو بكر الرازي" ودرس "خولة بنت الأزور" واستبدالهما بدروس عن حسين الحوثي.
- حذف درس "الاحتلال الفارسي لليمن" واستبداله بما أسموه بطاقة تفكير، تحدثوا فيها عن أن اليمن يتعرض لغزو أمريكي صهيوني.

- في شرح سورة "الزلزلة" أضافوا صورة لطائرة حربية مع تعليق "العدوان الأمريكي على اليمن".
- حذف درس "عبد الله بن أم مكتوم" الذي تحدث عن أن الإسلام ساوى بين الناس جميعا، فالفكر "الحوثي-الخميني" لا يؤمن بمبدأ المساواة.
- حذف درس "أركان الايمان" من كتاب التربية الإسلامية، وهذا يرجع إلى عقيدتهم في أن الإيمان الذي يجب أن يترسخ في نفوس الطلبة هو الإيمان بأهل البيت واتباعهم وموالاتهم ومحبتهم، فهم "قرناء القرآن ولا يتم الإيمان بالله والقرآن إلا بهم".
- حذف درس "أبو الأحرار محمد محمود الزبيري" من كتاب اللغة العربية وحذف درس "ثورة ٢٦ سبتمبر" من كتاب الاجتماعيات.

## - التأثيرات الفكرية

لا يتوقف الأمر عند أفكار يتم تحريفها وتكييفها، وإنما بمحاولة تكريس أيديولوجيا مذهبية ملتبسة بالإرهاب المقدس، تستخدم الدين وتتحدث باسم الله، وتوظف التعليم من أجل ضرب النسيج والوئام الاجتماعي والتأسيس لحرب أهلية طويلة المدى.

حيث يمكن ملاحظة كيف أن الدروس المضافة حرصت على استدعاء محطات الصراعات والفتنة بين المسلمين المثقلة بذاكرة الدم وأحقاد التاريخ، كما هو الحال مع القصيدة التي حملت عنوان "تاريخ طومر"

للشاعر الحوثي معاذ الجنيد التي تطرقت لفترات وشخصيات صراعية كالأشتر وغيره.

كما لو أن الشاعر يدعو من خلال قصيدته طلبة اليوم للثأر من أبناء وطنهم لأحداث وقعت قبل ١٤ عاما، بالاتكاء على تبريرات غارقة في التجييش والبكائيات والمظلومية والأحداث المزيفة، التي تمتليء بها تراث المذهب الذي يعتنقه الحوثي والسلطة الحاكمة في إيران.

ما يلفت هو أن النصوص المضافة للمنهج تقوم بإعادة تدوير تراث المذهب الخميني وعقيدته المتطرفة، وتقديمه ضمن نظامي وجوب الطاعة وإضفاء القداسة على الحوثي وولي الفقيه في طهران من قبل واضعي هذه الدروس المهووسين في الأصل بتقديس البشر.

باستقراء نص ملغوم مضاف للمنهج كهذا "إن أبناء اليمن سيتحدون تحت ظلال هدى الله الذي غمر القلوب وعم أرجاء البلاد" يتضح كيف تتم محاولة إقناع الطلبة بأن جماعة الحوثي وسلطة إيران تمثل دار الإسلام ومركز الهوية الإيمانية الصحيحة.

كما يرددون ذلك في إعلامهم وخطاباتهم، وأن المخالفين لهم من اليمنيين والعرب ليسوا سوى دار نفاق يتوجب عليهم التسليم بولاية الفقيه وطاعة المرشد خامنئي، ما لم فإنه يتوجب مقاتلتهم وإشهار السلاح بوجههم وإعمال النيران في أجسادهم.

هـذه الـدروس تبيـح دمـاء المخالفيـن للحوثـي والمعارضيـن لعقيـدة ولايـة الفقيـه بصـورة واضحـة لا لبـس فيهـا، وتعطـي مبـررات صريحـة لقتـل المخالفيـن وللإرهـاب والعنـف، وتحـرض للانخـراط فـي صفـوف مليشـيا الحوثـي مـن خـلال فـرض رؤيـة فكريـة تسـلطية باسـم الإسـلام.

وقـد تمـت صياغتهـا بمنطـق أفـكار رجـال الديـن فـي إيـران والحوثـي فـي اليمـن، الذيـن يسـوقون أنفسـهم للأتبـاع والمغـرر بهـم علـى أنهـم أبنـاء النبـي عليـه الصـلاة والسـلام وظـل اللّٰه فـي الأرض حتـى يسـهل عليهـم بذلـك تحويـل الطلبـة إلـى شـخصيات طبيعـة، ضمـن قطيـع كبيـر ينقـاد بسـهولة للعاطفـة الدينيـة المشـوهة والشـعارات المذهبيـة ودعـوات العنـف وممارسـة القـوة التـي يتشـبع بهـا خطـاب الحوثـي وإيـران، بغـرض تحويـل الطـلاب إلـى خـزان مـن الجنـود والمحاربيـن المسـتعدين للمـوت فـي سـبيل تحقيـق مـا تريـده السـلطة الحاكمـة فـي طهـران.

بإعـادة تدويـر تـراث المذهـب الخمينـي وعقيدتـه المتطرفـة، وتقديمـه ضمـن نظامـي وجـوب الطاعـة وإضفـاء القداسـة علـى الحوثـي وولـي الفقيـه فـي طهـران، مـن قبـل واضعـي هـذه الـدروس المهووسـين فـي الأصـل بتقديـس البشـر.

## مدونة السلوك الوظيفي وأدلجة موظفي الدولة

في إطار تجريفها لمؤسسات الدولة وأدلجة الموظفين والتنصل من التزامات بدفع الرواتب والمستحقات، عملت الحوثية على إصدار ما أطلقت عليه بـ"مدونة السلوك الوظيفي" في مؤتمر عقدته الجماعة وحضره كبار قادتها في 7 نوفمبر 2022 (88)، وهي تعني استبدال قوانين الخدمة المدنية والتي تم وضعها وفقا للمعايير الدولية وتوصيات البنك الدولي القائمة على الشفافية والنزاهة والخبرة والمؤهلات، إلى معيار الالتزام بالإيدلوجيا الخمينية، والالتزام بسماع محاضرات زعيم الجماعة، وفكرة الولاية، ودعوات التعبئة والتحشيد والتجنيد الاجباري للقتال، والانخراط في الانشطة والطقوس الطائفية المستورد من ايران، أو التهديد بالفصل من الوظيفة.

لم تشمل المدونة التي تتكون من (36) صفحة أي مؤشرات تقييم قادرة على قياس إنجازات الموظف عدى خلط الآيات القرآنية والأحاديث في محاولة حوثية لاستخدام القرآن للاستمرار في عملية الفساد الإداري من خلال حصر الوظائف العليا في السلالة، كما أن محاضرات الحوثي "وتوصيات علي بن ابي طالب لمالك الأشتر" هي المرجعية الرئيسية للمدونة والتي تأتي قبل القوانين اليمنية والدستور اليمني النافذ.

وتخول المدونة الحوثيين من الفساد الإداري المقنن بتعيين عناصر السلالة

بشكل عنصري دون الاعتماد على المؤهلات العلمية والخبرات الوظيفية وسنوات الخبرة والتي كان يعمل بها في شغل الوظائف والترقيات.

كما أن الوثيقة حصرت المناصب العليا في السلالة والتي لا يسمح للطبقات الأخرى من شغل أي منصب فوق المدير العام أو رتبة العميد في الجيش عدى للسلالة والذين تم اضافة ألقابهم في كشوفات الخدمة المدنية تحت فئة (ه) والتي ترمز إلى الهاشميين و(ق ) و(م) و(ب) ترمز لبقية الفئات اليمنية والتي لا يحق لها شغل المناصب العليا.

وأوردت المدونة قسم خاص بـ"ضوابط التعامل مع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي" حظرت تواصل الموظفين الحكوميين مع وسائل الإعلام ونشر البيانات والمواد على وسائل السوشل ميديا، وتقول وتقول إن على الموظفين الحكوميين "عدم الإدلاء لوسائل الإعلام أو النشر في وسائل التواصل الاجتماعي، بأي معلومات أو تقديم أي وثائق، أو مستندات، أو التعليق، أو التصريح، أو المداخلة في أي مواضيع خاصة ذات علاقة بوحدات الخدمة العامة وتخالف التوجه العام والمصلحة العليا للدولة".

وتضيف المدونة أن على الموظفين الحكوميين عدم إصدار بيانات أو معلومات تناهض جماعة الحوثي والسياسة العامة للسلطة التي تديرها. بالقول: عدم إصدار أو نشر بيانات، أو خطابات، أو مواد، أو معلومات تتعارض مع تعاليم وقيم الإسلام، أو تناهض السياسة العامة للدولة وتتعارض مع النظام العام".

## وسائل الإعلام.. خبرات إيرانية تنفث سموم الطائفية

-دأبت جماعة الحوثي منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات الأخرى، على تضييق الخناق ضد جميع الوسائل الإعلامية الخاصة والحزبيه والمعارضة، وصادرت مكاتب ومقرات جميعها "سهيل، يمن شباب، بلقيس، اليمن اليوم، صنعاء، معين" حتى أصبحت مناطقها خالية تمامًا إلا من الوسائل الإعلامية ذات الصوت الواحد.

-وتدير جماعة الحوثي أكثر من 30 وسيلة إعلامية بين قنوات فضائية وصحف وإذاعات محلية، إضافة إلى عشرات المواقع الإلكترونية الإخبارية بجانب قناة "المسيرة"، المنضوية ضمن "اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإيراني" الذراع الدعائية لطهران، ويشرف عليها خبرات إعلامية تابعة للحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني، بغرض توجيه

خطاب موحد ومؤطر وممارسة الحرب النفسية المختلفة وبث أساليب التفتيت المجتمعي وتخريب الفكر اليمني (89).

-تخطت سيطرة الحوثيين من وسائل الإعلام إلى الهيمنة المطلقة على شركات ومؤسسات الإنتاج الإعلامي، أبرزها وفق مصادر إعلامية "أفلاك" و"أنس بكت" و"ألوان ميديا" و"الهوية" و"الإمام الهادي" و"فكرة" و"يس ميديا" و"يمن ميديا"، وهذه الأخيرة سيطرت عليها العام الماضي وكانت آخر شركات خاصة عاملة بصنعاء، استطاع من خلال هذه الشركات الاستحواذ على ميزة البث الفضائي وتمرير أجندتهم على أوسع نطاق في وكالات وفضائيات عالمية، فضلا عن مهمة مزدوجة لـ"المسيرة" كقناة وشركة بث لوسائل الإعلام المنضوية ضمن "اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإيراني" في العراق وسوريا ولبنان وإيران.

-وتمارس وسائل الإعلام الحوثية عملية غسيل دماغ جماهيري، مخطط لها إيرانيا، وتعد هي الأكثر خطورة من خلال جرعات يومية متكررة في أشكال أدبية وثقافية ولوحات فنية؛ كجزء من غزو ثقافي وتضليل إعلامي ودعاية، يصل تأثيرها حتى إلى فلاحي القرى النائية.

-كما تعد الإذاعات أخطر أسلحة الحوثية في تمرير مشروعها الطائفي حتى لدى الفلاح في مزرعته وخلق حالة من الترهيب، وتبرير قبضة الحديد والنار وطمس وإخفاء الانتهاكات وتصوير الجرائم بحق اليمنيين

أنها "مظلومية أو انتصارات" فضلاً عن استخدامها في التعبئة والتجنيد والحرب النفسية وبث الشائعات.

في يوليو 2015 أقدم مسلحون حوثيون على اقتحام إذاعة ناس إف إم، ونهب معداتها واعتقال أحد موظفيها، حيث قدرت الخسائر المادية التي لحقت بالإذاعة جراء مصادرة معداتها وإغلاق مكتبها وتسريح الموظفين، ما يقارب 450 ألف دولار، ولم تكتفِ جماعة الحوثي بإيقاف الإذاعة ونهبها، بل وظفت المحتويات والأجهزة التي نهبتها في إنشاء إذاعة خاصة تابعة لها، وأطلقت عليها "وطن إف إم" التي تبث إلى الآن برامج ومحتوى يحرض على العنف والطائفية (90).

وتعمل على إسكات الإذاعات الخاصة والتجارية وإخضاعها لإرادتها، على الرغم من التزام أكثر من 30 إذاعة FM في مناطق سيطرتهم بسياسة الحوثي، وعدم بث برامج أو حلقات مناهضة لهم، رغم التزام هذه الإذاعات بسياسة جماعة الحوثي، وبُعدها عن السياسة، والتركيز على القضايا الاجتماعية فقط، والبعض منها تخصص ببث الأغاني بهدف جلب الإعلانات، إلا أن ذلك لم يشفع لها من الاستهداف والمضايقات من قبل جماعة الحوثي.

**أقسام الإذاعات التي تبث في العاصمة صنعاء**

القسم الأول: إذاعات حكومية تمول من ميزانية الدولة تحت سيطرة الحوثيين وهي (إذاعة "صنعاء"، إذاعة "الشباب"، إذاعة "العاصمة" التابعة لديوان عام أمانة العاصمة صنعاء، إذاعة " وطن" التابعة لوزارة الداخلية التي يسيطر عليها الحوثيون، وإذاعة "الإعلام" التابعة لكلية الإعلام بجامعة صنعاء)، وكل البرامج التي تبث في تلك الإذاعات هي موجهة بحسب سياسة الحركة الحوثية.

أما القسم الثاني من الإذاعات المحلية التي تبث اليوم في العاصمة صنعاء فهي إذاعات تُعرف نفسها للناس على أنها تتبع الحركة الحوثية مباشرة وهي (إذاعة "سام اف" ام ويديرها الإعلامي المقرب من زعيم الحركة الحوثية حمود شرف الدين ،و إذاعة صوت الشعب ويديرها أحمد المختفي أحد القيادات الحوثية المنتمية لمحافظة صعدة والذي درس في معهد إعلامي يتبع حزب الله اللبناني في بيروت منذ سنوات طويلة.

وإذاعة "الهوية" والتي يديرها القيادي الحوثي محمد العماد، وإذاعة 21 سبتمبر والتي افتتحت قبل القسم الثالث من الإذاعات التي تعمل اليوم في صنعاء وهي إذاعات يملكها رجال أعمال حوثيين (كإذاعة "إيرام اف ام" المملوكة لوليد محسن الوشلي، وإذاعة "يمن ميوزك "المملوكة لوليد السراجي ).

في مطلع أكتوبر/تشرين 2017 دشن مكتب اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية عمله بصنعاء كفرع للمكتب الرئيس للاتحاد ببيروت والممول من إيران بشكل مباشر، يعمل الاتحاد على استقطاب الصحفيين الشباب إضافة الى إشرافه وتمويله عدد من الأنشطة الإعلامية، كما يقيم الاتحاد عدة دورات للصحفيين في صنعاء بين الحين والآخر، ويعمل أيضاَ كقناة اتصال بين وسائل إعلام الحوثيين بكافة أشكالها ووسائل إعلام ايرانية ولبنانية، ويبث بين الحين والآخر مواداً برامجية مشتركة بين الإذاعات في صنعاء وإذاعات لبنانية وعراقية.

## مؤسسات ثقافية في مرمى الاستهداف

تعرضت العديد من المؤسسات الثقافية لوقف المعونات المادية الشهرية التي تمنحها الدولة للمؤسسات الثقافية والمبدعين، كما نهبت أموال صندوق التراث والتنمية الثقافية باسم المجهود الحربي، وقصرت عملي ات الدعم على المحسوبين عليها فقط.

الآثار التاريخية بدورها عانت من جور الحوثيين، فإلى جانب استهداف المتاحف الوطنية، عمدت الميليشيا إلى تهريب كثير من القطع والمقتنيات الأثرية التي يعود تاريخها لآلاف السنين، لتمويل مشاريعها في اليمن، وذلك بطريقة منظمة عبر المنافذ البرية والبحرية للبلاد.

إضافة إلى وضع يدها على آثار مهمة جدا، جزء كبير منها غير مقيد في السجلات التابعة للمتاحف اليمنية، أو مصنفة لدى الهيئة العامة للآثار التي تتبع وزارة الثقافة، الأمر الذي يصعب معه تحديد عدد الآثار والمخطوطات التي هربتها وباعتها الميليشيات في الأسواق الخارجية، وفقا لوزير الثقافة السابق مروان دماج.

وأكد دماج، أن الميليشيا الحوثية باعت الكثير من القطع وتسعى لتنفيذ عمليات بيع أخرى، مشيراً إلى أن قيمة القطع الأثرية التي جرى تهريبها تساوي ملايين الدولارات وباتت تشكل مصدر تمويل مهماً للميليشيا.

## إغلاق دور النشر

كما سعت الحوثية إلى محاولة طمس هوية اليمن الثقافية من خلال إغلاقها لعدد من دور النشر في صنعاء. حيث منذ الانقلاب عشرات من دور الكتب والنشر في صنعاء ومناطق أخرى تحت سيطرتها، في عمل ممنهج لحوثنة وتشييع المجتمع، وفرض أميّة معرفية وثقافية على الأجيال مع بقاء كتب الفكر الشيعي هي المعرفة الوحيدة المتاحة.

واستطاعت الحوثية ومن خلال ممارسات قمعية وترهيبية، إغلاق دور كتب ونشر أو أجبرت مالكيها على مغادرة صنعاء، فيما تحولت مباني مؤسسات طباعة ودور نشر إلى مطاعم ومحلات تجارية تشهد على جريمة عظيمة بحق الإنسان اليمني في القرن الواحد والعشرين.

وكان ناشطون قد تداولوا صورًا لإحدى كبريات دور النشر المعروفة في اليمن وهو دار النشر للجامعات الواقع في شارع الوحدة (الدائري) أمام الجامعة القديمة بصنعاء، وقد تحول مبناه إلى مطعم للوجبات الغذائية، في صورة تعكس حجم خطر المليشيات وممارساتها في تدمير الفكر والمعرفة والثقافة منذ انقلابها المشئوم (91).

كما تتعدد المكتبات ودور النشر التي قامت المليشيات بإغلاقها أو التسبب بذلك أو بنهب ومصادرة محتوياتها من آلاف الكتب والمؤلفات المهمة في كل مجالات الحياة أُجبِر إثر ذلك مالكوها على إغلاقها، حيث قامت المليشيات بنهجها التدميري على إغلاقها، في سابقة لم يشهدها بلد؛ من أناس يدمرون العلم والمعرفة ويبنون صوامع للجهل والتجهيل.

## نسف الحوثية للمواطنة المتساوية

لا تترد جماعة الحوثي من تكريس كل جهدها في خلق مجتمع مشوه النسيج، يوما بعد يوم؛ حيث تستغل سطوها على الدولة في تعزيز العنصرية بين الشعب اليمني وإنهاء المواطنة المتساوية؛ حتى تصدرت قائمة حركات العالم العنصرية كنزعة أخطر من النازية؛ إثر اعترافها الصارخ بالتفوق العرقي.

ولا تستحي أن تدعي ماليس لها؛ بأن تستمد عنصريتها من الادعاء بأفضلية عرقية للعائلات التي تشكلت منها دوائر القيادة الحوثية؛ باعتبارها سلالة مقدسة لها الحق بالحكم والحق في الاستحواذ على ثروة أكثر من 30 مليون يمني، باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية أو كما تصفهم "الزنابيل". وهو منطلق يهودي معروف.

ولا تقتصر العنصرية الحوثية على الرؤية العدائية تجاه الشعب اليمني، فحتى على مستوى بنية التنظيم الهرمي الداخلي للجماعة، يتم احتكار المستويات القيادية وتحديد مسبق على أساس الانتماء العائلي، ولا يتاح وصول كل أفراد الأسر السلالية الهاشمية التي تزعم الانتساب لـ"آل البيت".

## - قانون الخمس.. نظام العبودية والتمييز الطبقي

لم يحدث أي قرار حوثي أزمة سياسية مثلما أحدثه قرار تخصيص "الخُمُس" من عائدات الزكاة والثروات الطبيعية في اليمن لـ"االهاشميين" الذي لا يوازيه إلا قرار الانقلاب على السلطة قبل ثمان سنوات، والذي خلق شرخاً عميقاً في المجتمع اليمني، إثر تمييزه بين أبناء الأسر الهاشمية، والمقصود بها أفراد عائلة زعيم جماعة الحوثي، ومن يزعمون أنهم ينتسبون لأسرة النبي محمد، وبين بقية أفراد المجتمع، بدعوى أنهم يملكون "حق الاصطفاء" السلالي في الثروة و"الحق الإلهي" في

السلطة، وهو ما ينكره أغلب المرجعيات الدينية والسياسية اليمنية، ويعتبرونه افتراء على الدين وأمرا قد حسمته مؤسسات الدولة الحديثة وقيام النظام الجمهوري.

وكان مثار انتقاد قرار جماعة الحوثي بهذا الشأن، كونه في الوقت الذي يشرعن فيه الحق في مصادرة 20٪ من ثروات البلد لصالح الأسر الهاشمية، ولا ريب أنه يخلق الطبقية في المجتمع، بتقسيم المواطنين إلى "سادة" و"عبيد"، وكأن بقية المواطنين سيصبحون وفقاً لهذا القرار؛ بمثابة العبيد الذين، لا مهمة لهم في الحياة سوى خدمة طبقة الهاشميين، ومنحهم الخُمُس من عائدات عرق جبينهم وحقوقهم المكتسبة من ثروات البلد، بما فيها النفطية والمعادن وغيرها (92).

وجاءت اللائحة التنفيذية التي أعدتها الجماعة للقانون رقم 2 لعام 1999 بشأن الزكاة؛ لتعزز الرفض المجتمعي لها؛ كونها تساعد على التمييز بين المجتمع الواحد- من خلال فرض الخُمس على جزء كبير من المجتمع دون غيرهم من الحوثيين الذين ينسبون أنفسهم إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

أحقية الجماعة بالخُمس ليست وليدة المرحلة، وهي متجذرة في معتقداتهم، وحاول مندوبوهم في مؤتمر الحوار إقرارها في مشاريع القوانين والدساتير القادمة للدولة، لكنها لقيت رفضاً قاطعاً من جميع المكونات

الأخرى، ولدى وصولهم إلى الحكم بعد انقلابهم على الحكومة في 21 سبتمبر 2014، سنحت لهم الفرصة لتمريرها في اللائحة التنفيذية للقانون في الوقت الراهن (93).

لكن اللائحة التي تم تسريبها من وزارة الشؤون القانونية، لقيت استنكاراً ورفضاً واسعين على المستويين الرسمي والشعبي، وتحولت إلى قضية تبين زيف ادعاءات الجماعة بالمساواة والمواطنة المتساوية.

وجاءت في مسودة الدستور اليمني "المواطنون متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة دون تمييز، بسبب الجنس أو اللون أو العرق أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإعاقة أو الانتماء السياسي أو الجغرافي أو الوظيفة أو المولد أو أي اعتبارات أخرى".

ورداً على اللائحة، اعتبر البرلمان ما أقدم عليه الحوثيون تمادياً من قبل سلطة لا تتمتع بأية مشروعية- بإعلان قواعد وإجراءات غير مسبوقة- تبيح لها استقطاع 20% من جميع عوائد الشعب اليمني وثرواته الطبيعية لصالح فئة محددة.

وأكد مجلس النواب، في بيان صحفي، أن كل ما يصدر عن الجماعة معدوم ولا قيمة له، وعمل مجرم وعنصري يراد منه استكمال آخر حلقات الانقلاب على الثورة والجمهورية والديمقراطية ومبادئ العدالة الإنسانية

والمواطنة المتساوية؛ للعودة بالوطن إلى العهد الإمامي الكهنوتي البغيض- قبل العام 1962م، واستعباد الشعب اليمني، وإفقاره، وتجهيله، ومصادرة كل ثرواته، والقضاء على كل مكاسب ثورتي سبتمبر وأكتوبر ويمن الـ22 من مايو (94).

أما حزب التجمع اليمني للإصلاح فقد وصف الوثيقة بالعنصريّة؛ التي تكرس التمييز، وتفرز المواطنين، وتمنح المتمردين الامتيازات؛ على أسس عرقية وسلالية، وتعبر عن إصرار الجماعة على نهب أموال اليمنيين وثرواتهم؛ لتمويل استمرار حربها؛ ضد الشعب اليمني، والذي يمثل خيارهم الوحيد لفرض مشروعهم السلالي العنصري.

وقال الإصلاح في بيان له، إن "النظام الجمهوري الذي ارتضاه اليمنيون وناضلوا لأجله عقوداً طوالاً، هو مصير وحياة البلاد التي لا رجعة عنها، وكل الدعوات العنصرية، والأفكار والتشريعات المريضة؛ التي يحن لها البعض خارج المرجعيات والثوابت الوطنية- لا مجال أمامنا إلا إسقاطها ومن يقفون خلفها- فما تطرحه الجماعة من تقسيمات وممارسات وأفكار بالية؛ تفرز الشعب إلى يمنيين وهاشميين؛ من شأنه تدمير ما تبقى من وشائج النسيج الاجتماعي، ولا حل لليمن إلا في دولة المساواة في الحقوق والواجبات". (95)

## موقف المجتمع من سلوك وسيطرة الحوثيين

رغم الأساليب القمعية والممارسات المتبعة لدى الحوثيين في إحكام قبضتها على السلطة والمجتمع، فإنها لا تزال تواجه مقاومة، ورفضاً مجتمعيين، وتجد صعوبة في تطويع المجتمع وإخضاعه، وتلجأ دائماً إلى الاعتداء على تجمعات سكانية كاملة؛ لتنفيذ مخططاتها بالقوة، في مؤشر على فشل قبضتها الأمنية.

وتواجه الحوثية إرادة مجتمعية رافضة لمخططاتها، ومحاولات السيطرة المطلقة على حياة السكان والاستيلاء على ممتلكاتهم؛ وعلى سبيل المثال:

حيث قوبلت أخيراً خلال شهر أكتوبر 2022، في هاتين المديريتين على النحو الآتي:

أ) صَعدت أعمال البطش والقمع ضد أهالي قرية العرة التابعة لمديرية همدان، على بعد كيلومترات شمال غربي العاصمة صنعاء؛ لإعادة البسط على أرض تابعة لأهالي القرية، وتحويلها إلى مقبرة. وشنت حملة؛ لحصار وترهيب أهالي القرية، لكنهم قرروا هدم السور الذي بنته الميليشيات بالقوة حول الأرض؛ متكئين على حكم قضائي بأحقيتهم في الأرض، إلا أنهم فوجئوا بحملة ميليشياوية في الثاني من هذا الشهر من شهر أكتوبر داهمت القرية، واختطفت عدداً من مواطنيها وأعيانها(96).

واجه الأهالي حصار الميليشيات باعتصام سلمي أحياناً وبالحجارة والعصي أحياناً أخرى، وأجبروها على التراجع تاركة عربة عسكرية، إلا أن الميليشيات هاجمت القرية مرة أخرى وفرضت حصاراً ومنعت الأهالي حتى من الصعود إلى أسطح المنازل أو الإطلال من النوافذ، وأصابت عدداً غير معروف منهم بالذخيرة الحية.

ب)كذلك واجه أهالي منطقة صَرِف التابعة لمديرية بني حشيش شمال شرقي العاصمة صنعاء؛ حيث قُتل 3 من عناصر الميليشيات، وسيطر أهالي المنطقة على عدد من الأسلحة والعربات العسكرية الحوثية، بينها عربة مدرعة.

فبعد أن شنت الميليشيات هجوماً بمختلف أنواع الأسلحة على المنطقة، وقصفت منازل ومزارع المواطنين بالمدرعات والرشاشات، أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وإلحاق أضرار مادية بالمنازل والمزارع؛ تداعى أبناء المنطقة للتصدي لها بحوالي 800 مقاتل، وتمكنوا من إلحاق خسائر بشرية ومادية بها..

وما ذكرناه؛ يعتبر مثالا للمقاومة والرفض الشعبي ضد الحوثيين، والدفاع عن أراضيهم وممتلكاتهم من السلب والمصادرة؛ رغم القمع والتنكيل واستخدام أدوات القهر والترهيب، مستلهمين الروح اليمنية السائدة والفاعلة خلال أكثر من عشرة قرون وهي ترفض وتقاوم الإمامة، التي لم

يسجل لها التاريخ قبولاً واستكانة في عهد ما من قِبل الشعب اليمني.

وبالتالي فإن عدم استقرار حكم الإمامة -خلال وجودها في اليمن لأكثر من 800 عام- دليل واضح أن المقاومة اليمنية كانت مستمرة لهذا المشروع البغيض، على عكس الذين يروّجون -ولو بغير قصد- أن الإمامة حكمت اليمن كل هذه المدة، فهي ترجئ الفشل إلى رفض اليمنيين ومقاومتهم؛ لهذا المشروع الدخيل، وأن إيمان بعض القبائل كان لاعتبارات كثيرة؛ مرتبطة في أغلبها بالحيل والخديعة واستغلال عاطفة اليمنيين الجياشة للدين والنفوذ من خلال هذا الثقب، للسير نحو أهدافهم الماكرة (97).

## مظاهر أخرى للمقاومة المجتمعية

### أ) مقاطعة خطب الجمعة والأعياد في المساجد

دائماً ما كانت صلاة الجمعة وخطب الأعياد في اليمن وفي صنعاء خاصة، ذات روحانية خالصة، يتوافد المصلون قبل الأذان بساعات؛ من أجل الوصول إلى الصفوف الأولى والاستماع لخطبتي الجمعة. وكان المواطنون يؤدون الصلاة حتى في الشوارع القريبة من المسجد؛ لامتلائها.

اليوم لم يعد الأمر كذلك، يحضربضعة صفوف حتى نهاية الصلاة، وباحات المسجد فارغة، وكذلك الشوارع والنصف الأخير من المساجد تكاد تكون فارغة؛ رفضاً لاستيلاء الحوثية على المساجد، وتحويل المنابر

إلى خطب حربية، وتحشيد لجبهات القتال، أو بث سموم الطائفية والعنصرية بين المجتمع، ويكتفون فقط بالصلاة في منازلهم، أو حضور المسجد قبيل انتهاء الخطبة لأداء الصلاة فقط (98).

**ب) مقاطعة المناسبات الطائفية**

في البدء كانت الحوثية تتخذ من المناسبات الطائفية وسيلة لاختبار شعبيتها وولاء المواطنين لها، وكانت تكتفي بالدعوة لحضور تلك المناسبات عبر وسائل إعلام الدولة التي سيطرت عليها، وعبر منابر المساجد والمدارس والجامعات، ومن خلال اللافتات ومكبرات الصوت.

وبما أن الاستجابة كانت محدودة وتقتصر على أتباع المليشيا فقط؛ لدواع طائفية ومناطقية، فإنها عمدت بعد ذلك إلى إجبار المواطنين بالقوة على حضور تلك المناسبات، ويتم الاستدعاء عبر عقال الحارات في المدن الرئيسية، وتوزيع باصات لنقل المواطنين من حاراتهم إلى أماكن إقامة الفعاليات، ثم تبث تلك الفعاليات عبر وسائل الإعلام لبيع الوهم بأنها تحظى بالشعبية، علما أن عددا كبيرا من المواطنين يتحايلون على عقال الحارات والقيادات الميدانية ولا يحضرون تلك الفعاليات، ومن يحضرها منهم هم من تسوقهم المليشيا من منازلهم ولا يستطيعون الاعتراض ؛خشية الأذى والانتقام.

**ج) مقاطعة المدارس الحكومية:**

حولت الحوثية عددا كبيرا من المدارس الحكومية في مناطق سيطرتها إلى أماكن لنشر ثقافة القتل والتطرف وتشجيع الأطفال على القتال في صفوفها، كما أنها خطفت عددا كبيرا من الأطفال من تلك المدارس ودفعت بهم إلى جبهات القتال دون معرفة ذويهم، وهو ما دفع عددا كبيرا من المواطنين المقتدرين ماديا إلى مقاطعة تلك المدارس وتدريس أبنائهم في مدارس أهلية غير مملوكة لقيادات حوثية، وبعض المواطنين حرموا أبناءهم من الدراسة تماما لعدم قدرتهم على تدريسهم في مدارس أهلية، باعتبار ذلك أفضل من تفخيخ عقولهم بثقافة الإرهاب والدفع بهم إلى محارق الموت.

**د) إبراز الأناشيد الوطنية في حفلات التخرج والأعراس:**

لم تكن الأناشيد الوطنية تحظى بالاهتمام في حفلات تخرج الطلاب من الجامعات وفي صالات الأفراح إلا بعد انقلاب الحوثية، وإغراقها الفضاء العام بزوامل الحرب ؛ فصارت الأناشيد الوطنية وسيلة احتجاج غير مباشرة؛ تعبيرا عن الرفض للحوثية وتمجيد السلالية والطائفية والضيق منها. وبعد أن لاحظت أن النمط السائد لحفلات التخرج وحتى الأعراس يستعيد زمن الجمهورية فنيا وفرائحيا بشكل احتجاجي ضدها، تعمدت التضييق على تلك الحفلات بتهم مختلفة، مثل تهمة "الاختلاط" في

حفلات التخرج، أو تهمة "الغناء" في حفلات الأعراس، محاولة فرض نمطها على الجميع، لكنها تواجه بالرفض والتمنع ولم تستطع تحديد مواصفات معينة للحفلات والأعراس وإجبار الناس عليها.

**هـ) كتابة شعارات على الجدران تطالب برحيل الحوثيين:**

في منتصف عام 2022 فاقت الحوثية على شعارات مكتوبة على الجدران تطالب برحليها في عدد من أحياء العاصمة صنعاء، فجن جنونها وبدأت بحملة اعتقالات عشوائية بحق المواطنين، والتحقيق معهم بشأن تلك الشعارات، ونشرت عددا كبيرا من مسلحيها وآلياتها العسكرية، وما يسمى الشرطة السرية والجواسيس في عدد من شوارع العاصمة صنعاء؛ خوفا من أن تكون تلك الشعارات مقدمة لثورة شعبية ضدها، بعد أن صارت الجدران حكرا لشعاراتها وصور قياداتها، وأيضا صور قتلاها. ولا شك أن من كتبوا تلك الشعارات كانوا يدركون خطورة ذلك، لكن حالة الرفض والغضب ضد الجماعة جعلتهم لا يبالون بعواقب ذلك، والأهم هو أنهم أوصلوا رسالتهم بأن السخط الشعبي ضدها في تزايد.

**و) رفض التجنيد ورفض حضور الدورات الطائفية**

باتت الحوثية تواجه صعوبات كبيرة في حشد مقاتلين جدد إلى صفوفها، خصوصا بعد تزايد خسائرها البشرية في مختلف الجبهات، ما دفعها لانتهاج مختلف وسائل الترغيب والترهيب؛ لإجبار الشخصيات الاجتماعية، ومشايخ القبائل على حشد مزيد من المقاتلين، وأصبحت تدفع مبالغ مالية كبيرة مقابل كل مجند للقائمين على استقطاب المجندين الجدد؛ لتشجيعهم على مضاعفة جهودهم في الحشد والاستقطاب، وبنفس الوقت تهدد مشايخ القبائل بالسجن والانتقام في حال فشلوا في استقطاب مجندين جدد للقتال. وهذه الصعوبة في استقطاب المجندين تعكس الرفض المجتمعي للحوثيين، ولم يعد ينضم للقتال في صفوفهم إلا الفئات الفقيرة والضعيفة والجاهلة، والتي يتم مساومتها بالسلال الغذائية والتهديد بالانتقام.

وهكذا تتعدد مظاهر وأساليب رفض المواطنين لجماعة الحوثي داخل مناطق سيطرتها، وهو ما دفعها إلى المبالغة في القمع وتشديد القبضة الأمنية الحديدية وتكثيف تجنيد المخبرين والجواسيس في الأحياء السكنية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي لمتابعة من يعبرون عن رفضهم للمليشيا ورفع البلاغات عنهم واعتقالهم وإخفائهم في السجون وتعذيبهم؛ باعتبار ذلك قمعا استباقيا لأي ثورة شعبية ضد المليشيا.

# المبحث الثالث:

## الشأن الاقتصادي

## كيف يدير الحوثيون الاقتصاد في صنعاء؟

في إطار استكمال عملية تحقيق الاحتكار الفعال للسلطة والقوة في المجتمع، سعت الحوثية إلى الاستيلاء على النظام الاقتصادي وتدمير القطاع الخاص، وخلق طبقة جديدة من المنتمين للهاشمية السلالية، على غرار ما يفعله الحرس الثوري الإيراني في إدارته للمؤسسات الموازية في إيران من خلال:

حيث اتبع الحوثيون سياسة الفيد وسلطة الغنيمة، وهي عمليا تشبه السياسة ذاتها التي كانت تتبعها دويلات الإمامة، خلال فترات حكمها، حيث تبنى نظاما اقتصاديا؛ همه الأول: تعظيم المنافع والغنائم والامتيازات للسلالة الهاشمية المحتكرة للسلطة والمناصب الرسمية؛ ما أدى الى تحقيقهم لثراء فاحش، مقابل إفقار اليمنيين، وانهيار الطبقة الوسطى، حتى صارت فقيرة بعد نهب الجماعة للمرتبات.

وبحسب دراسة لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، فقد بدأ الاقتصاد السياسي الحوثي في الظهور تدريجيًا لتثبيت الهاشميين كفاعلين مهيمنين في البلد منذ استيلاء الحوثيين على صنعاء. فبعض اليمنيين من الهاشميين الزيديين في محافظة صعدة، كانوا يعدون أنفسهم غرباء في ظل الحكم الجمهوري. (99) ويساعد هذا في تفسير سبب دعم العديد من الهاشميين للحوثيين؛ كونهم يرون في إعادة تشكيل الحوثيين للنظام

القديم والرغبة في العودة إلى العديد من المفاهيم الأيديولوجية للإمامة.

فقد ساعد تحالف صالح والحوثيين على تسهيل اختراق الموارد التجارية والاقتصادية لحزب المؤتمر ودمجها تحت سيطرتهم في نهاية المطاف، وتعاونت شخصيات حوثية بارزة مع نخب من دائرة صالح لإدارة واردات الوقود إلى شمال اليمن عبر ميناء الحديدة، وبعد مقتل الرئيس السابق في ديسمبر/كانون الأول 2017، دُمجت 14 شركة مستوردة للوقود لا تخضع لسيطرة الحوثيين إليهم.

في 27 فبراير/ شباط 2015، قررت اللجنة الثورية العليا التابعة للحوثيين منع القطاع الخاص من استيراد عدد من السلع الاستهلاكية، وهي خطوة عدها سياسيون واقتصاديون عاملًا يتسبب في "تدمير القطاع الخاص" في اليمن.

وبالرغم أن القرار في ظاهره تعزيز الاقتصاد الوطني؛ كونه يمنع الاستيراد ويدعم المنتجات الوطنية بحسب مبررات الحوثيين، لكنه في حقيقة الأمر غير قابل للتطبيق؛ لأن الهدف من ورائه محاصرة القطاع الخاص القائم في البلاد؛ كونه المعني باستيراد المواد الغذائية، والإلكترونيات، ومواد البناء، والسيارات (100).

وقد تسبب قرار الحوثي بموجة غضب واسعة؛ فهو يحرم اليمنيين من احتياجاتهم الأساسية، ويضر القطاع الخاص، والاقتصاد الوطني، بشكل

عام، وقد اعتبر اقتصاديون هذا القرار كارثيًا، وسيتسبب في "إلغاء عضوية اليمن من منظمة التجارة العالمية، وفرض عقوبات اقتصادية، وغرامات، كما ستؤدي إلى خسائر فادحة وكارثية للمستوردين اليمنيين".

## السطو على اقتصاد الدولة

بعد إهدارها الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، والحصول على عائدات خيالية من السوق السوداء للمشتقات النفطية، سَطَت على ضرائب الاتصالات والجمارك، وسيطرت على موارد الصناديق الإيرادية، بعد فرضها شخصيات شديدة الولاء لها، بحجة "محاربة الفساد"، وتجفيف منابعه باعتبارهم ما زالوا في "حالة ثورة" كما يفعله النظام الإيراني.

الحكومة اليمنية اتهمت الحوثيين بنهب نحو 4 مليارات دولار من موارد الدولة، وإيرادات ضرائب النفط، والاتصالات خلال عام واحد- فقط- والسيطرة على 60% من موارد اليمن، فيما يمنعون صرف رواتب أكثر من مليون موظف في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وتحويلها لصالح ما يسمى بـ"المجهود الحربي".

حيث نتج عن الانقلاب الحوثي انهيار العملة الوطنية، من خلال سحبها وتكديسها في حسابات، وخزائن خاصة بهم، وقد تزامن هذا مع إغلاق المؤسسات العامة، وتحول موارد الدولة لصالحهم؛ وعمدوا إلى فصل

الموظفين، والعاملين في تلك المؤسسات؛ ما تسبب بازدياد الفقر وانهيار الطبقة الوسطى (101).

ويعد الاتصالات والإنترنت مورداً رئيساً ومهماً في تمويل الميلشيات الحوثية، وتقدّر عائداتهم من الاتصالات بنحو 98 مليار ريال سنوياً (257 مليون دولار)، خلال الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2016 حتى يوليو/ تموز 2017.

وتوجد في اليمن أربع شركات للهاتف النقال، ثلاث منها تتبع القطاع الخاص، وهي: سبأفون، MTN يمن و واي، إلى جانب شركة "يمن موبايل" التي تُعد قطاعاً مختلطاً، وتعمل الشركات الثلاث المملوكة للقطاع الخاص بتقنية الجيل الثاني للاتصالات، فيما تعمل الشركة التي تديرها الحكومة بتقنية الجيل الثالث، ويقدر رأسمال الشركات الأربع بنحو مليار ونصف دولار.

وقد كشف فريق الخبراء الأممي في تقرير السنوي 2021 عن تلقي الفريق الأممي أن تحصيل وزارة الاتصالات (الخاضعة لسيطرة الحوثيين) من رسوم تجديد سنوية قدرها 13,2 مليون دولار من شركات الاتصالات في صنعاء، وأنه مع مراعاة رسوم استخدام الترددات ورسوم الإدارة، بلغ مجموع الإيرادات التي جمعها الحوثيون من شركة mtn وشركة سبأفون نحو 22 مليون دولار سنوياً (102).

## إيرادات الزكاة وضريبة الخُمس

أصدر الحوثيون في مايو 2018 قراراً بتغيير اسم الإدارة العامة للواجبات الزكوية وتشكيل "الهيئة العامة للزكاة" وألحقوها بشكل مباشر بسلطة رئاسة المجلس السياسي الأعلى. وقد كانت الزكاة تُوزع ضمن موازنات السلطات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات كمصدر رئيسي لتمويل مشاريع البنية التحتية، وهو ما حرم السلطات المحلية من مورد أساسي، ومكّن الحوثيين من السيطرة على هذا المورد بشكل مباشر.

وقد أثار إعلان القيادي بجماعة الحوثيين "شمسان أبو نشطان"، والذي عينته الجماعة على رأس هيئة الزكاة، تنفيذ مشاريع بأكثر من 75 مليار ريال بين تاريخ إنشاء الهيئة وحتى نهاية 2020 تساؤلات حول الرقم الحقيقي لإيرادات الزكاة، خاصة مع حملات الحوثيين لمضاعفة إيرادات الزكاة بشكل كبير خلال العامين الأخيرين.

والتقديرات تشير إلى استيلاء الحوثي على مئات المليارات سنويا من الزكاة، ففي بداية شهر رمضان المبارك خلال العام 2021، دشن الحوثيون حملة ميدانية واسعة على كافة التجار والشركات، ومؤسسات القطاع الخاص والمحلات التجارية، حيث نشرت جماعة الحوثي 6 آلاف و200 لجنة مجتمعية في صنعاء وكافة المناطق الخاضعة لسيطرتها، لجمع

الزكاة من التجار ومنعتهم من التصرف بها، أو توزيعها بشكل فردي، كما هو معتاد عند البعض الذي يفضل توزيعها بشكل شخصي.

وإلى جانب تلك الحملة، رفعت سلطات الحوثيين زكاة الفرد، أو ما تسمى دينياً باسم زكاة الفطرة، بمقدار 550 بالمائة، وذلك من 100 إلى 550 ريالاً يمنياً، فيما رفعت قائمة كبار المكلفين من التجار إلى نحو 25 ألف ريال بعد أن كانت القائمة 1300 ريال فقط، وفق تقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.

وكما أطلقت الهيئة يدها في الزكاة على مختلف فئات المجتمع، ومنهم التجار والمزارعين، وذوي الدخل المحدود، بإجراء تعديلات في قانون الزكاة فقد أطلقت يدها في أخذ "الخُمُس"، أي عشرين بالمئة من إيرادات قطاعات إنتاجية كثيرة وتصرف معظم هذه الإيرادات على أفراد عائلات تزعم انتمائها لأبناء فاطمة بنت النبي محمد عليه الصلاة والسلام، ليتضح أكثر مدى توغل جماعة الحوثي في العنصرية والفرز الطبقي لشرائح المجتمع اليمني.

وفي يونيو من العام 2020 تسربت وثيقة تُظهر التعديلات التي أجراها الحوثيون على القانون والذي ينص على أنه "يجب الخمس 20% في الركاز والمعادن المستخرجة من باطن الأرض أو البحر أياً كانت حالتها الطبيعية جامدة أو سائلة كالذهب، والفضة، والنحاس، والماس،

والعقيق، والزمرد، الفيروز، والنفط، الغاز، والقير، والماء، والملح، والزئبق، الأحجار، الكري، والنيس، والرخام، وكل ما كان له قيمة، من المعادن الأخرى"، كما "يجب الخمس 20% في كل ما استخرج من البحر كالسمك واللؤلؤ والعنبر وغيره، وفي العسل إذا غنم من الشجر أو الكهوف".

تُظهر الوثيقة أن هذه النسبة من الإيرادات ستوزع على ستة أسهم مع تحديد من يزعمون الانتماء للسلالة الهاشمية.

## النفط والغاز

تمثّل المشتقات النفطية الشريان الرئيس لجماعة الحوثي، من خلال استحواذ 21 شركة تابعة لها على عملية استيراد المشتقات النفطية، وبيعها في السوق السوداء بأسعار مضاعفة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

كشفت كشوفات حركة الاستيراد الرسمية للمشتقات النفطية خلال الفترة من يناير-سبتمبر 2017 عبر مينائي الحديدة ورأس عيسى بمحافظة الحديدة (غرب صنعاء) الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية، عن تسبب خسارة الخزينة العامة بأكثر من 27 مليار ريال يمني- خلال تسعة أشهر- فقط- من العام الماضي؛ نتيجة سيطرة المستوردين على السوق النفطية.

وبحسب الكشوفات فإن الفوارق المستحقّة على تجار المشتقات النفطية من الكميات التي وردت إلى الحديدة حوالي 19 مليار ريال، والفوارق المستحقّة للكميات المستوردة إلى منشأة رأس عيسى في ذات الفترة أكثر من 8 مليارات ريال، وبإجمالي 27 مليار ريال.

وكانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" ذكرت في تقرير لها في سبتمبر الماضي أن فريق خبراء تابعاً للأمم المتحدة، أكّد على أن جماعة الحوثي تجني أموالاً طائلة من السوق السوداء، قدَّرتْها بأكثر من 1.14 مليار دولار، واعتبرتها أحد المصادر الرئيسة لإيراداتهم.

ويباع العشرون لتراً من مادة البترول في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيا بمبلغ 8300 ريال يمني، في حين يباع الديزل بمبلغ 7600 ريال يمني. أما سعر أسطوانة الغاز فوصلت إلى 7500 ريال خلال الأشهر الأولى من العام 2018، مع ندرة المعروض، واصطفاف المواطنين في طوابير طويلة. في حين يصل سعر أسطوانة الغاز في مناطق سيطرة الشرعية إلى 1500 ريال في 2018، وهو ما يعني رفعها إلى أربعة أضعاف سعرها الرسمي.

وقدرمسؤول كبير في شركة الغاز اليمنية في تصريح لموقع "المصدر أونلاين" أرباح جماعة الحوثي من بيع الغاز المنزلي في 2021 تفوق 350 مليار ريال فقط من اسطوانات الغاز القادمة من مأرب، ناهيك عن الغاز المستورد (103).

## مصادرة ونهب المؤسسات الإيرادية

في سياق سيطرتها على المؤسسات الإيرادية، عمدت الحوثية إلى فرض شخصيات منتمية للسلالة الهاشمية على مجموعة من الصناديق المالية، منها صناديق النظافة والتحسين، وصندوق دعم النشء والرياضة، وصندوق الضمان الاجتماعي، وصندوق مؤسسة التأمينات.

وقد كشفت تقارير إعلامية خلال الفترة السابقة عن قيام الميليشيا الحوثية بالسطو على مبلغ 28 مليار ريال من حساب شركة التبغ والكبريت المعروفة باسم كمران، التي عينت أحد الموالين لها رئيساً للشركة.

وبلغت إيرادات صندوق النظافة والتحسين حوالي 220 مليون ريال، كما أن فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بمحافظة صنعاء، حقق إيرادات بلغت 500 مليون ريال منذ مطلع العام الماضي 2017م حتى نوفمبر من نفس العام، بحسب تصريح مدير عام فرع الهيئة علي الكول. (104)

المؤسسة الاقتصادية اليمنية كبرى المؤسسات الحكومية، هي الأخرى تعرضت لسطو كبير، إضافة إلى تهميش وتعطيل من ميليشيات الحوثي، حيث سيطرت على أسطول النقل التابع للمؤسسة، المكون من مئات

الناقلات، والشاحنات والقاطرات وغيرها، وعطَّلت قطاع النقل بالكامل وحوَّلت جزءاً كبيراً من هذا الأسطول للمجهود الحربي، ولنقل الأسلحة والصواريخ والمعدات الحربية. وباع الحوثيون وأجّروا ما تبقى من الناقلات، والشاحنات، والقاطرات لصالح متنفذين موالين لها.

## إيرادات الضرائب والجمارك

مثّلت حجم الإيرادات الضريبية للدولة في العام 2014 أكثر من 586 مليار و400 مليون ريال، في حين تراجعت في العام 2015 إلى 474 مليار ريال، وفق بيانات حكومية. أمّا حجم الإيرادات الجمركية، فقد بلغت خلال العام 2014 أكثر من 111 مليار ونصف المليار ريال، وتراجعت في العام 2015 إلى 66 ملياراً و800 مليون ريال.

البيانات الحكومية ذاتها أكدت أنه في العام 2014 بلغ حجم الأجور والرواتب، 927 ملياراً و800 مليون ريال، في حين تراجعت خلال العام التالي، إلى 915 مليار ريال، نتيجة الفجوة الكبيرة التي حصلت في الإيرادات العامة للدولة.

إجمالي الضرائب التي يجمعها الحوثيون في مناطق سيطرتهم يفوق بأضعاف ما كانت تجمعه الحكومة في كل محافظات الجمهورية قبل الحرب. وأقرب الأرقام تؤكد بأن إيرادات الحوثي من الضرائب وحدها

تتجاوز تريليون ريال سنويا، وهو رقم قادر على دفع رواتب الموظفين في كل محافظات الجمهورية. (105)

أشار فريق لجنة الخبراء الدوليين التابع للأمم المتحدة إلى أن جماعة الحوثي جمعت أكثر من مليار و800 مليون دولار، بما يعادل أكثر من تريليون ريال يمني، (الدولار يساوي 600 ريال في مناطق سيطرة الحوثيين) خلال العام 2019، وأن هذه المبالغ كانت مخصصة لدفع رواتب الموظفين المتوقفة منذ سنوات، لكنّ جماعة الحوثي أنفقت جزء كبيراً منه على القطاع العسكري، لتمويل عملياتهم.

عند مقارنة إجمالي الأجور الرواتب التي أنفقتها الحكومة خلال العام 2014، يتبين أن الرقم الذي حققته الجماعة من إيرادات الضرائب والجمارك فقط يكفي لدفع رواتب كافة الموظفين، في مختلف مناطق البلاد، ناهيك عن مصادر الدخل الكثيرة الأخرى والتي سنبينها لاحقا.

وتسببت الضرائب التي فرضتها الميليشيا في إنهاك القطاع التجاري بالمناطق الخاضعة لسيطرتها، وضاعفت من أسعار المواد الغذائية، وارتفاع تكاليف الخدمات المتوفرة رغم رداءتها. كما أكد على ذلك تقرير الخبراء المكلف بموجب قرار مجلس الأمن 2342 (2017)، أن الحوثيين يجمعون الضرائب، ويبتزون التجار، ويصادرون الممتلكات باسم "المجهود الحربى".

## إيرادات المساعدات الإنسانية

في ديسمبر عام 2018 أصدر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بياناً يتهم فيه جماعة الحوثي بسرقة الطعام من أفواه الجائعين، في وقت يموت فيه الأطفال في اليمن لأنهم لا يملكون ما يكفي من طعام.

كان هذا التوبيخ العلني النادر هو الأبرز الذي يكشف جزءاً من تلاعب ونهب الحوثيين للمساعدات الدولية الإنسانية، فيما تُفضل معظم المنظمات الدولية العاملة الصمت أو التماهي مع إجراءات الحوثيين خشية توقف أعمالها وهو ما يعني توقف رواتب وامتيازات موظفيها وتمويلها من المانحين الدوليين.

لا يقتصر سيطرة الحوثيين على المساعدات باستيلائهم على شحنات الغذاء أو تلاعبهم بقوائم المستفيدين من المساعدات، أو حتى بتزييف السجلات ومنح الأغذية لأشخاص لا يستحقونها يعملون على بيعها وتحقيق مكاسب، ولكن يشمل الأمر إدارة عمليات التشغيل والتوزيع وصولاً إلى التدخل في تعيين الموظفين داخل المنظمات وتوجيهها لتلقي خدمات من شركات أو وكلاء محددين تابعين للجماعة.

في أبريل من العام 2018، أنشأت جماعة الحوثي ما تسمى بالسلطة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعافي من الكوارث، قبل أن

تعمل على تعديله، في نوفمبر 2019، إلى المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية، ويصبح خاضعاً بشكل مباشر لرئيس ما يسمى بالمجلس السياسي الأعلى، وباتت المحور الرئيسي للمنظمات غير الحكومية الدولية والعاملين في المجال الإنساني بمناطق سيطرة ميليشيا الحوثي.

يمارس مجلس التنسيق مهاماً تشمل التدخل في عمل المنظمات العاملة في العمل الإنساني والإغاثي؛ سواء بفرض موظفين تابعين للجماعة في كثير من المنظمات الدولية والمحلية، أو التحكم بالعمليات التشغيلية للمنظمات وتعاقداتها.

وقد وجه المجلس، في وقت سابق، بمنع جميع المنظمات المحلية أو الدولية من القيام بأي عملية مسح ميداني، وحصر عملية المسح الميداني عليه، وهو ما أعاق عمل المنظمات، ما قد يدفعهم إلى الاعتماد على بيانات قديمة، أو الاكتفاء بقوائم المستفيدين التي يتم تقديمها من قبل الحوثيين، والتي تشمل قوائم لأشخاص لا يستحقون المساعدات الإنسانية واستبعاد مستحقين لها.

تحقيق للمصدر أونلاين أوضح كيف يستغل الحوثيون المساعدات الإنسانية مثل مشروع المساعدات الغذائية، التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي والذي يوزع نحو 60 بالمئة منه عبر شريك محلي هو مشروع

التغذية المدرسية والإغاثة الإنسانية التابع لوزارة التربية والتعليم في صنعاء، والذي تحوّل لدعم جبهات القتال أو إلى السوق السوداء (106).

أنشأ الحوثيون العديد من المنظمات المحلية التابعة لهم وأجبروا منظمات دولية على التعامل معها لتوزيع المساعدات، مثل منظمة يمن ثبات، ومستقبل يمن، ووطن الأحرار ومؤسسة بنيان. وتحصل هذه المنظمات على تمويلات من مؤسسات أممية وإقليمية وتخصص جزء من التمويل لدعم عائلات المقاتلين في صفوف الجماعة.

وسيطر الحوثيون على منظمات وجمعيات عاملة في مناطق سيطرتهم وأبرزها "جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية (CSSW)"، رغم أن القائمين على الجمعية أعلنوا نقل مقرها في النهاية إلى عدن، لكن الحوثيين احتفظوا باسم المنظمة وشعارها باللغة الإنجليزية لتشجيع المانحين الدوليين على مواصلة العمل معها. لكنهم غيروا الاسم العربي إلى "الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية".

## إيرادات الأوقاف واحتكار العقارات

في نهاية يناير من عام 2021 استحدث الحوثيون ما أسموها "الهيئة العامة للأوقاف" لتُشرف على العقارات الوقفية والاستثمارات، وفصلها عن إشراف وزارة الأوقاف والإرشاد، وأصدروا قراراً بتعديل مسمى الوزارة إلى "وزارة الإرشاد وشؤون الحج والعمرة".

عيّن الحوثيون شخصاً يُدعى "عبدالمجيد عبدالرحمن الحوثي" الذي دائماً ما يسبق اسمه لقب "العلامة" في وسائل إعلام الجماعة، رئيساً لهيئة الأوقاف المستحدثة، وهو أحد الشخصيات الدينية في الجماعة، وسبق تداول صورة له في أحد مزارات الشيعة خارج اليمن، لتبدأ هذه الهيئة حملة واسعة لتحصيل إيجارات الأوقاف المتأخرة خلال السنوات أو العقود الماضية.

وقال عبدالمجيد الحوثي إنه سيعمل على استعادة أموال الوقف التي لم تسدد خلال السنوات الماضية والتي قال إن المُسجّل منها يصل إلى أكثر من 100 مليار ريال، مشيراً إلى أن هناك أموال غير مسجلة تتعلق بالنافذين والتجار والذين استولوا على أموال الوقف منذ عشرات السنين.

موظفو هيئة الأوقاف نفذوا نزولاً ميدانياً إلى الأحياء السكنية في العاصمة صنعاء وسلموا المواطنين الذين يسكنون في بيوت مبنية على أراضٍ وقفية إشعارات تطالبهم فيه بتسديد إيجارات الأراضي التي تقام عليها منازلهم بأسرع وقت تقدر بمئات الآلاف بسبب توقفهم عن التسديد خلال السنوات الماضية، وأنهم لا يستطيعون تسليمها في ظل توقف الرواتب الشهرية.

أما سوق العقارات فتعد أحد أكبر الأسواق المالية والتي يتم خلالها تداول أموال كبيرة، قُدِّر حجم سوق العقارات وتداولاتها بأكثر من ملياري دولار

سنوياً، بحسب تقرير لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي صادر عام 2019.

وتعتبر العقارات التي تدر عائدات سنوية ضخمة للمليشيات الحوثية، أحد أهم القطاعات التي وضع الجهاز الأمني للجماعة، يده عليها، خصوصا بعد الصراع بين قيادات الصف الأول على هذا القطاع الثري.

سيطرة الحوثي على هذه القطاع، سيمكنه من بناء ثروة ضخمة بالإضافة إلى السيطرة على الأراضي المهمة، وبناء الضواحي الموالية له بتوزيع الأراضي والمساحات المهمة والاستراتيجية لأنصار الجماعة.

## تطبيق التجربة الإيرانية في إضعاف القطاع الخاص

برعت الجماعة الحوثية في التضييق على القطاع الخاص وابتزازه ومحاصرته، وهو ما عرّض كثيرًا من المؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية للانهيار والإفلاس. في مقابل ذلك برز التسابق إلى إنشاء شركات ومؤسسات تجارية جديدة، لتكون بديلة عن المؤسسات المفلسة أو المغادرة، وتديرها قيادات الجماعة بشكل مباشر أو بواسطة شخصيات تابعة لها.

بعد أسابيع قليلة من سيطرتهم على العاصمة صنعاء، شرع الحوثيون في إلغاء تعاملات المؤسسات الحكومية مع عدد من الشركات الخاصة،

من ضمنها قيام ما تسمى باللجنة الثورية العليا التابعة للحوثيين بإلغاء تعاملات تجارية بين وزارة النفط ومجموعة شركات "هائل سعيد أنعم"(107)

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، فخلال ثمان سنوات تعرض التجار والمواطنين ـوما زالوا إلى عملية ابتزاز متواصلة و إلزامهم بدفع مبالغ طائلة على مدار السنة تدفع بهم نحو الافلاس وتحت مبررات عدة، كما أن المليشيا لم تستثنِ أحدًا من التجار صغيرًا أو كبيرًا، حتى البسّاطين وأصحاب العربات المتنقلة، فرضت عليهم إتاوات وجبايات وبشكل مستمر.

الثمن الذي دفعه الاقتصاد الوطني جراء التجريف الذي تعرض له، كان فادحاً حيث تضرّر القطاع التجاري بشكل كبير، وانتشرت ظاهرة هجرة الأموال والاستثمارات، وغادرت اليمن ما يزيد عن 90% من الاستثمارات الأجنبية المتوسطة والكبيرة.

حجم الأموال المهاجرة قُدرت بعشرات الملايين من الدولارات، في وقت سحب كثير من رجال الأعمال والتجار اليمنيين مدّخراتهم من المصارف المحلية وهاجروا إلى الخارج؛ للبحث عن بيئة استثمارية آمنة.

كما اضطرت أيضا المستشفيات الخاصة إلى دفع إتاوات شهرية انعكس تأثيرها الشديد على القطاع الصحي. واضطرت الكثير من

المؤسسات والجمعيات إلى التوقف عن العمل بعد المضايقات التي تعرضت لها، أيضاً انعكس تسيُد قانون الجباية والإتاوات وإجبار التجار والشركات والمصانع على دفع مبالغ مالية باهظة على شكل إتاوات، على المواطن في شكل غلاء في الأسعار.

وأدت الحرب إلى توقف الصادرات، وتعطل الإنتاج، وتدهور بيئة الأعمال، إضافة إلى انكماش نصف الاقتصاد الوطني، حيث تشير إحصاءات دولية إلى أن الانكماش الاقتصادي، تسبب بحرمان أربع من كل عشر أسر يمنية من وجود مصدر دخل منتظم، وارتفاع مستويات الفقر إلى أكثر من 80%.

## الحارس القضائي.. أداة الحوثي لنهب أموال اليمنيين

لجأت الجماعة الحوثية خلال السنوات الماضية إلى النظام القضائي الخاضع لها لإضفاء شرعية شكلية من أجل السيطرة على الأموال والأصول والعقارات التابعة لخصوم الجماعة، إضافة إلى التحايل على عمليات غسيل أموال.

أوكل الحوثيون إلى القيادي في الجماعة صالح مسفر الشاعر مهمة ما سُمي "الحارس القضائي" من أجل السيطرة على أموال وممتلكات القيادات السياسية المناهضة للحوثيين وتعزيز الاقتصاد الموازي والخفي للجماعة.

يقود الشاعر الذي يوصف بالذراع الاقتصادية لزعيم الجماعة عبدالملك الحوثي، والمدرج على لائحة العقوبات الدولية، الدور الأبرز في هندسة تأسيس إمبراطورية مالية خفية تستثمر في عشرات المليارات هي في الأصل أموال رجال أعمال وسياسيين وناشطين ومسؤولين يمنيين تعتبرهم الجماعة خصوماً لها.

وفي 9 نوفمبر 2021 أدرج مجلس الأمن الدولي القيادي صالح مسفر الشاعر على لائحة العقوبات الدولية (108). وفي الـ18 من نوفمبر من العام ذاته أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية الشاعر على قائمة العقوبات بسبب دوره في تقديم الدعم اللوجستي للميليشيا ومنها الحصول على أسلحة مهربة.

وقالت إنه "أشرف على مصادرة الحوثيين لممتلكات في اليمن تقدر بأكثر من ملياري دولار مستخدما مجموعة متنوعة من الأساليب غير المشروعة بما يشمل الابتزاز". لكن مصادر متعددة تُشير إلى أن الأموال والأصول التي وضع الحوثيون يدهم عليها أكبر بكثير من هذا الرقم.

وكشف تقرير حديث أصدرته منظمة سام للحقوق والحريات أن أصول شركة الموارد للخدمات التعليمية وحدها، التي استولوا عليها، تزيد قيمتها عن 108 ملايين دولار تشمل مباني الجامعة في صنعاء وبقية المحافظات التي يسيطر عليها (109).

ظلت المنظمة 5 أشهر تحقق في 49 واقعة نهب نشرتها في تقرير خاص، ارتكبتها جماعة الحوثيين في السنوات السبع الماضية، وجمعت أسماء أكثر من 38 شركة كبرى ومؤسسة وجامعة ومستشفى استولى عليها الحارس القضائي، أبرزها: شركة "سبأفون" وجامعة ومستشفى العلوم والتكنولوجيا الأهلية، ومستشفى ابن الهيثم الدولي، وجمعية الإصلاح الخيرية- بما تملكها من مستشفيات، ومراكز صحية، ودور أيتام.

وأشارت إلى أن وسائل وتأثيرات النهب والسطو على الممتلكات تتطابق مع اقتصاد الحرب وغسيل الأموال، فيما ينطوي عليه من تحايل، وسلب وابتزاز، وعنف متعمّد للسيطرة على الأصول المربحة، واستثمار الأموال المنهوبة في نشاطات قابلة للتداول، واستغلال اليد العاملة في الأملاك المنهوبة.

ويُعد الشيخ حميد عبدالله حسين الأحمر، رجل الأعمال وعضو البرلمان اليمني، واحدا من بين أكثر من طالت أموالهم وشركاتهم عمليات النهب والمصادرة، أبرزها شركة سبأفون للاتصالات...

ووفق وثائق فإن الحوثيين صادروا قرابة مليون و175 ألف دولار من أموال جمعية الإصلاح، إضافة إلى مقار الجمعية في المدن والمحافظات، والأصول الأخرى (110).

يدير صالح الشاعر شبكة ضالعة في تحويل الأموال التي يتم السطو عليها من ممتلكات المعارضين لحكم مليشيا الحوثي، إلى جانب مهامه كتاجر سلاح مسؤول عن جهاز الدعم اللوجستي للمليشيا وتهريب الأسلحة.

ومُنح الشاعر مهمة الإشراف على شركة سبأفون للهاتف النقال، ومؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية بكل أصولها وممتلكاتها ومقراتها وهيئتها الإدارية وأموالها المودعة في البنوك، وكذلك جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، ومستشفى وجامعة العلوم والتكنولوجيا، ومستشفي "سيبلاس"، وشركة يمن ارمرد، وغيرها من الشركات والمنازل التي صادرها الحوثيون، إضافة إلى حسابات مصرفية وأرصدة مالية.

تبدو فكرة الحارس القضائي، ظاهرياً كحراسة قضائية، لكن حقيقته يشبه التأميم والاستيلاء الكلي لأموال وممتلكات الشركات والبنوك والمعارضين السياسيين، سواء كانوا في الداخل أي تحت سلطة الحوثي أو خارج سلطته، كما طالت يد الحارس القضائي لأموال وممتلكات بعض المغتربين ورجال أعمال، مثلما حدث مع رجل الأعمال محمد الحيفي.

المحامي عبدالمجيد صَبْرة إن لجنة تابعة لما يسمى بالمجلس السياسي الأعلى تبدأ الاستيلاء بعملية "حصر واستلام" هذه الممتلكات والعقارات حتى قبل استصدار أوامر قضائية بذلك من المحاكم الخاضعة للحوثيين(111).

والمستهدف من عملية المصادرة قد يكون شخصيه سياسية أو عسكرية أو إعلامية وأحيانا رجل أعمال أو مواطناً عادياً، وقد يكون مجرد مغترب خارج البلاد أو شخصاً متواجداً بمناطق سيطرة الحوثيين، بحسب حديث المحامي صبره.

ولا تقتصر السيطرة على الحجز وإنما التصرف بتلك الأصول والعقارات ونهب إيرادات الشركات والمؤسسات المستمرة في العمل، ولعلنا نشير إلى حادثة بيع الحوثيين مساحة أرض تابعة لشركة الموارد للخدمات التعليمية والصحية المالكة لجامعة العلوم والتكنولوجيا في صنعاء في فبراير 2022.

# المبحث الرابع:
# الشأن الإنساني

عقب ثمان سنوات من تمرد جماعة الحوثي، تحولت العاصمة اليمنية صنعاء إلى ثالث أسوأ مدينة في العالم"-حسب تصنيف المجلة الإسبانية "موي نيغوثيوس إي إيكونوميا"- عام -2018بعد بغداد، ومدينة بانغي في جمهورية أفريقيا؛ بسبب التدهور الأمني، والنزاعات المسلحة، وانعدام الخدمات، وتدني مستوى المعيشة.

فصنعاء العاصمة تحولت إلى أطلال، تغيرت طبيعة الحياة فيها بشكل شبه كلي، يستيقظ سكانها كل يوم ليجدوا شيئاً ما غريباً يحدث تدريجياً، فشوارع رئيسية تغيرت أسماؤها، وهناك تقام احتفالات لا يعرفون عنها شيئاً، وعندما يذهب أطفالهم إلى المدارس يلقنون مصطلحات دخيلة تحتل كتبهم الدراسية بقوة السلاح.

يعيش داخلها ملايين اليمنيين يفتقرون لأبسط الخدمات العامة بجوار حفنة ممن يسمون بقيادات الجماعة الحوثية؛ فقد تحولوا إلى أثرياء منذ سبتمبر 2014، وتمارس سياسة الفيد والغنيمة.

تضاعفت الجبايات، بحكم سياسات الجماعة القمعية، كما تحول التجار- بعيداً عن الأجهزة الرسمية- إلى هدف للابتزاز في أية مناسبة تخص الجماعة، أو أية رغبة لقيادي حوثي، وأصبح ثراء أفرادها غير المشروع علامة للمرحلة، بالمقابل تخلت الجماعة عن كل التزاماتها للمواطنين كسلطة أمر واقع، بما فيها عدم دفع المرتبات للموظفين،

وارتفعت نسبة الفقر ومعاناة الضعفاء، وأصبح التعبير عن الرأي أقرب الطرق إلى المعتقل، وتحولت المدارس والمساجد والإذاعات والقنوات والصحف والجامعات مُسخرة لنشر معتقدات الجماعة، ومحاربة كل شيء سواها، فالدعاية والترهيب أهم أدوات الجماعة لفرض قبضتها على اليمنيين القابعين تحت قبضتها.

كما أضحت العاصمة صنعاء "أكبر صالة عزاء"، حيث يرى الداخل إليها كيف حول الحوثيون شوارعها وكل أماكن الدعاية والإعلان فيها إلى لوحات عشوائية لصور قتلى الميليشيات، حتى الأماكن العامة ومنازل المواطنين لم تسلم من دعاية الموت لقتلى سقطوا في جبهاتها القتالية؛ إنها معالم تحمل لباس البؤس، يلاحظها المتجول في شوارع صنعاء،؛صور مجسمة لقتلى الجماعة وشعاراتها.

ولعل ما يلفت النظر في أغلب أحياء صنعاء هو حركة العمران المتسارعة، فهناك مبانٍ جديدة تُشيّد، وعمارات سكنية، لكن ما إن يتساءل الزائر عن السبب حتى يجد الإجابة على ألسنة السكان، الذين يؤكدون أن ملكية أغلب هذه المباني الناشئة هي لقيادات حوثية قادمة من صعدة وعمران.

حالة الثراء غير المسبوقة التي طرأت على عناصر الجماعة بسبب نهب موارد الدولة والاستئثار بالمناصب، إلى جانب سعيهم إحداث

تغيير ديموغرافي في صنعاء لمصلحة عناصر الجماعة هي من جعلتهم يستثمرون أموالهم في شراء العقارات أو تشييدها.

## سياسة التجويع والإفقار

الجوع والإفقار للناس، كانا قرينين لحكم الإمامة في اليمن، ففي الوقت الذي كان يعصف الجوع باليمنيين كان حكم الإمامة ومن معه من السلالة يتمتعون بحياة رفاهية عالية ويملكون مخازن الحبوب وأقوات الناس الضرورية، فعملوا على المتاجرة بها وشراء آراضي شاسعة مقابل القمح، حيث كان الناس يضطرون لذلك إجباراً، وكان الحاكم حينها يستغل ذلك لإذلالهم ونهب أموالهم.

ربما يتشابه الوضع حالياً حد التطابق في سلطة الحوثيين، حيث تعد المجاعة التي يواجهها اليمن حاليا أسوأ مجاعة في التاريخ المعاصر، تقدر الأمم المتحدة أن 80 بالمائة من اليمنيين يحتاجون للمساعدة الماسة الضرورية للحياة (112)، في الوقت الذي يكرس الحوثيون جهودهم للثراء وبناء العقارات الضخمة، وسرقة المساعدات الإنسانية التي تقدمها منظمات الإغاثة الدولية والتي وصفهم برنامج الغذاء العالمي في ديسمبر 2018، بأنهم "يسرقون الطعام من أفواه الجائعين".

يتباهى الحوثيون بصرف مئات الملايين لاحتفالاتهم المتعددة سنوياً، بل ويفرضون جبايات على الموطنين لتلك الاحتفالات بينما تتوسع

رقعة الفقر والمجاعة في البلاد بشكل مأساوي، ولم يكترث الحوثيون كأجدادهم من الإمامين بمصير الشعب، والأهم عندهم أن تكون السلالة باقية تحكم الناس على اية حال. حيث يمنعون تسليم الرواتب للناس ويجبرونهم عن العمل بذات الوقت، وإذا ما تحدثوا وطالبوا بحقوقهم يتم اتهامهم فوراً بالعمالة، ويجيزون قتل الناس بتلك التهمة.

بعد أن نهبت مليشا الحوثية رواتب الموظفين وحولتهم إلى طبقة مسحوقة تعيش تحت خط الفقر والجوع، استغلت نهب المساعدات التي تقدمها منظمات أجنبية لإنقاذهم وأمثالهم من الموت جوعا، وتبيع تلك المساعدات في السوق السوداء، وتصرف جزءا منها للموالين لها ممن لا يحتاجون لأي نوع من المساعدات.

تتعدد مظاهر المأساة الإنسانية في مناطق سيطرة المليشيات الحوثية، وتبدأ من ازدياد أعداد المتسولين من مختلف الفئات العمرية ذكورا وإناثا، وتنتهي بحالات الانتحار والموت جوعا، وتحول عدد من المواطنين والأطفال إلى مجرد هياكل عظمية تتناقل صورهم وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بسبب الجوع والحرمان.

تهدف الجماعة من خلال اتباعها سياسة الإفقار ومضاعفة الضرائب والجبايات وتجويع المواطنين إلى تخويف وإرهاب المجتمع عن مطالبته بواجباتها الأساسية في تحسين أوضاعه القاهرة، إلى جانب إدارته وفق

سياسة القمع والإرهاب التي تتخذ شكل حملات اعتقالات دورية تطال معارضين ومواطنين بسطاء وإخفاءات، إلى تضييق الخناق على وسائل التعبير المختلفة، علاوة على عسكرة المجتمع، بربطه بحروبها وتحميله كلفتها البشرية، وذلك بزجّ قطاع واسع من الشباب، وبشكل يومي، في جبهات الحرب مقاتلين أُجراء، أو كلفتها الاقتصادية من خلال فرض قائمة متنوعة من المجهود الحربي على المواطنين (113).

## نهب الرواتب والإحلال الوظيفي

كان الموظفون الحكوميون أول الفئات التي تعرضت للإفقار والتجويع، حيث بدأت الجماعة الحوثية بنهب رواتب الموظفين في مناطق سيطرتها منذ أغسطس 2016، والذين يفوق عددهم أكثر من مليون و200 ألف موظف.

عقب ثمان سنوات من الحرمان والمعاناة ومصادرة الرواتب والابتزاز- باسم الدرجات الوظيفية- وبدلا من التعويض العادل وصرف الرواتب، عمدت إلى حيلة تتمثل بإحالة 160 ألف موظف للتقاعد، بهدف نهب الدرجات الوظيفية بعد نهب الرواتب- ضمن خطتها- لحوثنة جميع الوظائف الحكومية، واحتكار الوظائف في الجهاز الإداري للدولة للمنتمين لسلالتها والموالين لها، وبالتالي احتكار قطاع التعليم لتحويله إلى بؤرة لتصدير العنف.

في إحصائية كشفت عن مستحقات موظفي الدولة المتراكمة لدى جماعة الحوثي من أغسطس 2016 وحتى نهاية مارس 2020، بلغت نحو 3 تريليونات و 150 مليار ريال، بمعدل 75 مليار ريال شهرياً، وفقاً لمخصصات المرتبات والأجور للموازنة العامة للدولة.، وبهذا تسببت بحرمان 25% من الأسر اليمنية من مصدر دخلها الرئيسي، الأمر الذي أثر على حياة الملايين من اليمنيين وعمق الفقر.

وقد أكد تقرير التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية أن توقف الراتب الذي كان يستلمه الموظف الحكومي كان يمثل كذلك دخلاً شهرياً لمؤجري المساكن وأصحاب المحلات التجارية وغيرهم (114)، وتوقفه أثر سلبياً على الطلب الكلي وتعميق الانكماش الاقتصادي واتساع أزمة البطالة وظاهرة الفقر.

ووفقاً لبيانات وزارة الخدمة المدنية تسبب تعليق ميليشيا الحوثي الرواتب لحوالي 1.25 مليون موظف حكومي، يعيلون 6.9 مليون نسمة، منهم 3.3 مليون طفل، ما صعبَ وصولهم إلى السلع والخدمات الغذائية وغير الغذائية خاصة أن 31.8 % منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وتعكس هذه الإجراءات التعسفية السلوك الانتقامي للجماعة الحوثية، والذي لا يقتصر على خصومها فقط، وإنما يطال كل من لا ينتمي لسلالتها أو مذهبها أو لا يظهر ولاءه لها، وعدم المبالاة بالتداعيات

والأضرار الكارثية والخطيرة التي قد يسببها تنفيذ تلك الإجراءات، وما سيترتب عليها من اتساع لدائرة الفقر والجوع والسخط الشعبي.

## السوق السوداء وتعميق المأساة

بعد الانقلاب اتخذت الحوثية قراراً بتعويم أسعار المشتقات النفطية عام 2015، بهدف فتح المجال أمام السوق السوداء، وبيع المشتقات النفطية بأسعار خيالية، بذريعة أنه وفقا لقرار التعويم فإنها تباع بسعر البورصة العالمية، وقد مكن ذلك الشركات الجديدة التي أنشأتها من استيراد النفط وبيعه إلى شركة النفط الحكومية وتوزيعها للسوق، وبالتالي جني أرباح طائلة سيعود ريعها لاقتصادها وتمويل حربها على اليمنيين من أموالهم.

الطوابير الطويلة للسيارات التي تمتد على طول شوارع العاصمة صنعاء أمام محطات المشتقات النفطية لا تكاد تنتهي، بل باتت الأزمات الدائمة إحدى المشاهد المعتادة للمواطنين. أما أزمة "الغاز المنزلي" فقد تحولت إلى حالة مزمنة وتسببت بمعاناة مضاعفة للسكان- في ظل تدهور المعيشية والارتفاع الحاد بالأسعا- من خلال عملية احتكار لبيع الغاز المنزلي وافتعال أزمات ما بين الحين والآخر-

وقد عمد الحوثيون على اعتماد خطة توزيع معقدة للغاز المنزلي للسكان في صنعاء؛ تنطوي عليها عملية أمنية؛ للحصول على معلومات

المواطنين وبياناتهم، من أجل الحصول على اسطوانة الغاز، وهو ما يسبب صعوبة بالغة في الحصول على الغاز بشكل فوري ومعاناة كبيرة للأسر في قوتها الضروري.

وعن أسعار بيع الغاز، فتباع بأسعار متفاوتة حيث يباع في بعض حارات العاصمة صنعاء بـ6000 ريال، وفي محطات تعبئة الغاز للسيارات بـ 8400 ريال، وفي السوق السوداء بـ11000 ريال، لكن سعرها الرسمي من شركة صافر يصل إلى 2000 ريال فقط مع التوصيل، ولهذا ستجد حجم فروقات النهب والمتاجرة بأقوات اليمنيين من قبل الحوثيين واضحة بينة.

أما أسعار الكهرباء فإن بعض التجار يبيعون الكيلو الكهرباء الواحد بـ600 ريال، وآخرين يبيعونه بـ500 ريال، بعد أن كان بـ40 ريالاً.

وانعكست هذه الزيارة في أسعار الوقود على وسائل النقل والمواصلات في شوارع صنعاء، تحدث مواطنون مع وكالة "خبر"، بأن بعض سائقي المركبات يطلبون 150 ريالا، وبعضهم يكتفون بـ100 ريال، وآخرون يُصرون على 200 ريال.

## اجتثات روافع العمل الخيري والانساني

تعرضت مؤسسات العمل الخيري من مؤسسات خيرية ومنظمات وهيئات إغاثية، لتجريف وسطو الحوثية، تسبب في حرمان الآلاف من الأسر الفقيرة والأيتام من المساعدات التي كانت تقدمها هذه الجمعيات.، فضلا عن شرائح ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين والمكفوفين، ومرضى الثلاسيميا، إضافة إلى النازحين والمتضررين من الانقلاب، من المساعدات،

وبحسب إحصائية برنامج التواصل مع علماء اليمن، فإن 128 منظمة وجمعية خيرية تعرضت لانتهاكات من قبل الحوثيين، منها 95 فقط في أمانة العاصمة، مقدرة خسائرها بأكثر من مليار ونصف المليار دولار (115).

وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي اليتامى الذين كفلوا في جمعيات خيرية محلية أو خارجية أكثر من 200 ألف يتيم، حيث كانوا يتلقون مساعدات نقدية، وعينية، كالمواد الغذائية والملابس وغيرها فضلا عن التدريب والتأهيل.

وتشير التقارير إلى أن خسائر جمعية الإصلاح الخيرية فقط بلغت 100 مليون دولار، وأن مصادرة الجمعية وإغلاقها تسبب بأزمة لـ35 ألف

يتيم في اليمن، وعشرات الآلاف الآخرين الذين يستفيدون من مشاريعها التعليمية، ومن الصعب تقدير قيمة الأضرار التي تعرض لها كل هؤلاء.

والانتهاكات التي تعرضت لها الجمعيات الخيرية والعاملون في المجال الخيري على يد الحوثيين كثيرة ومتعددة، فهم لم يكتفوا بإغلاقها فقط، حيث تنوعت تلك الانتهاكات ما بين احتلال للمقرات، ومطاردة واعتقال المسؤولين والعاملين في تلك الجمعيات، فضلا عن نهب ومصادرة ممتلكاتها ومكاتبها وبياناتها، ومحاربة مصادر تمويلها كرجال الأعمال، والتسبب بتوقف المساعدات الخارجية لها.

## تجهيل متعمد وإلغاء مجانية التعليم

تتشابه حاليا ما تفعله جماعة الحوثي في استهداف التعليم بشكل عام سواء في المدارس أو الجامعات، وربما أسوأ جريمة من الإمامة في عملية الهدم التي تنفذها بحق التعليم القائم، فبدءً من تجاهل معاناة المعلمين وعدم تسليم رواتبهم وصولاً الى تغيير المناهج وفرض مواد إضافية تروج لأفكارهم الطائفية ومشروعهم المدعوم من إيران ومن مظاهر ذلك:

أ-ففي الوقت التي تهدم العملية التعليمية الحكومية، تتبنى الميلشيات مراكز صيفية سنوية بدعم مالي كبير وضخ إعلامي حولها من أجل استقطاب الشباب والنشء اليها وتجنيدهم للقتال في صفوفها، وتلك جريمة بحق الأجيال والمستقبل، وتحولت المدارس في مناطق سيطرة

الحوثيين إلى حالة من العبث في إهمال التدريس، حيث يعمدون إلى ذلك لتجنيد الشباب بسهولة في صفوفهم.

ففي مطلع 2020 قامت الجماعة بإلغاء مجانية التعليم الذي كان من ثمار ثورة 26 سبتمبر 1962 وإتاحته لجميع المواطنين، من خلال رسوم باهظة على طلاب بعض المدارس في صنعاء وصلت إلى 65 ألف ريال على طلاب المرحلة الابتدائية و 85 ألف ريال على طلاب الأساسية و95 ألف ريال على المرحلة الثانوية (116).

ومن بين هذه المدارس، مدرسة بلقيس للبنات الواقعة في شارع الإذاعة خلف السفارة الروسية بالعاصمة صنعاء، التي حولتها الحوثية إلى مدرسة للذكور وفرضت رسوماً باهظة على طلابها، وتعد أول مدرسة أنشئت بعد ثورة 26 سبتمبر خاصة بالبنات واستطاعت أن تحافظ على صدارتها ومكانتها من بين مدارس العاصمة، كما تعد صرحا علميا تخرجت منه معظم قيادات المرأة اليمنية في العهد الجمهوري.

وبهذه الخطوة يستكمل الحوثيون ما بدأوه بشأن تدمير التعليم في اليمن وتحويله إلى مدارس تنشئ جيلا غارقا في مشروعهم الظلامي علاوة على أنهم يسعون من وراء ذلك لجني المال.

قامت الميليشيا أيضاَ بطرد عشرات الطلاب لعدم سدادهم القسط الشهري من الرسوم غير القانونية التي فرضتها، وهو الأمر الذي حذرت

من خطورته منظمة "سياج" اليمنية لحماية الطفولة، والتي أكدت في أحد تقاريرها أن هذا الإجراء الحوثي سوف يؤدي إلى زيادة نسبة الأطفال المتسربين من المدارس، وتوقعت أن يفقد أكثر من 3 ملايين طفل يمني حقهم في التعليم.

وبحسب تقرير لمنظمة اليونيسف، فإن 2500 مدرسة في اليمن أصبحت خارج إطار الخدمة حاليا، و27% أغلقت أبوابها كليا، بينما تستخدم 30% كملاجئ لنازحين أو معسكرات، وحرمان أكثر من 2.5 مليون طفل يمني من التعليم، و2.9 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدارس منذ مارس العام 2015، و1.8 مليون طفل تسربوا من المدارس لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة، ونحو 2.9 مليون طفل آخرين مهددين بالتسرب في حال لم يحصلوا على المساعدات، ما يعني أن 78% من الأطفال في عمر الدراسة لن يكونوا قادرين على االلتحاق بالمدارس.

وفي تقرير صادر عن مكتب حقوق الإنسان بأمانة العاصمة (حكومي)، اعتداءات الحوثية بحق التعليم والتي بلغت نحو 8140 انتهاكاً خلال عام واحد من الفترة (5 أكتوبر 2019 حتى 4 أكتوبر 2021). وتمحورت حول عمليات القتل والوفاة تحت التعذيب، إلى عمليات الفصل والتعسف الوظيفي للمعلمين وتغيير المناهج وخصخصة المدارس وفعاليات وأنشطة تطييف التعليم. (117)

## المعلمون وأساتذة الجامعات.. تركيع نخبة المجتمع

يعمل المعلمون وأساتذة الجامعات في العاصمة صنعاء للعام الثامن على التوالي بدون مرتبات منذ قررت الحوثية قطعها كوسيلة ضغط وتلاعب بالورقة الإنسانية أمام المجتمع الدولي، وتعد مأساتهم هي الأكبر بسبب تعمد الحوثيين إقصاءهم لأبسط الأسباب واستبدالهم بموالين لهم.

وتصر جماعة الحوثي على الاستمرار بنهب رواتبهم رغم الموارد الكبيرة التي تجنيها من عدة قطاعات منها قطاع الاتصالات والجمارك، وهي موارد تكفي، بحسب خبراء، لدفع رواتب الموظفين في الجمهورية اليمنية بالكامل.

بداية العام 2022 توعدت الحوثية كافة المعلمين والمعلمات، بإجراءات عقابية، قبيل أيام من بدء العام الدراسي الجديد حيث اعتمدت الجماعة قراراً يقضي بفصل كل استاذ يتغيب عن الحضور فصلا نهائيا واستبداله من وزارة الخدمة المدنية.

تقارير نقابة المعلمين اليمنيين تفيد بأن عدد المعلمين الذين تركوا منازلهم ومدارسهم في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية ونزحوا منها إلى المناطق المحررة أو إلى خارج اليمن بلغ 20.142 معلماً.

واكتفى معظمهم بالفتات الذي يلقيه الحوثي وهو نصف راتب كل 6

أشهر لا يسد رمق شخص بمفرده، فضلاً عن أسرة تنتظر ما يطفئ لهيب الجوع، لينتهي الحال ببعضهم إلى العمل في مهن شاقة من أجل الإيفاء باللتزامات الأساسية لأسرهم، كما أن غالبيتهم أصبحوا عاجزين عن المطالبة بحقوقهم؛ خوفاً من أساليب القمع والبطش، واعتبار الجماعة من يطالب بحقوقه خائنا، ويعمل مع من تصفهم بـ"العدوان" حسب قولها..

الأكاديميون وموظفو الجامعات الحكومية بدورهم يعانون من ظروف قاسية بسبب نهب مستحقاتهم، ما اضطر عددا كبيرا منهم إلى مزاولة مهن مختلفة لا تناسب مستوياتهم الأكاديمية، كبيع الخضار ونقل الطوب وخلط الإسمنت والعمل في المطاعم والأفران وغيرها من الأعمال، بعد أن وقعت أسرهم تحت طائلة الفقر المدقع.

كانت الحوثية قد أنشأت في عام 2019 ما سمَّته "صندوق دعم المعلم والتعليم" وحددت موارده من الضرائب التي فرضت على كل السلع المنتجة أو المستوردة وكذا من عائدات الاتصالات، وتم تحصيل عشرات المليارات طوال السنوات الثلاث الماضية، وفق مصادر عاملة في وزارة التربية التي يقودها يحيى الحوثي شقيق زعيم الجماعة؛ إلا أن هذه المبالغ- والتي كان من المفترض صرفها للمعلمين والأكاديميين الذين قطعت رواتبهم- صرفت لعناصرها الذين تم إحلالهم بدلاً عن المعلمين

الذين تم فصلهم، باستثناء مرة واحدة مُنح فيها بعض المعلمين مبلغ ثلاثين ألف ريال فقط (حوالي 50 دولاراً).

## دور مجلس التنسيق الإنساني في زيادة المجاعة

في 2020 اتهمت تقارير دولية جماعة الحوثي بسرقة المعونات الإغاثية وعرقلة الوصول الإنساني، وفرض القيود على أداء المنظمات الدولية، وتضييق الخناق على موظفيها، فيما اتهمها برنامج الغذاء العالمي بنهب الغذاء من أفواه الجائعين.

وتصاعد قلق الوكالات الدولية بعد أن شكلت ذراع إيران كياناً جديداً في السنوات الأخيرة تحت مسمى "المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي"، والذي عُرف بـ"سكامشا"، من أجل تحقيق المزيد من السيطرة على المعونات الإنسانية. وسيطر على كافة أعمال المنظمات الدولية والمحلية بشكل كامل، بعد أن أصبح هو السلطة الإدارية العليا الوحيدة المسؤولة عن إدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية في المناطق الواقعة تحت سيطرة المليشيا الإرهابية.

جاءت فكرة إنشاء "سكامشا"، من ابتكار القيادي في الميليشيا عبدالغني المداني في 2019، والذي اقترح إنشاء كيان حوثي لنهب الأموال من وكالات الإغاثة، يتولى النقل والتخزين ومسح المستفيدين وتوزيع المعونات، ولاقت الفكرة تأييداً لدى القيادات الحوثية العليا،

وأصدر مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي للمليشيا، قراراً بتأسيس هذا الكيان، ونص القرار على تعيين القيادي أحمد حامد المُعين من قبل المليشيا في منصب مدير مكتب الرئاسة، رئيسا تنفيذيا للمجلس الوليد، فيما عُين القيادي عبدالمحسن طاووس أمينا عاما لهذا المجلس، الذي يتخذ من مبنى وزارة التخطيط والتعاون الدولي بصنعاء مقرا لنشاطه.

دفعت تهديدات المنظمات الإنسانية بوقف مساعداتها في مناطق سيطرة الحوثيين، بسبب سرقتهم للمساعدات، إلى تفاضح عناصر المليشيا وتبادل الاتهامات فيما بينهم في سرقة تلك المساعدات، حيث اتهم وزير التربية في حكومة الانقلاب يحيى الحوثي، خلال جلسة لمجلس النواب الخاضع للمليشيا في صنعاء، كلاً من القياديين الحوثيين أحمد حامد مدير مكتب الرئاسة بصنعاء، والذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجلس الحوثي لتنسيق الشؤون الإنسانية، وعبدالمحسن طاووس أمين عام المجلس، بأنهما يقومان عبر المجلس بنهب المساعدات الإنسانية، ويبتزان المنظمات مالياً ويوجهان الإعلام ضدها.

وذكرت "وكالة الأسوشيتد برس" في فبراير/ شباط 2020 أن الحوثيين يعرقلون نصف برامج المساعدات التابعة للأمم المتحدة في اليمن، فضلًا عن جهود الأمم المتحدة لمراقبة مئات الملايين من الدولارات من الأموال الإنسانية، بينما يطالبون بحصةٍ هائلة من تلك المساعدات.

وعلَّق أحد مسؤولي الأمم المتحدة على القرار المحتمل لبرنامج الأغذية العالمي بخفض مساعداته الغذائية بسبب عرقلة الحوثيين، قائلًا: "من المؤسف أن الناس سيعانون ولكن هذا سيرتد على الحوثيين. لا يمكنهم استخدام الناس كرهائن لفترة طويلة جدًا".

## الفوضى الأمنية

تشهد العاصمة صنعاء ارتفاع منسوب جرائم السرقات والنهب، والسطو واختطاف الأطفال والفتيات، منذ انقلاب الحوثية إلى أضعاف عما كانت عليه في السابق؛ نتيجة لحالة الفوضى الأمنية غير المسبوقة، التي شهدتها تلك المناطق التي ترعاها وتشرف عليها قيادات أمنية وعسكرية موالية للميليشيات.

ودأب إعلام ونشطاء الحوثية إلى تسليط الضوء على الانفلات الأمني في المحافظات المحررة التي تسيطر عليها القوات الحكومية، في محاولة لدغدغة عواطف المجتمع الدولي بتسويق العاصمة صنعاء وبقية المناطق التي تحت سيطرتها، أنها تعيش في رخاء واستقرار أمني، لكن الواقع حقيقة يناقضها ويكشف عورتها رغم إفراغ العاصمة صنعاء من الصحفيين ووسائل الإعلام بفعل التهجير القسري، بهدف تغييب الحقيقة عن الرأي العام المحلي والدولي.

ودائماً ما يشكو المواطنون في منصات التواصل الاجتماعي، من تعدد

السرقات وانتشار الجريمة بمختلف أنواعها في مناطقهم وبطريقة غير معهودة دون أن تحرك الأجهزة الأمنية التي يشرف عليها قادة حوثيون حيالها أي ساكن.

وفي الوقت الذي شهدت فيه العديد من المناطق اليمنية الخاضعة لقبضة الميليشيات فوضى أمنية وانتشارا كبيرا لعصابات السرقة والاختطاف والنهب وأعمال القتل، زادت أيضا فيه مجاميع وعصابات السرقة والسطو الليلية، والتي أكدت من خلالها عينة من السكان المحليين في كل من إب وصنعاء، وذمار، ممن تعرضت منازلهم ومحلاتهم وسياراتهم وممتلكات أخرى خاصة بهم للسرقة والنهب، بوقوف عناصر إجرامية خطيرة أغلبها تتبع قيادات حوثية وتقدم لها الدعم والحماية في تلك المناطق.

ومن أبرز الجرائم التي نفذتها تلك العصابات، سرقة ونهب منازل ومتاجر المواطنين والدراجات النارية والسيارات والمركبات، وتكسير عدد آخر منها ونهب وسرقة جميع محتوياتها والقطع الخاصة بها.

في 10 سبتمبر 2020، أزاحت جريمة قتل الشاب عبدالله الأغبري ما تبقى من طبقة الجليد التي تستر الحوثية والوضع الأمني، وبدت صنعاء كمستنقع دم، كحقيقة طالما حاولت تزييفها بكل الوسائل، وفشلت أخيراً الى الأبد في خداع الرأي العام بفضل تطور الإعلام الاجتماعي

وكسره للقمع وكل القيود على الإعلام والحريات (118).

وكان مركز العاصمة الإعلامي قد كشف في تقريره بذكرى 21 سبتمبر"6 سنوات من الانقلاب.. عقاب جماعي لليمنيين" وقوع (913) جريمة فوضى أمنية موثقة، في نطاق أمانة العاصمة صنعاء خلال 8 أشهر منذ مطلع 2020م.

## القطاع الصحي.. تدمير ممنهج

لم تكتف الحوثية بالتدمير المنظم طيلة 7 أعوام ونيف للقطاع الصحي، وحرمان ملايين اليمنيين من الحصول على أقل الخدمات الطبية، ولكنها وسعت من حجم ذلك الاستهداف والتدمير ليطال مئات المنشآت الخاصة في صنعاء ومدن أخرى؛ تحت قبضتها من خلال حزمة من القرارات التعسفية.

واقعة مؤلمة هزت الشارع اليمني في الأسبوع الأخير من سبتمبر2022، حيث توفي وتسمم عشرات الأطفال من مرضى سرطان الدم في وحدة اللوكيميا بمستشفى الكويت في صنعاء، بسبب جرعة منتهية الصلاحية.

وقالت المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر (غير حكومية) ـ التي كانت السباقة في كشف المجزرة عبر بيان لها إن وزارة الصحة والسكان في حكومة الحوثيين (غير المعترف بها)، قامت بصرف جرعة علاج

منتهية الصلاحية لأطفال السرطان في مستشفى الكويت، بعد أن تم تزييف تاريخ الصلاحية، ما أدى إلى تسمم ووفاة عشرات الأطفال (دون تحديد عددهم).

وأشارت في بيانها إلى أنه جرى نقل الأطفال إلى غرف العناية المركزة وتوزيعهم في عدة مستشفيات إلا أن بعضهم توفي في الأيام الأولى، بينما الآخرون حالتهم خطرة للغاية، متهمة القيادي الحوثي "طه المتوكل" المُعين من الحوثيين وزيراً للصحة بالتعاون مع مدير مستشفى الكويت "أمين الجنيد" بالتستر على الجريمة ومنع نشر أي معلومات عنها.

وكالعادة عمدت المليشيا إلى التواطؤ مع المتورطين من قياداتها في الجريمة؛ وذهبت إلى أبعد من ذلك في مساعي طمس الجريمة عبر سياسة الترهيب والترغيب التي اتبعتها مع أسر الضحايا، كما أشارت إلى ذلك منظمات حقوقية وتصريحات إعلامية لبعض أقارب الضحايا.

ورغم فظاعة الجريمة وصدى تفاعلاتها، إلا أن المجتمع الدولي والمنظمات الأممية -بما في ذلك العاملة في مجالي الصحة والطفولة، كمنظمتي "الصحة العالمية" و"اليونيسف"- التزموا الصمت، الأمر الذي قد يساهم في إفلات المليشيا من العقاب ككل الجرائم السابقة، والمُضي في مسلسلها الإجرامي دون خشية من مساءلة أو حساب.

ظل الحوثيون لسنوات يعتمدون على تهريب الأدوية المزيفة، لكنهم مؤخرا فتحوا الباب واسعا أمام شركات استيراد دوائية عمرها أقل من 7 أعوام تتخذها كواجهة لقيادات حوثية تتاجر بمختلف المنتجات السامة.

ويمثل توسع نشاط القياديين الحوثيين دغسان أحمد دغسان وصالح مسفر الشاعر، وهم من أكبر وأخطر مهربي الأسلحة والمبيدات والسموم، إلى تجارة الأدوية تهديدا متزايدا لأروح اليمنيين، إذ باتت الصيدليات لا سيما في صنعاء تغرق بالأدوية المصنفة بـ"المواد المسرطنة".

وأهم الشركات المستوردة لتجارة الأدوية هي: "شركة سبأ للأدوية والمستلزمات الطبية المحدودة" ويديرها "علي أحمد دغسان"، إضافة إلى واجهة أخرى يديرها نجله وتعرف بـ"مؤسسة أحمد دغسان للاستيراد والتصدير". أما "صالح مسفر الشاعر"، المصنف على قائمة الإرهاب العالمية، فيدير سلسلة من الكيانات الصحية المتداخلة بينها شركات واجهة لكن الأنشط دوائيا هي "الشاعر للاستيراد"، و"الشاعر للأدوية والمستلزمات الطبية"، و"الشاعر موتورز للاستيراد" و"مؤسسة الشاعر التجارية".

ودفع الحوثيون برجل الدين طه المتوكل من منبر أحد مساجد صنعاء إلى رأس قطاع الصحة وذلك للاستحواذ على أموال المانحين عبر المنظمات الدولية والإغاثية العاملة في المجال الطبي، كما أعلنوا إنشاء ما يسمى

"اللجنة الطبية العليا" ويرأسها محمد الغيلي وما يسمى "الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية" التي يديرها القيادي الحوثي "محمد يحيى المداني" وتعد الأخطر لإدارتها السوق برمته.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تواصل الحوثية ممارسة الابتزاز والتدمير الممنهج للقطاع الطبي في العاصمة، حيث أصدرت إنذارات لـ100 مستشفى ومثلها لمائة مستوصف أهلي، بذريعة حصولها على تقييم حوثي نسبته 60 في المائة، وهي نسبة مرتبطة بمدى الخضوع لدفع الجبايات، وتقديم الخدمات المجانية لعناصر الميليشيات.

وسبق للانقلابيين الحوثيين قيامهم بإغلاق أكثر من 8 مستشفيات أهلية وخاصة وسحب تراخيصها، في حين أغلقوا قسمي العمليات والعناية المركزة في 25 مستشفى أهليا وحكوميا، جميعها واقعة في العاصمة صنعاء.

وجاءت تلك الممارسات الحوثية بحق ما تبقى من ذلك القطاع بهدف ابتزاز مالكيها وإجبارهم على دفع جبايات غير قانونية لعناصر الميليشيات، تحت اسم "المجهود الحربي". وفق ما يقوله العاملون في القطاع الصحي.

## معاناة النساء تحت سلطة الحوثية

للسنة الثامنة تواليا، دأب الحوثيون على تقييد حركة المرأة ومصادرة حريّتها، وتحجيم حقوقها تدريجياً؛ عبر قرارات بعيدة عن قوانين الدولة، وشملت كل مناحي حياة النساء المادية والمعنوية من خلال الممارسات القمعية التي تحرم المرأة حقها في الاعتقاد والتعليم والوظيفة والعمل؛ فقد رصدت تقارير حقوقية قرارات وتعميمات أصدرتها الجماعة الحوثية بين ديسمبر 2017 وأبريل 2022، لتقييد حرّية وحركة النساء وأنشطتهن المجتمعية، وتدخلت حتى في تحديد نوع ملابسهن ومستلزماتهن الشخّصية؛ فضلاً عن قرارات تتحكّم بتنظيم النسل، وآخرها مذكّرتان أصدرتهما أواخر يناير 2021، منعت بموجبهما المرافق الطبية من صرف وسائل تنظيم الأسرة المعتمدة لدى منظمة الصحة العالمية إلا بشروط مشددة، وألغت العمل بدليل إرشادات وسائل منع الحمل بحجّة عدم ملاءمتها لما أسمته "الهوية الايمانية".

وقد ألحقت هذه القرارات أضرارا نفسية ومعنوية جسيمة بالنساء، إضافة إلى أضرار مادية لا حصر لها، ونتج عن بعضها اختطاف وإخفاء وتعذيب كثير منهن وتعريض حياتهن للخطر.

كما تشير تقارير إلى خسارة آلاف النساء لوظائفهن في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص؛ بعد سيطرة الحوثيين عليها. كما فقدن أعمالهن

ومشاريعهن الخاصّة بسبب القرارات الحوثية التعسّفية التي قيّدت حتى نشاطهن في المبادرات التطوعية والأنشطة الخيرية والاجتماعية.

في يناير 2021 أصدرت جماعة الحوثي قراراً بمنع النساء من العمل في مطاعم صنعاء، وهددت بإغلاق عدد من المطاعم بسبب توظيفهن نساء رغم أنّ معظمهن يعملن بأقسام العوائل. وتزامن ذلك مع حملة تحريض أطلقتها في المساجد عبر خطب موحّدة هاجمت النساء العاملات، وطالبت بعدم السماح لهنّ بالعمل سوى في مدارس خاصة بالفتيات أو مرافق صحية نسائية.

ونددت منظمة العفو الدولية بهذا القرار، ووصفته بأنه "مخزٍ وتمييزي". معربة في تغريدة بحسابها على تويتر، عن وقوفها مع كل النساء اليمنيات في كفاحهن ونضالهن من أجل حقوقهن.

وتكشف إحصائية لمركز العاصمة الإعلامي عن تسريح الحوثيين لـ270 امرأة من العمل في المطاعم والشركات خلال 2020، وفي العام التالي (2021) أغلقت محلات تملكها نساء، واقتحمت 20 محلاً نسائياً.

ويظهر من خلال محاضرات زعماء الجماعة الحوثية أنها لا تؤمن بحق النساء في العمل، وتعتبر وظيفة المرأة منافٍ للأدب والحشمة ومخالفاً للدين والقيم وما تسمّيه "الهويّة الإيمانية".

وإضافة إلى منع خروج نساء صعدة للتسوّق دون محرم؛ سبق وأن أصدر الحوثيون فرمانات متعددة تمنع السائقين وشركات النقل من السماح بسفر المرأة داخليًا دون محرم، حتى وإن كانت ضمن مجموعة نساء، ومنها قرار أصدرته في مارس 2019 وآخر في أبريل 2022.

وعملياً، تشير تقارير حقوقية إلى أن الحوثيين كانوا قد بدأوا بمنع النساء من السفر والتنقّل بعد نحو شهرين من سيطرتهم على صنعاء، إذ منعوا ناشطات حقوقيات وصحفيات من السفر عبر المطار بداية 2015 واختطفوا أخريات أثناء تنقّلهن براً (119).

ولم تستثن التوجيهات الحوثية حتى خصوصيات النساء والفتيات بمختلف أعمارهن، ومنها قرارات تحدد مظاهر الفتيات، وتتحكّم في أسلوب مشيتهن وحديثهن وتفاعلهن مع الآخرين.

ومطلع نوفمبر 2020، تداول نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي تعميمًا أصدره القيادي الحوثي عادل المتوكّل، الذي عيّنته الجماعة لإدارة جامعة العلوم والتكنولوجيا بعد أن سطت عليها، يلزم طالبات الجامعة بلبس نوعٍ معيّنٍ من الملابس، ويحذّرهن من أخرى ومن أدوات التجميل.

ونص القرار على منع الطالبات من "ارتداء العباءة المفتوحة أو الضيقة أو القصيرة أو الشفافة"، وحذّرهن من استخدام أدوات التجميل، وإظهار

حتى جزء من شعر الرأس أو رفعه أو إبرازه ولو من تحت الحجاب، وكذا منع استخدام العطور أو البخور.

## فرض العزلة وخنق المجتمع

تُكبل الحوثية سكان العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرتها بقيود وفرمانات متخلفة يجري فرضها بشكل دوري على المجتمع، وتطبق منظومة قيم مختلفة عن اليمنيين، بما في ذلك من انتهاك للحريات العامة والشخصية والتقاليد المجتمعية.

صنعاء التي كانت حاضنة للتنوع والتعايش، وعاصمة لكلّ اليمنيين بمختلف انتماءاتهم وأفكارهم قبل أن تصبح بلون واحد منذ أواخر عام 2014، لم يعد بمقدور أحد الشبان الخروج مع زوجته لتناول وجبة غداء في أحد المطاعم بعد صدور تعميمات حوثية تمنع دخول من ليس لديهم أطفال، (120) ما اضطر عددا من مطاعم وكافيهات صنعاء لإغلاق أبوابها من جراء القوانين الحوثية التي يصفها ناشطون بـ"الطالبانية" فيما قدّم البقية تعهدات خطية التزموا فيها بالتعليمات الحوثية، خشية من فقدان مصادر رزقهم.

ويعرف عن جامعة "صنعاء" أنّها كانت إلى فترة قريبة من أهم المنابر التي خرّجت آلاف الكوادر اليمنية والعربية طوال أربعة عقود. لكن، منذ ستة أعوام، تحوّل الصرح العلمي الشامخ إلى منصة يحرص من خلالها

الحوثيون على نشر أفكارهم بين من بقي فيها من طلاب.

كذلك، ألزم الجماعة الدفعات المتخرجة من الجامعات والمدارس بعدم الغناء في حفلات التخرج، وخلال الأيام الماضية، بدأ تجريم الطرب يمتد إلى أوساط المجتمعات النائية الخاضعة لسيطرتهم.

وأقدمت مؤخراً على إنشاء ما أسمته بنادي الخريجين وهو كيان استحدثته الجماعة في جامعة صنعاء في 2020، ويرأسه أحد القيادات الحوثية ويمتلك مبنى بالقرب من رئاسة جامعة صنعاء، وله فروع في كافة الجامعات في مناطق سيطرة الحوثيين.

عبر هذا النادي، قامت الحوثية بإصدار لائحة صارمة تفرض على الطلاب عدم القيام بأي أنشطة أو احتفالات أو مشاريع إلا بعد الرجوع للنادي وإخراج تصريح بذلك، وأن تخضع لسياسته وتوجهاته، وتحديد عقوبات للمخالفين لتلك التوجيهات، بهدف استقطاب طلاب الجامعة والخريجين، والسيطرة الكاملة على أي فعاليات تخص الخريجين وتسخيرها وفق توجيهات وأهداف الجماعة.

وتقول جماعة الحوثي إن تلك الإجراءات، تأتي بهدف "حراسة الفضيلة" و"تحقيق الهوية الايمانية"، بينما يقول طلاب وأكاديميون بأنها تأتي ضمن مسلسل الجماعة في تقييد الحريات العامة، ومراقبة

انشطة طلاب الجامعات، واضفاء الطابع الطائفي على تلك النشاطات والاعمال (121).

ومن وجهة نظر الباحث اليمني محمد الأحمدي، فإن القمع ومصادرة الحريات والقيود المشددة وسياسات التضييق التي تمارسها جماعة الحوثي المصنفة بالإرهاب، ضد المجتمعات السكانية في مناطق سيطرتها تهدف لأمرين: الأول: قهر المجتمعات بهدف تطويعها وإعادة صياغتها وفق المشروع الطائفي الإمامي الخميني.

الثاني: إتمام عملية تغيير ديمغرافي واسعة تهدف لتطفيش السكان الذين لا يدينون بالولاء لمليشيا الحوثي ولا يتفقون وسياساتها وثقافتها الطائفية لمغادرة منازلهم ومناطق سكنهم، وإحلال مكانهم عناصر أخرى يدينون بالولاء للمليشيا (122).

# الاستنتاجات والتوصيات:

. رغم ما تنفذه جماعة الحوثي، في إطار مشروع "حرث الأرض" المدعوم بشكل مباشر من إيران، وإحداث تغيير في التركيبة السكانية اليمنية بأساليب القمع والتنكيل، وسباقها الحثيث مع الزمن لتطييف المجتمع وإعادة تشكيله بما يتناسق مع أيدلوجيا ولايه الفقيه، إلا أن الملاحظ من خلال تتبع حركة المجتمع، فإن مشروعها لا زال يُقابل بالرفض والممانعة وعدم الخضوع ومقاومة كل أشكال الدعوات العنصرية والطبقية وعدم المساواة.

- تراهن إيران على أن إطالة أمد الحرب من شأنه أن يدفع النازحين إلى الاستقرار في أماكن اللجوء ويجعل احتمالات عودتهم ضئيلة، في حين أن مواصلة تسييس التعليم والمناهج سيشكل هوية الجيل الناشيء.

- أي تسوية سياسية تمنح جماعة الحوثي الاعتراف والشرعنة وإشراكها في حكم اليمن، ستعمل على إطالة مأساة اليمنيين، وتُعمق معاناتهم، وتعزز من مشروع إيران التوسعي في المنطقة، بالإضافة إلى إعطائها الضوء الأخضر في مواصلة "تشييع" العاصمة صنعاء، ونشر فكرها المذهبي أوساط اليمنيين.

- لا يرتبط استغلال العملية التعليمية فقط بأهداف إيران ونشر أيديولوجيتها وخدمة مشاريعها في المنطقة، ولكنّ الحوثيين أنفسهم يجدون مصلحة في ذلك، حيث يدركون استحالة مواصلة فرض سيطرة دائمة بالحديد والنار على الجزء الكبير الذي يحتلونه من اليمن، ولذلك يعملون على غزو عقول الناشئة بهدف تخريج جيل جديد مؤمن بأفكارهم السطحية التي لا تشكّل في حقيقة الأمر منظومة فكرية متماسكة تستطيع أن تكون أرضية لتجربة سياسية صالحة لحكم البلدان وإدارة شؤونها ومقدّراتها المادية والبشرية.

- تعد الأراضي والعقارات، أهم الأدوات التي تسعى جماعة الحوثي لإحكام قبضتها على العاصمة صنعاء طوال الثمان السنوات الماضية، في إطار إحداث تغيير ديموغرافي بأبعاد مذهبية وسُلالية، لضمان بقاء وجود فاعل لها في العاصمة، وتكوين قاعدة سكانية موالية لها.

- معركة التشيع الفكري اليوم في اليمن معركة خفية تدور في الظل بعيدًا عن المواجهات العسكرية إلا أنها لا تقل أهمية وخطورة، بل هي أشد خطورة كونها تستهدف الوعي وتدمرالعقل وتؤسس لمستقبل مخلل بأفكار طائفية، فهي معركة الهوية والانتماء وتهدد استقرار المجتمع ونسيجه الاجتماعي حاضرًا ومستقبلًا، وتدمر وشائج القربى وتفتح الباب الواسع على حروب مستقبلية أشد ضراوة بدوافع طائفية.

# التوصيات:

. يبدو أن الطريق الوحيد لاستعادة "صنعاء" عاصمة اليمنيين، من حكم إيران عبر أداتها الجماعة الحوثية، يتطلب من النخب الوطنية اليمنية، لدى كلّ الأطراف السياسية والمجتمعية والقبلية، تحمّل المسؤولية بكل إقدام وثبات، وتجاوز الخلافات، ورص الصفوف، لانهاء سيطرة الحوثية وستعادة صنعاء المُستلبة من إيران.

- على منظمات المجتمع المدني خاصة المتعلقة بالجوانب الثقافية ومنها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" تكثيف برامج التدخل للحفاظ على هوية صنعاء الجامعة لليمنيين.

. على الحكومة والجهات المعنية أن تجعل من التغيير الديمغرافي الحاصل ضمن المخاطر التي تواجه اليمنيين، مما يستوجب تفعيل كل المؤسسات في مواجهته بكل الطرف والوسائل.

- على مراكز الأبحاث والجامعات اليمنية وغيرها في دول الإقليم والعالم، إجراء البحوث التقييمية للحاصل في صنعاء من تغيير طائفي يصب في مصلحة إيران ومشروعها التدميري الذي يستهدف العرب وهويتهم.

- يتطلب من الوزارات المعنية في الحكومة الشرعية كالتربية والأوقاف والإعلام تنفيذ الحملات التوعوية التي تفضح المرامي الحوثية من وراء التغييرات الحاصلة في صنعاء.

- تعزيز الهوية الوطنية اليمنية في كل المنابر الإعلامية والثقافية، والتعليمية، بما يضمن الحفاظ وإفشال المخططات الحوثية الخطيرة التي تتهدد حاضر اليمنيين ومستقبل تعايشهم.

- ضرورة تجريم كل أشكال العنصرية، وصنوف التمييز الطبقي، وكل ما من شأنه أن يتعارض مع قيم العدالة والمساواة وحق المواطنة ومبدأ الإخاء الوطني.

- على البرلمان اليمني إصدار قانون يجرّم التمييز العنصري والطبقي والسلالي، ويكرس مبدأ الحقوق المتساوية لجميع المواطنين.

- من المُهم إعادة صياغة مناهج التعليم بروح وطنية تهدف لتحرير العقول وتحصينها من تأثير حقب الإمامة السوداء وتاريخها المظلم.

- على الحكومة اليمنية حصر كافة الشخصيات التي تمارس أعمال الوصاية أو الإدارة للأموال المنهوبة في مناطق سيطرة الحوثيين، بما يكفل المحاسبة وإدراجهم ضمن الشخصيات التي تعرقل عملية إنهاء الحرب.

- على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليالوقوف على هذه الانتهاكات الحوثية الصارخة للمعاهدات والقوانين الدولية، واعتبار ما أقدمت عليه المليشيا الحوثية من تقنين وفرض لسياسات عنصرية بالمخالفة لمواثيق الأمم المتحدة، تحدياً للإنسانية كلها.

# المراجع:

1. المركز الوطني للمعلومات https://2u.pw/lMaRr

2.المصدر ذاته https://2u.pw/lMaRr

3.محمد الأحمدي، قصة سقوط صنعاء، صحيفة البيان، نشر في"24/ 11/ 2014" وشوهد في "16/ 10/ 2022 https://2u.pw/mYOxr

4.صحيفة الرأي: مدير مكتب «الساحات» في صنعاء: القناة إيرانية يقودها مسؤول في «حزب الله» https://2u.pw/mnEi6

5.صحيفة الشرق الأوسط: تحالف ثلاثي وراء سقوط صنعاء بيد الميليشيات، نشر في 26 مارس 2016 https://2u.pw/Dlo94

6.الجزيرة نت: انتهاكات الحوثيين بصنعاء.. حقائق وأرقام، نشر في 2014/10/8 https://2u.pw/IRpTU

7.قناة العربية: الملك سلمان يطلق "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين، نشر في 26 مارس 2015/ https://2u.pw/K4hAH

8.صحيفة أخبار اليوم: هندسة النفوذ في جماعة الحوثي من باب تصفية الحلفاء، https://2u.pw/UKGti

9.وكالة الأناضول: الحوثيون وصالح وسط عاصفة من الخلافات، نشر في 24.09.2017 https://2u.pw/qMaO7

10.فرانس24: مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على يد الحوثيين، نشر في https://2u.pw/NQ5Au

11.صادق عبدالحق، العربي الجديد: صنعاء.. اللون الواحد، نشر في 13 مايو 2019، https://2u

12.تقرير مركز العاصمة الاعلامي: أكثر من 100 سجناً حوثياً داخل العاصمة بينها سجون سرية، نشر في 15 أكتوبر 2019. https://2u.pw/3ivDl

13.سلام الحربي، مركز صنعاء للدراسات: صنعاء مابين مارس 2017 ومارس 2020، https://2u.pw/Gp8Hr

14.نيوز يمن: ميليشيا الحوثي ومشروع تدمير الدولة، نشر في 3 ديسمبر 2018، https://2u.pw/cvjfE

15.وكالة سبأ التابعة لجماعة الحوثي: قرار جمهوري بإنشاء المؤسسة العامة للصناعات الكهربائية والطاقة المتجددة، نشر في 15 يونيو 2022 https://2u.pw/CWfzW

16.صحيفة الشارع: قضاة اليمن في مواجهة مفتوحة مع الإرهاب الحوثي، نشر في 7 سبتمبر 2022، https://alsharaeanews.com/2022/09/07/61718/

17.أمل العالم، مركز الجزيرة للدراسات: العلاقات الحوثية-الإيرانية: حلف مصلحي بغطاء مذهبي، نشر في 8 أبريل 2015 https://2u.pw/0R2Do

18.أحمد منصور، الحوثيون يضعون اليمن على فوهة بركان!، المصدر أونلاين، نشر في 9 سبتمبر 2014، https://2u.pw/PxXCK

19.أحمد محمد الدغشي، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ص84.

20.نبيل البكيري، التمدد الإيراني في اليمن، الشرق الأوسط، نشر في 9 يوليو 2013، https://2u.pw/oySqt

21.ياسر الزعاترة، عاصمة رابعة بيد إيران.. ماذا بعد؟، الجزيرة نت، نشر في 2014/9/23 https://2u.pw/KWJ0w

22.إيران تكسر العزلة عن الحوثيين وترسل أول طائرة إلى صنعاء، فرانس24، 2015/03/01، https://2u.pw/b5Fd3

23.وسط تكتم.. الحوثي يمنح الجنسية لخبراء من إيران وحزب الله، العربية نت، نشر في 12 يونيو 2022، https://2u.pw/2EKwt

24.اليمن: انفجار مستودع يقتل أطفال مدارس، تقرير منظمة مواطنة، نشر في 9 مايو/أيار 2019 https://2u.pw/c1H7N

25.سلام الحربي، صنعاء بين مارس 2015 ومارس 2020: لون واحد، مركز صنعاء للدراسات، https://2u.pw/Gp8Hr

26.The Houthi Jihad Council: Command and Control in 'the Other Hezbollah'، Washington Institute https://2u.pw/Ki0vN

27.وصول سفير إيراني جديد لصنعاء.. وتساؤلات حول طريقة وصوله، عربي21، نشر في 17 أكتوبر 2020، https://2u.pw/3W9PF

28.ما الذي كسبه الحوثيون من وجود "إيرلو" في صنعاء؟، يمن مونيتور، نشر 19 ديسمبر، 2021، https://2u.pw/R3qMu

29.عبدالباسط الشاجع، 45 يوماً لحاكم إيران في صنعاء.. مسارات التصعيد إلى أين؟، العاصمة أونلاين، نشر في 29 نوفمبر, 2020 https://2u.pw/aLKlE

30."هيكلة الجماعة".. هذه مهام سفير إيران لدى الحوثيين في اليمن، صحيفة الاستقلال، نشر في 14 مايو 2021 https://2u.pw/pqrRn

31.وفاة سفير إيران لدى الحوثيين متأثراً بكورونا، وكالة الأناضول، 21 ديسمبر 2021، https://2u.pw/oNHkk

32.عابد عمر، هل وصل الصراع داخل جماعة الحوثي إلى مرحلة "تكسير الأجنحة"؟، المشاهد نت، https://almushahid.net/66988/

33."صراع الأجنحة".. هل بدأ "محمد علي الحوثي" معركة علنية مع خصومه في قيادة الميلشيات؟، يمن شباب نت، نشر 28 ديسمبر, 2021، https://yemenshabab.net/reports/72461

34.قيادات الحوثي تتصارع على نهب المساعدات وأموال المانحين، الحديدة نت، نشر في 1 سبتمبر 2020 https://khlaasa.net/news628239.html

35.زهور اليمني، الصراع بين أجنحة مليشيا الحوثي.. هل يحدث الانفجار من الداخل؟، الاصلاح نت، نشر في 25 سبتمبر-أيلول 2022، https://2u.pw/lE3dF

36.الصراع الحوثي ـالحوثي يتأجج، صحيفة الرياض، 23 يوليو 2021، https://www.alriyadh.com/1897621

37.الحوثيون وسلوكيات الحقد على الجمهورية، الصحوة نت، نشر في 24 سبتمبر 2022، https://www.alsahwa-yemen.net/p-59880

38.معالم ثورة سبتمبر تواجه الطمس من قبل الحوثية، أوام أونلاين، 26 سبتمبر ,2020، https://awamonline.net/p-11323

39.لماذا يحقد الحوثيون ذراع إيران على 26 سبتمبر؟!، المنتصف نت، نشر في 21/09/2022، https://www.almontasaf.net/news74941.html

40.قرار حوثي : الصرخة بدلا عن النشيد الوطني وهذه عقوبة من يخالف، مارب برس، نشر في 18 فبراير-شباط 2020، https://2u.pw/s9ieZ

41.تغريدة في تويتر لـ أحمد سيف حاشد، وهو برلماني متواجد في صنعاء، بتاريخ 4 أكتوبر 2022، https://2u.pw/eIIdy

42.إجراءات حوثية لمحو "صالح" من الذاكرة اليمنية، يمن مونيتور، نشر في9 يناير 2018، https://2u.pw/uLHzh

43.ميليشيا الحوثي تحرق وثائق هامة لطمس معالم النظام الجمهوري، وكالة 2 ديسمبر، نشر في 01/09/2018، https://2dec.net/news5798.html

44.حمد جاسم محمد، التغيير الديموغرافي وأثره على التعايش السلمي في العراق، نشر في 01 نيسان 2015، https://2u.pw/6JCeZ

45.كيف يهندس الحوثيون عمليات التغيير الديموغرافي في اليمن، عدنان هاشم، الإصلاح نت، 9 سبتمبر 2022، https://alislah-ye.net/nprint.php?sid=526

46.المصدر السابق

47.سلمان المقرمي، الحوثيون وإعادة هندسة التركيبة السكانية، نشر في 12 أبريل, 2018، https://yemenshabab.net/opinions/997#.Y2vc--zP23J

DISPLACEMENT IN MA'RIB | FLASH UPDATE.48

IOM YEMEN https://2u.pw/JWrvE

49.صنعاء: 235 منزل لشخصيات سياسية وعسكرية نهبها واقتحمها الحوثيون، موقع درج، نشر في 3 أبريل 2018، https://daraj.com/12028/

50.محمد ناصر، وسيلة الحوثيين لاكتساب القاعدة السكانية، الشرق الأوسط، نشر في 31 مايو 2021 https://2u.pw/sPAbX

51.توفيق السامعي، لماذا تركز المليشيا الحوثية على نهب الأراضي؟، الاصلاح نت، 18 نوفمبر-تشرين الثاني 2020 https://alislah-ye.net/news_details.php

52.الحوثية ومصادرة الممتلكات، الاصلاح نت، نشر في 16 أغسطس-آب 2022، https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=9461

53.عصام صبري، لماذا منع الحوثيون بيع وشراء الأراضي والعقارات؟، المشاهد نت، https://almushahid.net/71141/

54.الحوثية تعتقل 88 من موثقي الأمناء الشرعيين، عدن نيوز، 23 نوفمبر 2022، https://adennews.net/124292

55.زهور اليمني، هكذا يتمدد الحوثيون في الجغرافيا اليمنية، الاصلاح نت، نشر في 27 يناير 2022، https://2u.pw/3A1sZ

56.استمرار نهب الأراضي من أطراف الصراع في اليمن، المصدر أونلاين، https://shortest.link/7sE-

57.نبيل صلاح، عائلة "الحوثي" تسّطو على 43 أرضية وعشرات العقارات وتلغي الوزارة الرسمية، العاصمة أونلاين، نشر في 19 مارس 2021 https://shortest.link/7sFW

58.الحوثية والسطو على الأراضي، سبتمبر نت، نشر في 20 أبريل 2020، https://www.26sepnews.net/2020/14/07/6810-1/

59.ميليشيا الحوثي تطرد أسرة الأكاديمي "أحمد الدغشي" من شقته السكنية في حرم جامعة صنعاء، المصدر أونلاين، ١٦ ديسمبر ٢٠٢١، https://shortest.link/7OXT

60.أراضي صنعاء.. الغنيمة التي استفردت بها "الحوثي"، العاصمة أونلاين، نشر في 17 يوليو, 2021، https://shortest.link/7OYN

61.صنعاء.. حملة حوثية وشيكة على أهالي منطقة عَصِر لنهب أراضيهم، وكالة خبر، نشر في 23/10/2022، https://shortest.link/7sIS

62.محمد ناصر، لجنة حوثية عسكرية تصادر آلاف الأراضي في صنعاء، الشرق الأوسط، نشر في 29 أغسطس 2022، https://shortest.link/7sKo

63.الحوثيون يرفعون وتيرة السطو على الأراضي بصنعاء وتوثيق 1200 عملية سطو خلال أشهر، يمن شباب نت، نشر في 14 أبريل, 2020 https://shortest.link/7sN5

64.مليشيا الحوثي تقتحم أكثر من عشرين منزلاً في منطقة صرف شرقي صنعاء، الصحوة نت، نشر في 17 أكتوبر 2022، https://shortest.link/7sNM

65."خيوط العمالة".. الجيش الوطني يبث اعترافات خلية إرهابية حوثية مرتبطة بإيران، شبكة اليمن، نشر في 04-12-2020، https://shortest.link/7sPj

66.الأمن الوقائي الحوثي.. سجل من الجرائم بحق اليمنيين، صفحة اليمن الجمهوري على فيسبوك، https://shortest.link/7sQe

67.التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن لعام 2021، صحيفة الشارع، https://alsharaeanews.com/2020/10/02/552/

68.توفيق الحميدي، معركة التشيع الوجه الخفي لمعركة الحوثي في اليمن، ساسة بوست، نشر في 03 يوليو, 2016، https://shortest.link/7s-w

69.المصدر السابق

70.الحوثيون وسموم الطائفية، أخبار اليوم، نشر في 8 أغسطس 2021، https://shortest.link/7t0W

71.الحوثيون واستهداف المساجد .. منهجية إيرانية وفكر طائفي متوارث، وكالة واس، نشر في 21/11/2019، https://www.spa.gov.sa/2001649

72.الأمم المتحدة تفضح خروقات الحوثي.. توثيق دامغ للإرهاب، العين الاخبارية، نشر في 5/6/2022، https://shortest.link/7t2Q

73.«مركز العاصمة الاعلامي» يرصد «366» انتهاكاً حوثياً للمراكز الصيفية بصنعاء خلال «3» أعوام، العاصمة أونلاين، نشر في 27 أغسطس, 2017، https://shortest.link/7PkR

74.الطلاب اليمنيون في "الحوزات الشيعية".. أداة إيران الصلبة في

"اليمن"، نون بوست، نشر في 2016/06/15، https://shortest.link/7t4i

75.الصليب الأحمر يؤكد وجود أكثر من مليوني طفل خارج مقاعد الدراسة في اليمن، سبوتينك عربي، نشر في 18.10.2022، https:// shortest.link/7PmO

76.إبراهيم الظهرة، التغييرات الحوثية في التعليم "وظائف مجانية لمتوردي الجماعة وغزو إيراني منظم"، العاصمة أونلاين، نشر في 5 يونيو 2022، https://shortest.link/7Poz

77.آلاف الانتهاكات الحوثية ضد العملية التعليمية في صنعاء، صحيفة البيان، نشر في 25 أكتوبر 2020، https://shortest.link/7t7n

78.حامد فتحي، الحوثيّون على خطى إيران في نشر الطائفيّة المذهبيّة، نشر في 2020/11/23، https://shortest.link/7Ppz

79.أسامة الليث، الحوثيون وتدمير التعليم، الاصلاح نت، نشر في 2 مايو 2019، https://alislah-ye.net/news_details. php?lng=arabic&sid=4849

80.الحوثيون يفرضون دليلاً إذاعياً يحول المدارس إلى محاضن طائفية ومعسكرات تجنيد، المصدر أونلاين، نشر في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٩، https://shortest.link/7PqX

81.تسنيم صالح، "التعليم في عرين الميليشيات"، يمن شباب نت، نشر في 01 مايو, 2018 https://yemenshabab.net/hot%20files/34965

82.جامعة صنعاء في عهد الحوثي.. أهم صرح تعليمي يتحول إلى حوزات طائفية، الساحل الغربي، منشور في 15/08/2020، https:// shortest.link/7tjw

83.جامعة صنعاء.. محاضرة طائفية لموظفي الدراسات العليا والمليشيا تحيل طالبة للتحقيق، العاصمة أونلاين، منشور في 06 يناير, 2022، https://shortest.link/7PC5

84.مليشيا الحوثي تحول جامعة صنعاء الى حوزة طائفية لبث سمومها، أبابيل نت، https://shortest.link/7PCZ

85.اليناعي: مكتبان إيرانيان بصنعاء ينشطان في تجريف الهوية وتنشئة الأطفال طائفياً، العاصمة أونلاين، أجري الحوار في 27 أبريل, 2021، https://shortest.link/7tos

86.تعديلات تعمق الطائفية.. حزب صالح يهدد بفض شراكته مع الحوثي، مسند للأنباء، نشر في 12 يوليو, 2017، https://shortest. link/7PUk

87.دراسة حديثة: مناهج الحوثي الأكثر إثارة للقلق، وكالة خبر، نشر في 09/04/2021، https://shortest.link/7wmX

88.نص مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل في وحدات الخدمة العامة، موقع أنصار الله، نشر في نوفمبر 7, 2022، https://shortest. link/7SPB

89.إعلام الحوثي.. منصات إيرانية تؤجج حرب اليمن، العين الإخبارية، نشر في 5/4/2022، https://2u.pw/exlZS

90.خليل مراد، إذاعات "طائفية" في صنعاء بمعدات "منهوبة"، المشاهد نت، نشر في أغسطس 2, 2022، https://almushahid.net/98573/

91.مدين قاسم، الحوثيون وتدمير المجتمع، الاصلاح نت، نشر في 4 أبريل 2019، https://shortest.link/7wuk

92.خالد الحمادي، تخصيص الحوثيين «الخُمس» من عائدات الزكاة والثروات الطبيعية لـ«الهاشميين» يثير أزمة مجتمعية، القدس العربي، نشر في 12 يونيو 2020، https://shortest.link/7T1V

93.أفرض الضرائب وأحكم: الحوثيون وضريبة الخُمس، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نشر في 8 أكتوبر 2020، https://shortest.link/7wwo

94.هيئة رئاسة مجلس النواب: مسمى (الخُمس) يُعد سلوكاً عنصرياً ممنهجاً وخرقًا للمواثيق الدولية، سبأ نت، نشر في 2020/06/13، https://www.sabanew.net/story/ar/63181

95.حزب الاصلاح يصدر بيانا هاما ويعلن موقفه الرسمي من قانون الخُمس الحوثي، مارب برس، نشر في 11 يونيو 2020، https://shortest.link/7wFY

96.وضاح الجليل، الحوثي يفشل في تطويع المجتمع اليمني وإخضاعه، الشرق الأوسط، نشر في 16 أغسطس 2022، https://2u.pw/lPvea

97.لمياء الكندي، كتاب "الكهنة" صفحات من التاريخ الأسود للكهنوت الإمامي في اليمن، 2022، عن منتدى معد كرب ومؤسسة جذور للفكر

98.عبدالباسط الشاجع، لماذا يقاطع سكان صنعاء صلاة الجمعة منذ الانقلاب؟! (تحقيق خاص)، العاصمة أونلاين، نشر في 06 يناير, 2019، https://shortest.link/7wvI

99.أفرض الضرائب وأحكم: الحوثيون وضريبة الخُمس، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نشر في 8 أكتوبر 2020، https://shortest.link/7wwo

100.فاروق الكمالي، جماعة الحوثي تمنع استيراد سلع غذائية ومواد بناء، العربي الجديد، 01 مارس 2015، https://2u.pw/aeBGJ

101.محمد الجماعي، "جناية الحوثي على الاقتصاد".. كيف دمرت مليشيات الحوثي الاقتصاد الوطني؟، العاصمة أونلاين، نشر في 22 سبتمبر, 2019، https://shortest.link/7wxv

102.تقرير الخبراء الدوليين يكشف عن أهم مصدر لإيرادات الحوثيين، مارب برس، نشر في 31 يناير-كانون الثاني 2022، https://shortest.link/7wxG

103.وفيق صالح، تحقيق خاص يكشف حجم الإيرادات الهائلة التي تنهبها مليشيا الحوثي من اليمنيين، المصدر أونلاين، نشر في ٠٩ مارس ٢٠٢٢، https://2u.pw/GHmtf

104.عبدالباسط الشاجع، تجارة الحرب..الحوثيون يُشيِّدون «امبراطورية اقتصادية» على أنقاض الدولة اليمنية، مجلة المنبر اليمني، العدد 8، نشر في يونيو 2018، https://2u.pw/W793h

105.وفيق صالح، تحقيق خاص يكشف حجم الإيرادات الهائلة التي تنهبها مليشيا الحوثي من اليمنيين، المصدر أونلاين، نشر في ٠٩ مارس ٢٠٢٢، https://2u.pw/GHmtf

106,فاروق الكمالي، ومعاذ راجح، تحقيق/ هكذا يستغل الحوثيون المساعدات الإنسانية لتعزيز سيطرتهم، المصدر أونلاين، ١٥ مارس ٢٠٢١، https://shortest.link/7SYe

107.همدان العليي، إضعاف القطاع الخاص في اليمن، نيوز لاين، نشر في 22/12/2021، https://newsline-ye.com/art2486.html

108.واشنطن تدرج القيادي الحوثي "صالح الشاعر" على لائحة العقوبات الأمريكية، الموقع بوست، https://shortest.link/7wBd

109.منظمة سام تكشف في تقرير موثق استخدام جماعة الحوثيين القضاء والإعلام لتغطية استيلائها على أكثر من ملياري ونصف دولار من ممتلكات خصومهم السياسيين، الموقع الرسمي للمنظمة، https://

shortest.link/7wCm

110.مراد العريفي، الحارس القضائي الحوثي.. الغول الذي يفترس أملاك معارضي اليمن، الجزيرة نت، نشر في 2022/2/17، https://2u.pw/xkYKG

111.وفيق صالح، اقتصاد متعدد الأذرع، المصدر أونلاين، نشر في ٠٩ مارس ٢٠٢٢، https://2u.pw/GHmtf

112.المجاعة في اليمن، الوكالة الألمانية، نشر في 16.10.2022، https://shortest.link/7T9a

113.بشرى المقطري، اليمن .. سلطات الحرب وتجويع اليمنيين، العربي الجديد، نشر في 05 مارس 2022، https://2u.pw/33GXT

114.عملي ة نهب الحوثية لرواتب الموظفين، تحديث نت، نشر في 04 أبريل 2020، https://www.tahdeeth.net/news/135608

115.تقرير: 1.5 مليار دولار خسائر جمعيات خيرية "انتهكها الحوثيون"، وكالة الأناضول، نشر في 01.04.2017، https://2u.pw/7ObFf

116.تغريدة لمراسل رويترز في اليمن محمد الغباري، حسابة بموقع تويتر، https://2u.pw/GqS8I

117.آلاف الانتهاكات الحوثية ضد العملية التعليمية في صنعاء، صحيفة البيان، نشر في 25 أكتوبر 2020، https://2u.pw/G6ErBM

118.جريمة الأغبري.. كيف كشفت مستنقع الفوضى الأمنية في صنعاء؟، المهرة خبور، نشر في 24 سبتمبر, 2020، https://2u.pw/fWHhmR

119.فارس السريحي، ماذا يريد الحوثيون من المرأة اليمنية؟، اليمن نت، نشر في 2022/05/16، https://2u.pw/MNp5c

120.ممنوعات الحوثيين... "حراس فضيلة" يخنقون سكان صنعاء، العربي الجديد، نشر في 29 اغسطس 2020، https://2u.pw/eOlY1

121.فارس محمد، نادي الخريجين .. سوط الحوثي لقمع فرحة الطلاب في صنعاء، الموقع بوست، نشر في 03 أكتوبر, 2022، https://2u.pw/AeBS0p

122.محمد الأحمدي، هدف ميليشيا الحوثي من التضييق على المواطنين، المشهد اليمني، نشر في 30 يناير 2021، https://2u.pw/H2VHmG

# الملحقات

الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
مكتب الوزير

ثالثاً: أرضية الجمعية السكنية لأعضاء هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة:-

- سبق التخاطب مع الأخ/ وزير الدفاع بالمذكرة رقم (25887) وتاريخ 1441/9/2هـ بشأن تمكين أعضاء الجمعية من الأرض الممنوحة لهم الكائنة في فج عطان والتي كانت تحت حماية الثورية الصواريخ.
- تم التخاطب مؤخراً مع الأخ/ رئيس لجنة معالجة الإشكالات الحاصلة على أراضي الجمعيات السكنية بالمذكرة رقم (ع/2626) وتاريخ 1443/8/10هـ بشأن تظلم أعضاء الجمعية من قيام لجنة حصر أراضي القوات المصلحة بمعيتهم من البناء في أراضيهم الممنوحة لهم بعقود قانونية مسجلة في السجل العقاري.

هذا ولا زالت الإجراءات والمتابعة مستمرة لمعالجة أوضاع تلك الجمعيات بما يمكن أعضاءها من منتسبي الوزارة من الاستفادة منها والحصول على قطعة أرض بدلوا عليها مسكناً يأويهم وأسرهم.

هذا ما لزم إيضاحه، تكرموا بالاطلاع..

وتقبلوا خالص تحياتي،،،

الوزير
عبدالكريم حيدر الدين الحوثي
وزير الداخلية

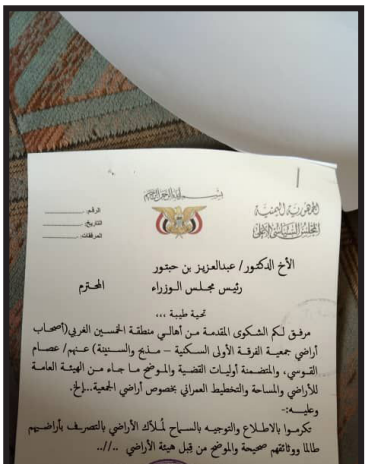

الجمهورية اليمنية
المجلس السياسي الأعلى

الأخ الدكتور/ عبدالعزيز بن حبتور
رئيس مجلس الوزراء
المحترم

تحية طيبة ،،،

مرفق لكم الشكوى المقدمة من أهالي منطقة الحسين الغربي (أصحاب أراضي جمعية الفرقة الأولى السكنية – مذنج والسبنية) عنهم/ عصام القومي، والمتضمنة أوليات القضية والموضح ما جاء من الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بخصوص أراضي الجمعية..الخ.

وعليه:-

تكرموا بالاطلاع والتوجيه بالسماح لملاك الأراضي بالتصرف بأراضيهم طالما ووثائقهم صحيحة والموضح من قبل هيئة الأراضي ..//..

ولكم خالص التقدير

الجمهورية اليمنية
المجلس السياسي الأعلى

الاخ/ رئيس الهيئة العامة للأراضي
وعقارات الدولة
المحترم

بعد التحية،،،

مرفق بهذا الشكوى المقدمة من الاخ/عصام القومي، مندوب أهالي الحسين الغربي مفادها رفع الحضر عن أراضي جمعية الفرقة الأولى مدرع السكنية كونها أراضي خاصة بالأهالي ...الخ الشكوى

وعليه:-

تكرموا بالاطلاع والتوجيه بحل هذه القضية بما يتضح لكم ..//..

ولكم خالص الشكر،،،

الرقم: (٣/٤٨١٣/ع)
التاريخ: ٢٠٢١/١١/٢٧م

المشرف العام
سلطان السامعي
عضو المجلس السياسي الأعلى

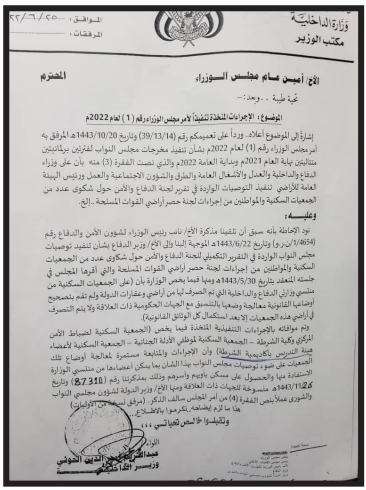

وزارة الداخلية
مكتب الوزير

الأخ أمين عام مجلس الوزراء المحترم

تحية طيبة . . وبعد:-

الموضوع: الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأمر مجلس الوزراء رقم (1) لعام 2022م

إشارة إلى الموضوع أعلاه.. وردا على تعميمكم رقم (39/13/14) وتاريخ 1443/10/20هـ المرفق به امر مجلس الوزراء رقم (1) لعام 2022م بشأن تنفيذ مخرجات مجلس النواب لمخازين برشائتين متتاليتين بداية العام 2021م وبداية العامة 2022م والذي نصت الفقرة (3) منه بأن على وزراء الدفاع والداخلية والعدل والأشغال العامة والطرق والشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الهيئة العامة للأراضي تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الدفاع والأمن حول شكوى عدد من الجمعيات السكنية والمواطنين من إجراءات لجنة حصر أراضي القوات المسلحة ..إلخ.

وعليه:-

نود الاحاطة بانه سبق أن تلقينا مذكرة الأخ/ نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع رقم (4634/ع) وتاريخ 1443/6/22هـ الموجهة الينا بدل الأخ/ وزير الدفاع بشأن تنفيذ توصيات مجلس النواب الواردة في التقرير التكميلي للجنة الدفاع والأمن حول شكوى عدد من الجمعيات السكنية والمواطنين من إجراءات لجنة حصر أراضي القوات المسلحة والتي أقرها المجلس في جلسته المنعقد بتاريخ 1443/5/30هـ وعليه فبما يخص الوزارة بأن (على الجمعيات السكنية من منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية التي تم الصرف لها من اراضي وعقارات الدولة ولم تقم بتصحيح أوضاعها القانونية معالجة وضعها بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ولا يتم التصرف في أراضي هذه الجمعيات الا بعد استكمال كل الوثائق القانونية).

وقد بوافاته بالإجراءات التنفيذية المتخذة فيما يخص الجمعية السكنية لضباط الأمن المركزي وكلية الشرطة – الجمعية السكنية لموظفي الأمانة العامة – الجمعية السكنية لأعضاء هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة) وأن الإجراءات والمتابعة مستمرة لمعالجة أوضاع تلك الجمعيات على ضوء توصيات مجلس النواب بهذا الشأن بما يمكن أعضاءها من منتسبي الوزارة الاستفادة منها والحصول على مسكن يأويهم وأسرهم وذلك بمذكرتنا رقم (8,7310) وتاريخ 1443/11/2هـ مشفوعة للجهات ذات العلاقة ومنها الأخ/ وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى عملا بنص الفقرة (9) من أمر المجلس سالف الذكر (مرفق لصعوبة من الأولويات).

هذا ما لزم إيضاحه، تكرموا بالاطلاع..

وتقبلوا خالص تحياتي،،،

الوزير
عبدالكريم حيدر الدين الحوثي
وزير الداخلية

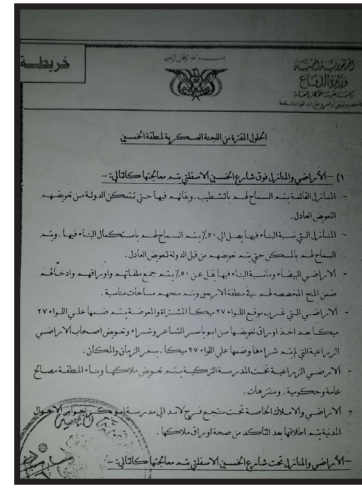

خريطة

الجمهورية اليمنية
وزارة الدفاع

الحمل المقرر من اللجنة العسكرية لمعلقة الحسين

١) -الأمراض والمنازل فوق شارع الحسين الاسفلتي تم معالجتها كالتالي:-

- المنازل القائمة بتمه السماح لها بالشطيب. وماتم فيها حتى تتمكن الدولة من تعويضهم التعويض العادل.
- المنازل التي نسبة البناء فيها يصل الى ٥٠٪ تم السماح لها بالكمال البناء فيها. وتم السماح لها بالمكان حتى يتم تعويضهم من قبل الدولة لتعويض العادل.
- الأمراض البيضاء ومانسبة البناء فيها يقل عن ٥٠٪ تم جمع مقاساتهم وأوراقهم واخذ أحكامهم ضمن المجموعة فيما بعد معلقة الأمر حتى يتم تعويضهم مساحات مناسبة.
- الأمراض التي غرب موقع اللواء ٢٧ ميكا الشراء والموضحة تم صرفها على اللواء ٢٧ ميكا بعد احدا وراق تعويضها من ابو ناصر الشاعري وشراء وتعويض اصحاب الأمراض الزراعية التي تم شراءها وضمها على اللواء ٢٧ ميكا بسعر الزمان والمكان.
- الأمراض الزراعية تحت المدرسة العسكرية تم تعويض ملاكها وتم المعلقة مصالح عامة وحكومية. ومتنزهات.
- الأمراض والاملاك الخاصة تحت متنع فتح أحد الى مدرسة تم تعويض اصحابها حسب المدينة تم اعلانها بعد التأكد من صحة اوراق ملاكها.

-الأمراض والمنازل تحت شارع الحسين الاسفلتي تم معالجتها كالتالي:-

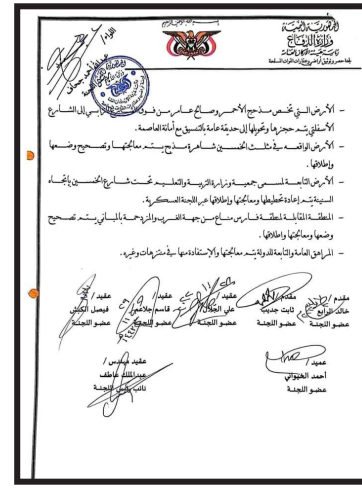

الجمهورية اليمنية
وزارة الدفاع

- الأمراض التي تخص مدخ الأحمر وصانع عامر بن فروة تم تعويضهم بالمساحة التي الى الشارع الأسفلتي تم حجزها وتعويضها إلى حديقة عامة بالتنسيق مع أمانة العاصمة.
- الأمراض الواقعة في ثلث الحسين شاهر مدخ يتم معالجتها وتصحيح وضعها واملاكها.
- الأمراض التابعة لمسى جميعة وزارة التربية والتعليم تحت شارع الحسين باتجاه السينما تم إعادة تخطيطها ومعالجتها واملاكها عبر اللجنة العسكرية.
- المعلقة المقابلة لمعلقة فارس منصاع من جهة الغرب والمزوحة بالمباني يتم تصحيح وضعها ومعالجتها واملاكها.
- المرافق العامة والتابعة للدولة يتم معالجتها والاستفادة منها في مشروعات وغيره.

مقدم / عبدالله علي الحاكم
عضو اللجنة

عقيد / ثابت جديعة
عضو اللجنة

عقيد / قاسم حامد الشامي
عضو اللجنة

عقيد / فيصل الوكيل
عضو اللجنة

عقيد / أحمد الجنوني
عضو اللجنة

عقيد / عبدالملك عاطف
نائب رئيس اللجنة

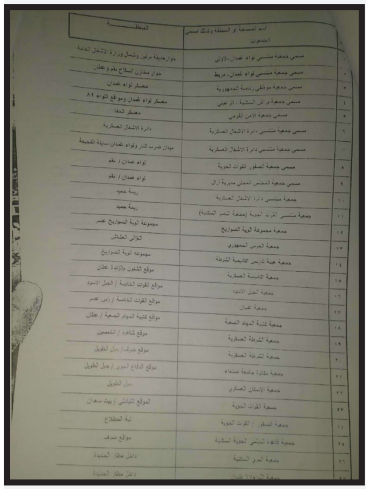

| | اسم المجموعة او المنطقة وذلك حسب الحضور | الملاحظات |
|---|---|---|
| ١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | دور بدعة مبنى وتشمل وزارة الأشغال العامة |
| ٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | دور بمعارض لمواد بناء وهدايا |
| ٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة ودورها لواء ٨٩ |
| ٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٢٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٣٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٤٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٥٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٦٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٧٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٨٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩١ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩٢ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩٣ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩٤ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩٥ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩٦ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩٧ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩٨ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ٩٩ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |
| ١٠٠ | مبنى مجمعة مناقصات لواء العمالقة | بمعارض لواء العمالقة |

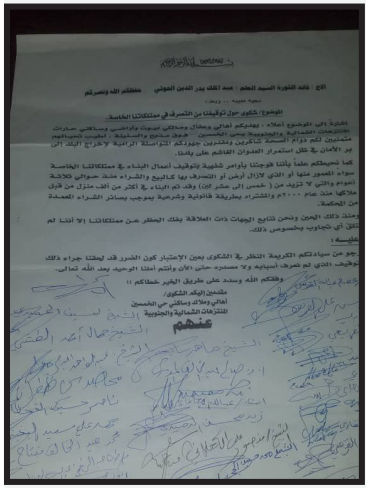

الأخ / قائد الثورة السيد المعظم / عبد الملك بدر الدين الحوثي - حفظكم الله ونصركم

تحية طيبة ... وبعد:

الموضوع/ شكوى حول توقيفنا عن التصرف في ممتلكاتنا الخاصة.

بخدمة إلى الموضوع أعلاه ، يهديكم أهالي ومحلال ومحلاتي تبيوت وأراضي ومباني حيارات الملكيات الخاصة والمشروعة بحي الحسين - شارع مدخ والمساحة ( أمتار ) المتواجدة أمام متنفيين ثم دوام المسحة شاهرين وشارين جوهرتهم الثورة الزاهية "لخروج" إلى بر الأمان في ظل استمرار العدوان الغاشم على بلدنا.

كما تعلمكم علما بأننا فوجئنا بأوامر شفهية بتوقيف أعمال البناء في ممتلكاتنا الخاصة سواء المصور منها أو الذي لازال أرض أو التصرف بها كالبيع والشراء منذ حوالي ثلاثة أعوام والتي لا تزيد عن ( خمس إلى عشر أمتار ) وقد تم البناء في أكثر من العقد منوك من قبل ملاكها منذ عام ٢٠٠٠م والشراء بطريقة قانونية وشرعية بموجب بسائر الشراء المعتمدة من المحكمة.

علماً بأن ذلك الحين ونحن نتابع الجهات ذات العلاقة بذلك الحظر عن ممتلكاتنا إلا أننا لم نتلق أي تجاوب بخصوص ذلك.

عليه:

جو من سيادتكم الكريمة النظر في الشكوى بعين الاعتبار كون الضرر قد لحقنا جراء ذلك الموقف الذي لم نصرف أسبابه ولا مصدره حتى الآن وأنتم أملنا الوحيد بعد الله تعالى.

والله الله وسدد على طريق الخير خطاكم ؛؛

مقدمين اليكم الشكوى/
أهالي وملاك ومالكي حي الحسين
المشرفات الشمالية والجنوبية

عنهم

الجمهورية اليمنية
وزارة الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

11 أن حكم ذلك انعطفت تراقي إن سند عدد الأشياء الأجنبية والتأخر تخدير على أوصل القصد مع تقرير القوات المسلحة من مواقع غير الاستيلاء على أراضيه ومصلحته ومسكنه والمرافق عن الجار مع المحكمة في وقائع القوات المسلحة سنة مرتبة من سنة المحكمة من القوات المسلحة مسى حيث وتفصيل مقصد على يتضح بالمحكمة على أن تلك وقائع حقائق كالحقائق عبر تم حيث مدة ملف فلها الأمين.

12 حكمكم ذلك مدى حق الأحوط الأحقد - انظر من تراقي أحوط وعدد التقرير من تراقي الأحوط التي تواجه عطرين بن حقير المسطر فيما عن الأراضي والمرافق المحكمة والمتحكمات المحكمة والمرافق عن الجار مراض قبل أسطا على سر القصد وسو الحق . وتقرير إن تلك حكمكم المسؤولة التي مرتبة والتربية والعناية التي ينتمي شرف التمين فما وولت القوات المسلحة شرف حريتها وتقديرها .

❖ خاصةً يطلب من الأخوة رئيس وأعضاء مجلس النواب النظر من الاختبار فطبانا الآتية:-

(1) سن قانون من الاستحداث سوا الأراضي المحكمة، وعدم وقع بي تراقي عدد القصد مع يتعلق ذلك الأرض، وحكمكم في الأراضي الدولة والأوقاف والاستيلاء الأراضي لتلك الأرض بمحكمة دون تعلم الجار حتى تتقاضى بأي طريق.

(2) سلطة تحديد سند من المال المحكمة، والمدارل القضاء دليل المقبولة الدراسة واعادة المحرق العادة تحرير الدولة والمحكمة المحكمة باسم أحمد الاختبار محمي البلد.

(3) التوزيع العادل للشروط وفقاً للقانون سواء الأرض المحكمي او الرضاعي أو لا ... دون التلاعب والاحتيال.

وتقبلوا خالص تحياتنا ....

عنهم

عبدالله الحوثي

رئيس هيئة التحرير وعضو المجلس السياسي الأعلى

صورة مع التحيات:
- تحفظ بالرئيس
- للأخ رئيس هيئة الأركان العامة

الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم
قطاع المناهج والتوجيه
الإدارة العامة للمناهج
التربية الوطنية
للصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي
لماذا سموا بنظام الأسرة / الأسر أبناءهم
حقوق الطبع محفوظة لوزارة التربية والتعليم
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

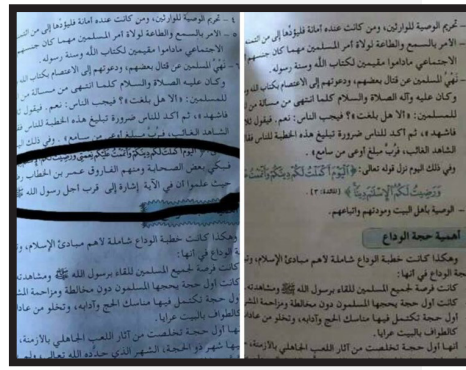
– تحرم الوصية للوارثين، ومن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه.
– الأمر بالسمع والطاعة لولاة أمر المسلمين مهما كان جنسهم أو الاجتماعي ما داموا مقيمين لكتاب الله وسنة رسوله.
– نهيُ المسلمين عن قتال بعضهم، ودعوتهم إلى الاعتصام بكتاب الله وكان عليه وآله الصلاة والسلام كلما انتهى من مسألة مر للمسلمين: «ألا هل بلغت»؟ فيجب الناس: نعم. فيقول ا فاشهد»، ثم أكد للناس ضرورة تبليغ هذه الخطبة للناس ف الشاهد الغائب، فرُبَّ مبلغ أوعى من سامع».
وفي ذلك اليوم نزل قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ
وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣).
– الوصية بأهل البيت وموذنهم واتباعهم.
أهمية حجة الوداع
وهكذا كانت خطبة الوداع شاملة لأهم مبادئ الإسلام، و
حجة الوداع في أنها:
كانت فرصة لجميع المسلمين للقاء برسول الله ﷺ ومشاهدته
كانت أول حجة يحجها المسلمون دون مخالطة ومزاحمة المش
أول حجة تكتمل فيها مناسك الحج وآدابه، وتخلو من عاد
كالطواف بالبيت عرايا.
أنها أول حجة تخلصت من آثار اللعب الجاهلي بالأزمنة،

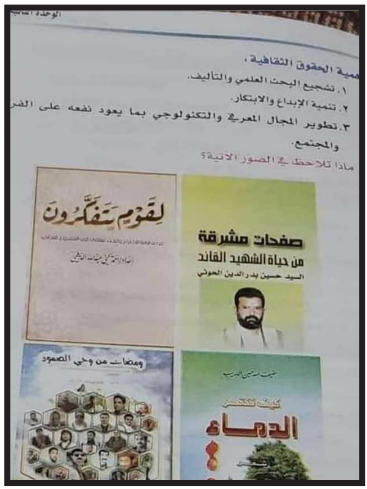
الوحدة الثانية
أهمية الحقوق الثقافية:
١. تشجيع البحث العلمي والتأليف.
٢. تنمية الإبداع والابتكار.
٣. تطوير المجال المعرفي والتكنولوجي بما يعود نفعه على الفر
والمجتمع.
ماذا تلاحظ في الصور الآتية؟
لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ
صفحات مشرقة
من حياة الشهيد القائد
السيد حسين بدر الدين الحوثي
ومضات من وحي الصمود
الدماء

الوحدة الثانية: الحقوق الثقافية
الدرس الخامس
النصوص والتذوق
تاريخٌ طوّمر*
١. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ مِنْ قَادِرٍ وَكُلُّ مَنْ وَالَاكَ لَا يُقْهَرُ
٢. هَابِي الَّذِي وَلَّى كَمَا يَنْبَغِي وَكُلُّ مَنْ فَوْقَ الثَّرَى فَصَّرُوا
٣. خَاضَ الْتِحَامَاتِ أَحَادِيَّةً فِي خَاطِرِ الْأَخْطَارِ لَا تَخْطُرُ
٤. رِفَاقُ هَابِي حُوصِرُوا وَالعِدَا مِنْ كُلِّ ضَوْبٍ بِالرَّدَى عَسْكَرُوا
٥. دَهْمَاءُ لَا يَقْوَى عَلَيْهَا بَوَزٍ أَنْ يَبْعَثَ الكَرَّارَ أَوْ يُثْئِرُ
٦. يُطَوِّلُهُ أُخْرَى عَلَى مَرْكَبٍ فِي الحَرْبِ لَا تَخْبِي وَلَا تَنْشَرُ
٧. لَا مَرْعَ فِيهَا غَيْرَ إِيمَانِهِ وَذَلِكَ الإِيمَانُ لَا يُكْسَرُ
٨. يَخُرُّ المَنَايَا هَابِيَ وَالقَنَا كَالفُلْكِ فِي أَمْوَاجِهِ يَنْخُرُ
٩. ثَلَاثُ جَوْلَاتٍ وَهَابِي بِهَا عَمَّارُ وَالمِقْدَادُ وَالأَشْتَرُ
١٠. فَلْتَحْفَظُوا آثَارَ أَقْدَامِهِ وَابْشُوا عَلَيْهَا إِنَّهَا مَشْعَرُ
* هذه الأبيات من قصيدة للرثاء للشاعر: أحمد المتوكل.

٦
النشيد
وطني
١. وطني يا أغلى الأوطان يشدو في مدحك وجداني
٢. تسمو في وصفك أقلامي تحلو بنشيدك ألحاني
٣. يكفيك ثناء نبويًا يطرب أسماع الأكوان
٤. فالحكمة نهج يمنيّ دومًا والإيمان يمان
٥. تحيا منصورًا يا وطني والموت لحلف العدوان
http://E-learning-moe.edu.ye
الجزء الثاني

**المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية**

مؤسسة بحثية فكرية مستقلة تعمل على تقديم دراسات متصلة بقضايا العالم العربي ودول الأقاليم والجوار من خلال تقديم الأبحاث والرؤى الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلامية النظرية منها والتطبيقية.

**الرؤية**

العمل على تعزيز دور الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية للمساهمة في نشر وتبادل المعرفة ورفع مستوى الوعي الفكري نحو القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والعمل على تقديم خدمة متميزة لصناع القرار من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة والتحليلات السياسية للقضايا المجتمعية.

**الرسالة**

السعي إلى تقديم أفضل دراسات بحثية عن المنطقة العربية لتلبية طموحات الشعوب والأفراد وصناع القرار في بيئة بحثية وإبداعية.

**قيمنا**

1. الحيادية والموضوعية في طرح القضايا البحثية.
2. الانفتاح على الأخر والاستفادة من التجارب الإنسانية.
3. اعتماد الوضوح والشفافية.
4. المساهمة في تحقيق الشراكة بين المراكز البحثية ومؤسسة صنع القرار.

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

**عبدالباسط الشاجع**

صحفي يمني، مواليد 1990م، بكالوريوس إعلام "إذاعة وتلفزيون" من جامعة صنعاء، مؤسس ومدير مركز العاصمة الإعلامي وموقع العاصمة أونلاين الإخباري منذ 2016 وحتى 2021، مسؤول إعلامي سابق وباحث في مركز أبعاد للدراسات والبحوث، أحد مؤسسي إذاعة ناس إف إم ومديراً لأخبارها، عمل مديراً تنفيذياً للمنظمة الوطنية للتنمية الإعلامية، شارك في تأسيس وإدارة مواقع إخبارية ومؤسسات إعلامية، نشرت له العديد من المواد والملفات الصحفية المتعددة في مواقع وصحف محلية ودولية، باحث وناشط في المجال السياسي والحقوقي ومهتم بالإعلام الرقمي والحملات الإعلامية، أدار وشارك في ورش عمل ومؤتمرات ومبادرات مجتمعية.

لقد سعت طهران من خلال إسقاط الحركة الحوثية المسلحة للعاصمة صنعاء إلى إعادة رسم الخريطة السياسية في اليمن على اعتبار أن اليمن دولة استراتيجية من وجهة النظر الإيرانية، لتكون خريطة طائفية مثلما هي الحال في لبنان والعراق وسوريا، علاوة على استنساخ نموذج حزب الله جديد في اليمن، للبحث عن موطئ قدم دائم لها في اليمن، وفي خاصرة المملكة العربية السعودية تحديداً، وأن تحجز لنفسها موقعاً على البحر الأحمر، أهم الممرات المائية في العالم.

هذه الدراسة تناولت أربعة مباحث، وكان التركيز الأهم على وسائل وأدوات المشروع الإيراني في إجراء تغيير ديموغرافي ومذهبي داخل العاصمة صنعاء، وأثرها على النسيج الاجتماعي اليمني، وحوت أيضاً تحليل منهجي شامل للتعديلات التي طالت المناهج الدراسية وما تحمله من مخاطر واستلاب عقول الأجيال القادمة، بالإضافة إلى اقتصاد الحرب التي تهيمن عليه ما تُعرف بـ"الهاشمية السُلالية"، وانتهاج أساليب عديدة تهدف إلى إعادة تشكيل وهندسة العاصمة صنعاء ومجتمعها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديمغرافياً، مستغلين امتداد فترة الحرب وتأخر الحسم.

مصلحة الحوثية ليست بإنهاء الحرب في اليمن، إذ أن طهران بحاجة ماسة لعامل الوقت لتأسيس قاعدة فكرية واجتماعية ودينية وعسكرية تعتنق أيديولوجية ولاية الفقيه.

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
asamerkezi@gmail.com

@asamerkezi
Şirinevler Mahallesi, Mithatpaşa Cd, Hakan İş Merkezi
No:2 K:2 D:12, 34188 Bahçelievler/İstanbul - Türkiye